



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع :/2022

المبدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء تجارب عربية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إشراف الأستاذ(ة):

كنيدة زليخة

إعداد الطلبة:

- كرياش هادية

- بوشبورة محمد اسلام

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	

السنة الجامعية 2022/2021

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية ومدى مساهمة ونجاعة التكنولوجيا المالية في تعزيزه ، مع إبراز تجارب بعض الدول لتأثيرها عليه وأهم التحديات التي تواجهه ، إضافة إلى تبيان الجهود والمبادرات الوطنية المتخذة في الدول العربية لدعمه .

إن الجزائر لا تزال بعيدة نوعا ما عن تحقيق مستويات أعلى للشمول المالي نتيجة جملة من المعوقات أهمها: عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية ، سيطرة القطاع العمومي على الساحة الوطنية ما أدى إلى تجانس الخدمات والمنتجات المالية المقدمة، إضافة لضعف مستوى التثقيف المالي ، لذا يجب على السلطات تبني إستراتيجية وطنية للشمول المالي واضحة المعالم قائمة على أساس التكنولوجيا المالية التي تتماشى مع احتياجات المجتمع الجزائري ما سيرفع من معدل انتشار واستعمال الخدمات المالية .

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، الخدمات المالية، القطاع المالي.

Study Summary:

This study aims to analyze the financial inclusion reality in Arabic countries and how the involvement and efficacy of fintech can help in improving it, as well as highlighting experiences of some countries at effecting it and the main challenges that can face this financial inclusion, in addition to pointing out the national efforts and initiations that took place in the Arabic countries to support it.

Algeria is still somewhat far from achieving higher levels of financial inclusion as a result of a number of obstacles, the most important of which are: Non-development of financial sector infrastructure, public sector control in the national arena resulting in harmonization of financial services and products provided, In addition to the low level of financial education, the authorities must adopt a well-defined national financial inclusion strategy based on financial technology that is in line with Algerian society's needs and that will increase the prevalence and use of financial services.

الشكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف
الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن
تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد..

أول مشكور هو الله عز وجل، ثم الوالدين على كل
مجهوداتهم ، أنتم كل شيء أحبكم في الله أشد الحب وكل
العائلة الكريمة.

يسرنا أن نوجه شكرنا لكل من نصحنأ أو أرشدنا أو وجهنا
أو ساهم معنا في إعداد هذا البحث بإيصالنا للمراجع
والمصادر المطلوبة في أي مرحلة من مراحلها،

وأشكر على وجه الخصوص استاذتنا الفاضلة الدكتورة
(كنيدة زليخة) على مساندتنا وإرشادنا بالنصح والتصحيح
وعلى اختيار العنوان والموضوع،

كما أن شكرنا موجه للأستاذ الفاضل بجامعة جيجل
الاستاذ بودخدخ كريم على مساندتنا وإرشادنا والاستاذة
الكريمة كرباش رحمة ،

الى كل من ساعدنا في مشوارنا الدراسي والجامعي ولو بكلمة
او دعاء

الإهداء

إلى أبي الغالي انت في نظري اعظم رجل في زمانك
إلى مثال الاخلاص والتضحية في سبيل راحتنا ...
أمي الحبيبة.

إلى من أشتاق إليها بكل جوارحي ودعواتها لم تفارق
مسمعي روح جدتي الحنونة.

إلى من لم يبخلا بمساعدتي يوم ما.... اختي الكريمة
"رحمة" وزوجها "كريم".

إلى اخواتي الكريمات قدوتي " ايمان وبشرى" .

واخي سندي الذي افتخر به " اسلام " .

إلى " ايناس " و جميع صديقاتي و احبابي وكل من دعا لي
بالخير.

أهديكم ذلك العمل المتواضع...

كراش هادية

الإهداء

أولاً لك الحمد ربّي على كثير فضلك وجميل عطائك و جودك ، الحمد الله ربّي و ممّا
حمدنا فلن نستوفي حمدك و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده . إلى ذلك الحرف
الامتناهي من الحب و الرقة و الحنان ، إلى التي بحنانها ارتويت و بدفئها احتميت ، و
بنورها امتديت و ببصرها اقتديت و لحقها ما وقيت ، إلى من يشتقي اللسان نطقها ، و
تفرغ العين من وحشتها ، و التي كانت تتمنى رؤيتي و أنا أحقق هذا النجاح ، و شاء الله
أن يأتي هذا اليوم ، أهدي هذا العمل إلى أمي.

إلى اليد الطاهرة التي أزالته من أمامنا أشواق الطريق و رسمت المستقبل بخطوط من الأمل و
الثقة، إلى الذي لا تفهم كلمات الشكر و العرفان، إلى درعي الذي به احتميت ، و اقتديت
به في الحياة ، و الذي شق لي بحر العلم و التعلم ، إلى من اخترقت شموعه ليضيء لنا درب
النجاح، أطل الله في عمره و ألبسه ثوب الصحة و الفرح و العافية .

إلى من يذكّرهم القلب قبل أن يكتبه القلم ، إلى من قاسموني حلو الحياة و مرها
تحت سقف واحد إخوتي و أخواتي.

إلى أحسن من عرفني القدر بهم الأصدقاء القدامى و أصدقاء الدراسة .

إلى من كل من لم يدرّكهم قلبي ، أنتم في القلب حضور .

إلى الذي أختم بها إهدائي :

الجزائر الحبيبة

بوشبورة محمد إسلام



فهرس المحتويات



الصفحة	المحتويات
	ملخص الدراسة.....
	الشكر.....
	الإهداء.....
	فهرس المحتويات.....
	فهرس الأشكال.....
	فهرس الجداول.....
أ	المقدمة.....
الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة	
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: مدخل إلى الشمول المالي.....
	المطلب الأول: ماهية الشمول المالي.....
9	المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي.....
12	المطلب الثالث: المحاور الأساسية لتعزيز الشمول المالي.....
15	المطلب الرابع: أهداف وأهمية الشمول المالي.....
17	المبحث الثاني : مدخل للتكنولوجيا المالية.....
	المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية.....
24	المطلب الثاني: خدمات التكنولوجيا المالية وقطاعاتها.....
28	المطلب الثالث: ماهية شركات التكنولوجيا المالية.....
31	المطلب الرابع : أهمية التكنولوجيا المالية.....
33	المبحث الثالث: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي.....
	المطلب الأول: مزايا وصعوبات الابتكارات المالية في البنوك.....
34	المطلب الثاني: أثر التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية.....
39	المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تفعيل دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي.....

41	 خلاصة
الفصل الثاني : الإطار التطبيقي للدراسة	
43	 تمهيد
44	 المبحث الاول: الدراسات السابقة لموضوع الدراسة
	 المطلب الاول: دراسات اجنبية
45	 المطلب الثاني: دراسات عربية
46	 المطلب الثالث: الاختلاف عن الدراسات السابقة
47	 المبحث الثاني: واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الدول العربية
	 المطلب الاول: تجربة التكنولوجيا المالية و الشمول المالي في بعض من الدول العربية....
55	 المطلب الثاني : إسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية..
60	 المطلب الثالث : التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية
63	 المبحث الثالث: تجربة الشمول المالي و التكنولوجيا المالية في الجزائر
	 المطلب الاول: تجربة الشمول المالي في الجزائر
70	 المطلب الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر
74	 المطلب الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر
78	 خلاصة
80	 الخاتمة
84	 قائمة المراجع



قائمة الأشكال



رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
6	الخدمات المالية للأفراد	(01-01)
7	مكونات الشمول المالي	(02-01)
9	مبادئ تحقيق الشمول المالي	(03-01)
19	مراحل تطور التكنولوجيا المالية	(04-01)
22	عوامل إحتضان و تطور التكنولوجيا المالية	(05-01)
23	الأسباب الرئيسية للجوء إلى التكنولوجيا المالية	(06-01)
28	قطاعات التكنولوجيا المالية	(07-01)
35	نمو محفظة المحمول والجوال في جميع أنحاء العالم	(08-01)
37	تطور تكلفة التخزين وحجم البيانات العالمية	(09-01)
48	تطور الشركات الناشئة الجديدة المتخصصة في التكنولوجيا المالية في مصر (2014-2021)	(01-02)
58	القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية سنتي 2014 و 2017	(02-02)
63	نسبة البالغين ممن لديهم حساب مصرفي 2017	(03-02)
66	الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات المصرفية	(04-02)
66	استخدام الحسابات المصرفية في المدفوعات الرقمية	(05-02)
68	مليار شخص بالغ ليس لديهم حساب مصرفي	(06-02)
69	حالة الادخار	(07-02)
70	الحصول على الاموال في الحالات الطارئة	(08-02)
71	عدد شركات التكنولوجيا المالية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	(09-02)



قائمة الجداول



رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
10 11	مؤشرات الشمول المالي	(01-01)
26	تطور خدمات التكنولوجيا المالية	(02-01)
32	اهمية التكنولوجيا المالية	(03-01)
34	مصفوفة SWAT لإستخدام البنوك ابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي	(04-01)
52	تطور المؤشر العالمي لشمول المالي في بعض من الدول العربية خلال السنوات (2011\2017)	(01-02)
56	نسبة البالغين الذي قاموا بمعاملات رقمية لمختلف الدول العربية سنة 2017.	(02-02)
64	تطور نسب اجهزة نقاط البيع حسب البنوك و بريد الجزائر	(03-02)
74	تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر خلال الفترة 2012 - 2018	(04-02)

المقدمة

تعتبر العولمة المالية من أهم الظواهر الاقتصادية في العصر الحديث والتي سمحت بأن يخطو الاقتصاد العالمي خطوات كبيرة في مسيرة تطوره خصوصا في العقود الأخير بداية من ثمانينات القرن العشرين، والتي تحول معها القطاع المالي محركا أساسيا لنمو وتطور اقتصاد أي دولة كانت، وتحولت معه الخدمات المالية لأهم أنواع المنتجات عموما والخدمات خصوصا التي يكثر عليها الطلب ويتنوع بخصوصها العرض في مناخ عمل تسوده المنافسة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

وفي هذا الإطار يعتبر موضوع الشمول المالي من أهم مواضيع القطاع المالي بروزا في السنوات الأخيرة، والتي تتبع من إدراك المجتمع الدولي وصانعي السياسات في الاقتصاد العالمي من أهمية دور القطاع المالي في تعزيز تطور اقتصاديات الدول. حيث تزايد الاهتمام بتحقيق الشمول المالي خصوصا مع تزايد الدراسات المؤكدة على دوره ليس فقط في تحقيق النمو، وإنما في تعزيز مسار التنمية الاقتصادية والحد من الفقر الذي يعتبر هدفا رئيسيا ضمن أهداف تحقيق التنمية المستدامة.

1_ إشكالية الدراسة:

في إطار بحث العوامل المساهمة في تحقيق وتعزيز الشمول المالي، تبرز التكنولوجيا المالية كأحد أهم العوامل التي يكثر التركيز حولها خصوصا في العصر الحديث الذي يعتبر عصر التطور التكنولوجي المتسارع من جهة، والذي يشهد تنافسية أكبر من جهة أخرى بين مختلف المتعاملين النشطين في القطاع التكنولوجي على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية. حيث لم يتخلف القطاع المالي في العديد من الاقتصاديات عن الاستفادة من مزايا التطور التكنولوجي في تطوير خدماته المالية بما يساهم في تلبية طلبات العملاء ومن ثم تعزيز القدرة التنافسية للمتعاملين فيه. وعلى غرار بقية الدول، تسعى الجزائر للمضي قدما في تحقيق الشمول المالي والاستفادة من مزاياه على الاقتصاد والمجتمع خصوصا من خلال الإعتماد على تكريس التوجه نحو التكنولوجيا المالية لتسريع تحقيق الشمول المالي في اقتصادها. ومن هذا المنطلق، نحاول من خلال دراستنا الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تؤثر التكنولوجيا المالية في الشمول المالي في الجزائر على ضوء تجارب عربية رائدة ؟

تندرج تحت هذه الاشكالية الرئيسية جملة الاسئلة الفرعية التالية:

_ فيما تتمثل آليات تحقيق الشمول المالي؟

_ كيف تؤثر التكنولوجيا المالية على نشاط البنوك؟

_ ما مدى انتشار التكنولوجيا المالية في الدول العربية؟

_ كيف يقيم مسار تحقيق الشمول المالي في الدول العربية عموما والجزائر خصوصا؟

2_ فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية للدراسة نضع الفرضيات التالية:

_ أثرت التكنولوجيا المالية بشكل إيجابي على تطور العمل المصرفي؛

_ تؤثر التكنولوجيا المالية على تحقيق الشمول المالي من خلال خفض تكاليف الخدمات المالية؛

_ تعاني الدول العربية من ضعف مستوى التكنولوجيا المالية؛

_ مستوى الشمول المالي ضعيف في الجزائر.

3_ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوع الشمول المالي وكيفية تحقيقه من خلال التكنولوجيا المالية التي تأتي في خضم التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم الحديث. حيث أن الشمول المالي هو موضوع على درجة كبيرة من الأهمية في القطاع المالي خصوصا في ظل العولمة المالية التي تشهد زيادة حدة المنافسة من جهة، إضافة لما له من تأثيرات على تحقيق النمو والحد من الفقر كهدف رئيسي ضمن أهداف التنمية المستدامة.

4_ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة واقع الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في عينة من الدول العربية عموماً والجزائر خصوصاً، ثم إبراز الدور الذي تساهم به التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي وكيفية تفعيله خصوصاً على مستوى الجزائر.

5_ منهج الدراسة:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الدول العربية وتحليل طبيعة العلاقة بينهما.

8_ أسباب اختيار موضوع الدراسة:

تتمثل أهم أسباب اختيار موضوع الدراسة فيما يلي :

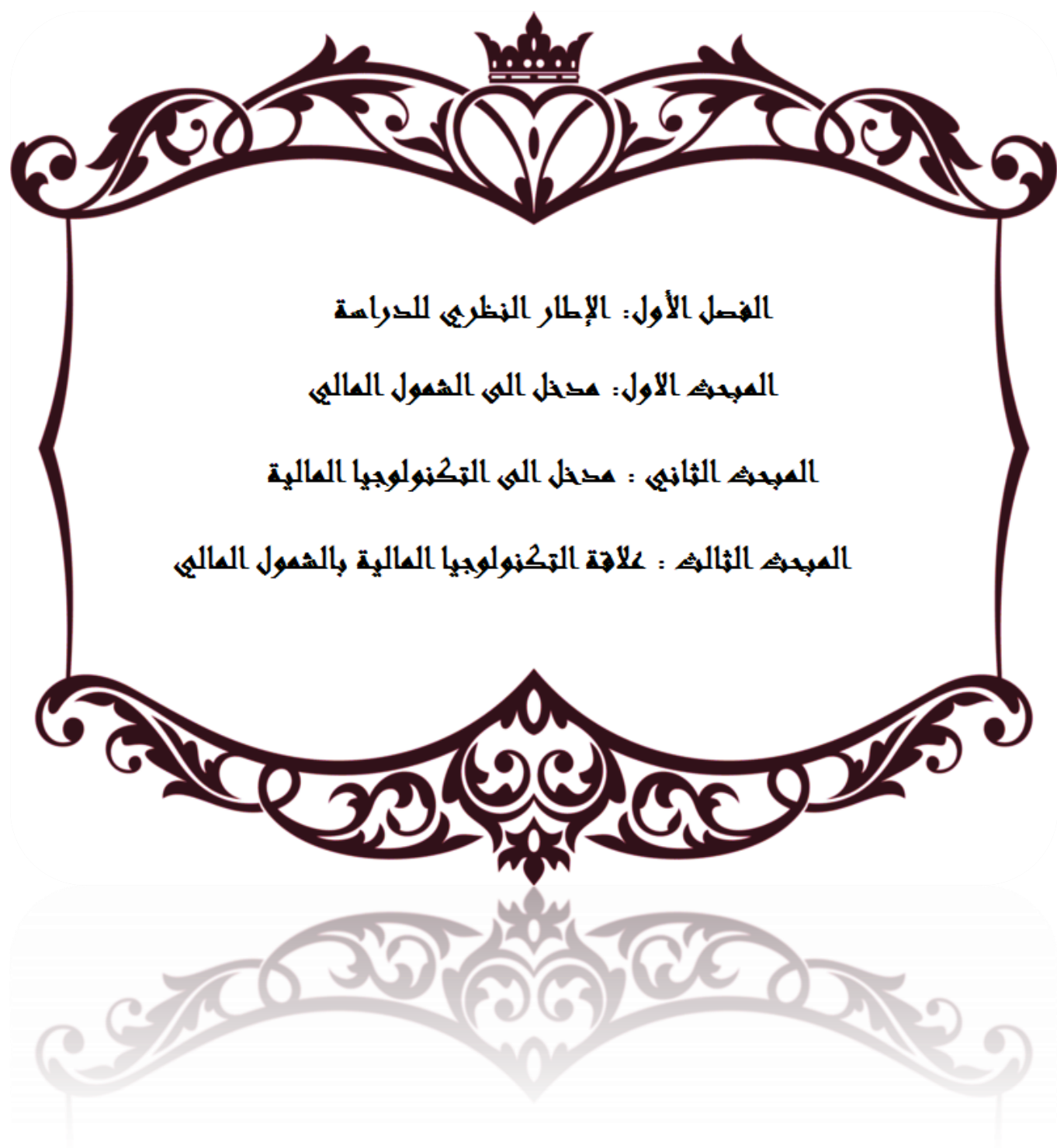
_ حادثة موضوع الشمول المالي؛

_ قلة الدراسات عن الشمول المالي و التكنولوجيا المالية في الدول العربية عموماً والجزائر خصوصاً ؛

_ ارتباط موضوع الدراسة بمجال التخصص.

7_ أقسام الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين. حيث الفصل الأول تطرقنا فيه إلى مدخل إلى الشمول المالي ، ماهية الشمول المالي وابعاده ومؤشراته، كذلك اهم محاور تعزيزه واهميته واهداف لشمول المالي ،ثم تطرقنا الى ماهية التكنولوجيا المالية ولمحة عامة لها ،مع ابراز خدماتها وقطاعاتها، والاهمية واهداف التكنولوجيا المالية ، واخيرا علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي أما الفصل الثاني قمنا بذكر بعض الدراسات السابقة لموضوع الدراسة، ثم تناولنا واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في بعض من الدول العربية وفي الاخير صغر نطاق الدراسة في تجربة الشمول المالي و التكنولوجيا المالية في الجزائر تحديدا



الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مدخل إلى الشمول المالي

المبحث الثاني: مدخل إلى التكنولوجيا المالية

المبحث الثالث: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي

بات موضوع الشمول المالي من القضايا المهمة التي تتضمنها السياسات الاقتصادية على مستوى العالم، خاصة وأنه من شأنه أن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي. بيد أن بعض العوامل المادية والاقتصادية والتنظيمية والثقافية تقف وراء عدم الحصول على الخدمات المالية من عدة شرائح من المجتمع؛ ولتخطي هذه الحواجز أمام صناعات السياسات في مختلف أنحاء العالم مواكبة الصناعة المصرفية للتطورات السريعة في التكنولوجيا الرقمية، خاصة وأنه توجد علاقة تكافلية بين التكنولوجيا والتمويل منذ أمد بعيد، بالنظر إلى أن إمكانية حصول الأفراد والمؤسسات خاصة الناشئة والصغيرة والمتوسطة بالتحديد، عنصران مهما في التحديات التي تواجه العديد من البلدان في زيادة النمو الاقتصادي، تحقيق الاستقرار المالي، خلق فرص العمل وتعزيز فعالية السياسات المالية العامة والنقدية. وهذا ما سنحاول معرفته والتطرق إليه في هذا الفصل من خلال مباحثه الثلاثة التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** مدخل الى الشمول المالي
- ✓ **المبحث الثاني :** مدخل الى التكنولوجيا المالية
- ✓ **المبحث الثالث :** علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي

المبحث الأول: مدخل إلى الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي من أهم موضوعات الاقتصاد في العصر الحديث، ويشكل هدفا رئيسيا يسعى صناع السياسات الاقتصادية في مختلف اقتصاديات العالم.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

إن إدراك ماهية الشمول المالي يتطلب الإلمام بعدد الجوانب المتعلقة به والتي تتداخل فيما بينها لتشكيل لنا الفهم الصحيح له.

الفرع الأول: نشأة وتطور الشمول المالي

نما الشمول المالي خلال العقود القليلة الماضية من جذوره المتمثلة في القروض البسيطة والصغيرة ليشتمل على الخدمات المالية الأساسية ؛ التي توفر مستقبلاً مالياً على نحو سليم بالنسبة للملايين حول العالم ، وقد كان هذا النمو والتطور وفقاً للآتي :

1- من منتصف السبعينات إلى أوائل الألفية : ظهر الائتمان الأصغر حينما قام الدكتور محمد يونس بتقديم قرضه الأول البالغ 27 دولار من جيبه الخاص لمجموعة من النساء اللاتي كن يعملن في صناعة النسيج في بنغلادش ، و ثم توسعت منهجية الائتمان الأصغر بعد ذلك من منطقة آسيا ليصل الى مناطق أخرى ، كأميركا اللاتينية إذ كان معظم الممولين منظمات غير حكومية وغير هادفة للربح.

2- من أوائل الألفية إلى نهاية عام 2010 : إذ أصبح التمويل الأصغر هو مصطلح ذلك الفن ، فقد عكست هذه الظاهرة الفهم المتنامي لحاجة الأفراد ذوي الدخل المنخفضة الى ما هو أكثر من الائتمان ، إذ أنهم بحاجة الى الخدمات المالية التي تتضمن المدخرات ، التأمين ، تأجير الأصول ، والمعاشات التقاعدية ، وما الى ذلك .

3- فيما بعد عام 2010 : إذ عكس الشمول المالي حقيقة كون المؤسسات المالية المتخصصة والتي تستهدف الافراد منخفضي الدخل لا تقي في الغالب بالاحتياجات المالية لملياري شخص من الذين لا يمتلكون حتى الحساب المصرفي الأساسي ، وعلى الرغم من نجاحها يبدو أن صناعة التمويل الأصغر لم تصل سوى ما يقرب 200 مليون شخص أو 10 % من الحاجة العالمية.¹

4- ظهور مصطلح الشمول المالي : ظهر لأول مرة سنة 1993 في دراسة "ليشون وترفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا ، تناولوا فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً

¹ كيلان إسماعيل عبدالله و نهى صافي، دور الوعي المالي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة (كوفيد-19) ، مجلة الشرق الأوسط ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت ، العدد 05، المجلد 01 ، 09/2021 ، ص 219-220 .

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

للخدمات المصرفية . وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية . وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة وبشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة¹ . وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ، بالتزام الحكومات بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بشكل صحيح ، إضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة .

الفرع الثاني: تعريف الشمول المالي

يمكن أن يعرف الشمول المالي من خلال التعريفات التي جاءت بها مختلف الهيئات الدولية العاملة في مجال الشمول المالي والمهتمة به. ويعرفه البنك الدولي : "الشمول المالي يعني أن الأفراد والمؤسسات لديها إمكانية استعمال المنتجات المالية بوفرة وبسهولة تتناسب مع احتياجاتهم من معاملات ، دفعات ، ادخار وتأمينات مقدمة بطريقة مسؤولة ومناسبة. ويرى البنك الدولي أن إمكانية فتح حساب معاملات هو أول خطوة للاقتراب من الشمول المالي، من منطلق أنه يسمح للأفراد من توفير المال إضافة إلى تسديد واستقبال مبالغ مالية. إن حساب المعاملات يمثل أيضا وسيلة للاستفادة من خدمات مالية أخرى، لذلك فإن تمكن الأفراد عبر مختلف أنحاء العالم من فتح حساب معاملات يعتبر من النقاط التي يركز عليها كثيرا البنك الدولي². ولهذا يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان " تقرير التنمية المالية العالمي " على أنه³: " نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية " .

كما يعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على أنه⁴: " الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء". في حين تعرفه سلطة النقد الفلسطينية على أنه⁵: " تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع ، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة ، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم ، بحيث

¹ بوطلاعة محمد، مساعد بخوش حسنة، بوقرة كريمة، واقع الشمول المالي وتحدياته - الأردن والجزائر نموذجا-، مجلة إقتصاد المال و الأعمال، المجلد 04، العدد 02، جوان 2020، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، ص 145.

² فضيل بشير ضيف، واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية، مجلد 06، العدد 01، جوان 2020، جامعة الجلفة، الجزائر، ص ص 473-474.

³ جلال الدين بن رجب، إحتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2018، ص 2.

⁴ حنين محمد بدر عجزور، دور الإشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الإجتماعية إتجاه العملاء -دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة-، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، مارس 2017، ص 10.

⁵ بدر شحدة حمدان، ماجد أبودية، أثر الإشتغال المالي على التنمية الإقتصادية في فلسطين، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، 2018، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 179.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تقدم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". أما مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) تعرفانه على أنه: " الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع ، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم ، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة¹. أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) فتعرفانه على أنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي²."

- أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه : " وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال . ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً³ .

ومن خلال هذه التعاريف يمكن إستخلاص أن الشمول المالي هو توسيع نفاذ الخدمات المالية لتشمل كافة شرائح المجتمع ، بما فيهم الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود ، بتكلفة منخفضة دون تمييز تساعدهم على إستمرار مشاريعهم ونموها ليصبحوا جزءاً من النشاط الإقتصادي الرسمي.

¹ رشا عودة لفتة، سالم عواد حسين، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد 11، العدد 01، 2019، كلية مدينة العلم الجامعة، العراق، ص 83.

² أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات المتحدة، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015، ص 03.

³ صليحة فلاق و آخرون، تعزيز الشمول المالي كمدخل إستراتيجي لدعم الإستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 07، العدد 04، ديسمبر 2019، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 03.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الشكل رقم (01/01): الخدمات المالية للأفراد



المصدر : فيروز زروخي ، ختيزي وهيبة ، الإشتغال المالي - عرض بعض التجارب العربية الدولية-، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس ، المدية ، الجزائر ، يوم 26 ستمبر 2019 ، ص 4 .

وفي هذا الصدد ، هناك فرق بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الحصول على الخدمات المالية. حيث أن الشمول المالي يشمل نسبة الأفراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية، فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على هذه الخدمات. فقد يكون بعض الأفراد قادرين على الحصول على هذه الخدمات وبأسعار مناسبة لهم ولكنهم لا يميلون لاستخدام خدمات مالية معينة في حين أن كثيرين آخرين قد يفتقرون للحصول على هذه الخدمات بسبب تكلفتها الباهظة أو بسبب عدم توفر هذه الخدمات بسبب الحواجز التنظيمية أو العقوبات التنظيمية أو لأسباب ثقافية.

الفرع الثالث: مكونات الشمول المالي

من خلال التعريفات السابقة يمكن ملاحظة عدة محاور أساسية يركز عليها الشمول المالي وهي¹ :

- الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال : توفر خدمات مالية رسمية ومنظمة ، قرب المسافة ، والقدرة على تحمل التكاليف .
- القدرة المالية : تتضمن : إدارة الأموال بشكل فعال ، التخطيط للمستقبل .
- استخدام المنتجات والخدمات المالية : وتشمل : الانتظام التكرار ، ومدة الاستخدام.
- جودة الخدمات والمنتجات المالية : الخدمات مصممة لاحتياجات العملاء ، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع .

¹ وحدة بوتينية، أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، بحث إستطلاعي لأراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول، 2018، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد، العراق، ص 8-9.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- التنظيم والرقابة الفعالين: بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

الشكل رقم (02/01) : مكونات الشمول المالي



المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على: أمانة خلع، عمر عمر، دور الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، يوم 26 سبتمبر 2019، ص 09.

الفرع الرابع: مبادئ الشمول المالي

يقصد بالإنفاذ الشامل للخدمات المالية تحسين نفاذ الشرائح الفقيرة من السكان إلى الخدمات المالية في إطار الانتشار الأمن والسليم للابتكارات المالية الحديثة . وفي هذا السياق تبنت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ أو التوصيات لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية تستهدف تعزيز فرص نفاذ نحو 2 مليار من سكان العالم للخدمات المالية وذلك استناداً إلى التجارب العالمية لمتخذي القرار حول العالم . وتهدف هذه المبادئ الى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل النفاذ الشامل للخدمات المالية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات¹ . وتتمثل هذه المبادئ في:

- **القيادة** : صقل التزام حكومي واسع النطاق بالشمول المالي للمساعدة في التخفيف من حدة الفقر .
- **التنوع** : تنفيذ نهج السياسات التي تعزز المنافسة وتوفير السوق حوافز لتقديم الوصول المالي المستدام واستخدام مجموعة واسعة من الخدمات بأسعار معقولة (الادخار والائتمان والمدفوعات والتحويلات والتأمين) بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، الفصل العاشر، 2012، ص 214.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- **الابتكار:** تشجيع الابتكار التكنولوجي والمؤسسي كوسيلة للتوسع المالي والوصول إلى النظام واستخدامه ، بما في ذلك عن طريق معالجة نقاط الضعف في البنية التحتية.
- **الحماية:** تشجيع نهج شامل لحماية المستهلك الذي يعرف أدوار الحكومة ومقدمي الخدمات والمستهلكين.
- **التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
- **التعاون:** خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية، وأعلى تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية.
- **المعرفة:** الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الانجاز وغيرها من الادوات الاخرى .
- **التناسب:** بناء سياسة واطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها.
- **الإطار:** الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفذ الشامل المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب¹.

هذه المبادئ هي انعكاس للظروف المواتية لتحفيز الابتكار المالي والشمول مع حماية الاستقرار المالي والمستهلكين. إنها ليست مجموعة صارمة من المتطلبات ولكنها مصممة للمساعدة في توجيه صانعي السياسات في عملية صنع القرار. فهي مرنة بدرجة كافية بحيث يمكن تكيفها مع السياقات القطرية المختلفة.

الشكل رقم (03/01) : مبادئ تحقيق الشمول المالي



المصدر : نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية -بغداد-، المجلد 02، المنعقد في الفترة 28-29/11/2018، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العراق، ص36.

¹ A White Paper Prepared by CGAP on Behalf of the G-20's Global Partnership for Financial Inclusion, **Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the Poor**, October 2011 , p51.

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

لقد تعددت أبعاد الشمول المالي حسب المنظور الذي تبنته كل دراسة، وذلك للتعرف على كيفية تقديم الخدمات المصرفية بأنواعها المختلفة للعملاء في كافة البنوك على اختلاف أنواعها. وفي مؤتمر كابوس عام 2012 تم مناقشة أبعاد الشمول المالي، حيث قام تحالف الشمول المالي Financial Inclusion of (AFI)Alliance بعمل رابطة عمل لبيانات الشمول المالي، وتم التوصل إلى أن الشمول المالي له ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:¹

- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية؛
- استخدام الخدمات المالية تعزيز؛
- جودة الخدمات المالية ؛

نذكرها بالتفصيل في ما يلي:²

أولاً: الوصول للخدمات المالية

يشير بعد الوصول الى الخدمات المالية الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية. حيث تتطلب تحديد مستويات الوصول الى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع واجهزة الصراف الآلي.. الخ) يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية

ثانياً: استخدام الخدمات المالية

يشير بعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي. تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة

ثالثاً: جودة الخدمات المالية

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الاشتغال المالي الى جدول اعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول الى الخدمات المالية، عدم الوصول للخدمات المالية لا يزال مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات

¹ احمد طاهر وآخرون، دور المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي، مجلة WSI، جامعة بغداد، ص115

² حنين محمد، دور الاشتغال لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في ادارة الاعمال، كلية التجارة، جامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، 2017، ص10

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المالية. ومع ذلك، فإن النضال من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحدياً حيث يتطلب من المهتمين وذي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند الى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. يعد الجودة للاشتغال المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة الي خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة الى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

ويشتمل كل بعد على مؤشرات نوضحها في الجدول التالي :

الجدول (01-01): مؤشرات الشمول المالي

الأبعاد	المؤشرات
الوصول إلى الخدمات المالية	عدد نقاط الوصول إلى الخدمات حسابات النفوذ الإلكترونية مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة
استخدام الخدمات المالية	البالغون الذين لديهم تعامل مصرفي البالغون الذين لديهم حساب ائتمان منتظم البالغون حملة وثائق التأمين عدد معاملات الدفع غير النقدية عدد معاملات الدفع عبر الهاتف ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية المحتفظين بحساب بنكي التحويلات الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية
جودة الخدمات المالية	المعرفة المالية السلوك المالي متطلبات الشفافية حل النزاعات تكاليف استخدام الخدمات المالية العوائق الائتمانية

المصدر: بشار احمد العراقي، زهراء النعيمي، الشمول المالي واثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 27-28 جوان 2018 ، ص107.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

ومن زاوية أخرى قام البنك الدولي بدراسة تحت عنوان " قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لقياس مستوى الشمول المالي وقدرة التكنولوجيا المالية "، حيث أوضح أن أبعاد الشمول المالي تتمثل في: استخدام الحسابات المصرفية، الادخار، الاقتراض، المدفوعات، التأمين، نذكرها بالشرح في ما يلي :¹

البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية: ويشمل:

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، مؤسسات التمويل الصغرى؛
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)؛
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب)؛
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية مثل أجهزة الصراف الآلي وفروع البنك.

البعد الثاني: الادخار: ويشمل:

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

البعد الثالث: الاقتراض: ويشمل:

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقتترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقتترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية) بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

البعد الرابع: المدفوعات: ويشمل:

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهرا؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون الماضية. في أماكن أخرى خلال 12 شهرا الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهرا الماضية.

¹ جلال الدين بن رجب، مرجع سبق ذكره، ص3.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

البعد الخامس: التأمين: ويشمل:

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية هطول الأمطار و العواصف.

المطلب الثالث: المحاور الأساسية لتعزيز الشمول المالي

هناك أربعة محاور أساسية لتعزيز الشمول المالي، تشمل تطوير البنية التحتية المالية، وتوفير الحماية لمستهلكي الخدمات المالية، وتطوير خدمات ومنتجات مالية مناسبة، إضافة الى تعزيز التوعية والتثقيف المالي نتطرق اليها فيما يلي :¹

الفرع الأول: دعم البنية التحتية المالية

يمثل تطوير بنية مالية تحتية كفؤة وسليمة إحدى أهم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي. وعليه، يتعين في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، والتي يمكن أن تتضمن ما يلي:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام من خلال إنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع المتناهية الصغر خاصة. إضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، وخدمات الهاتف المصرفي، ونقاط البيع، والصرفات الآلية، وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها، وفقاً لتشريعات كل دولة.
- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية.
- الاستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services)، والدفع عبر الهاتف المحمول، بما يخدم تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفعالية أعلى من كافة فئات المجتمع.
- العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل

¹ صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، رقم 77، 2017، ص7.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

الفرع الثاني: حماية مستهلكي الخدمات المالية

حظي مفهوم حماية مستهلكي الخدمات المالية باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، بالنظر لنمو وتطور القطاع المالي وتطوره وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء، والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية والتوسع في تلك الخدمات. ويساهم تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية، في زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي ذلك من خلال الآتي:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم.
- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.
- توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.
- توعية وتثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك مالياً لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

الفرع الثالث: تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع

- يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. بالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية، مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذاً في الاعتبار بما يلي:
- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها، إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية، بما يمكن العملاء من الوصول الى منتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة، بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية.
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية.
- دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم.
- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع.
- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

الفرع الرابع: التثقيف المالي

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي. يتم تطوير الاستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، ذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء، يهدف التثقيف المالي إلى ايجاد نظام تعليم مالي متكامل يبدأ من الصفر بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف مالياً، ويعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع. يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر، و ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، بالأخص المستهلكين الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم. في أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة، التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم.

المطلب الرابع: أهداف وأهمية الشمول المالي

إن التحرك المتزايد في الاقتصاد العالمي نحو تحقيق الشمول المالي يكمن بالأساس من خلال ما يحققه لها من أهداف تساهم في تطور اقتصادياتها ومواكبتها للتطور في الاقتصاد العالمي من مختلف الجوانب.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الفرع الأول: أهداف الشمول المالي

أن تكون قادرا على الوصول إلى حساب المعاملات هو الهدف الأولي للشمول المالي، كما أنه لديه أهداف كثيرة لتسهيل العمليات اليومية ومساعدة العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من الأهداف طويلة الأجل إلى حالات الطوارئ غير المتوقعة. و من بين تلك الأهداف نذكر ما يلي ¹:

- تسهيل الحصول على المنتجات والخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع بما فيهم الفقراء والمهمشين وتوصيلها للمناطق النائية، وبالتالي المساهمة في تقليل نسبة الفقر و تحقيق التنمية المستدامة ؛
- خفض التكاليف وإزالة العقبات أمام الحصول على الخدمات المالية؛
- الحد من نسبة التفاوت في الدخل والثروات وتكافؤ الفرص؛
- سلامة النظام المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؛
- إيجاد بديل للمستبعدين مالياً فيما يتعلق بسبب البعد الديني كالتحويل الإسلامي؛
- دعم المشاريع التنموية كالمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين²؛
- تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، بالتالي تقنين القنوات غير الرسمية؛
- تحسين معدلات الأداء المصرفي من خلال التغلغل في الأسواق المحلية والدولية³.

الفرع الثاني: أهمية الشمول المالي

أكد البروفيسور صادق الشمري أن تقليل نسب الفقر في اقتصاد أي دولة يتطلب اعتماد معايير الشمول المالي التي تضمن إيصال الخدمات المالية الى جميع شرائح المجتمع، وتمنح مرونة أمام المواطنين في اختيار الخدمات التي تتقلهم الى مستوى جديد، وبذلك يمكن نقل الأسر التي تعيش تحت مستوى خط الفقر الى مرحلة أفضل. حيث يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة، وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم ويسهل توفير الخدمات المالية أمور الحياة اليومية، وهذا ما يبرز الأهمية الكبيرة للشمول المالي من شتى الجوانب التي نتناول بعضها الآخر كالآتي :

- تكشف عدة دراسات أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من

¹ الصابوني، نعمان محمد الهادي، مفهوم الاشتغال المالي: الأهداف والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الأردن، المجلد 23، العدد 3، 2010.

² بن موسى محمد، قمان عمر، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة 2011- 2017 مع

التركيز على الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 03، الجزائر، 2019، ص 04

³ محمد موسى علي شحاتة، نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 02، العدد 01، جامعة طنطا، مصر، 2019، ص23

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- تطبيقات التكنولوجيا المالية. ورغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إعطاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية.¹
- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية.
 - تعزيز استقرار النظام المالي والمصرفي.
 - تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم.²
 - يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضا أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة.³
 - حماية المدخرات التي تساعد الأشخاص على إدارة التدفقات المالية، والاستهلاك المريح وبناء رأس المال العامل.
 - تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة، ومساعدة أصحاب الشركات على الاستثمار في الأصول وتنمية أعمالهم.

¹ جامع ياسر، المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، الأردن، العدد 20، 2014، ص 14.

² وفاء حمدوش، أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة زيادة عمق القطاع - حالة الدول العربية، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 30\04\2020، ص5.

³ صورية شنيبي، السعيد بن لخضر، دراسة عن أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر - مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 3 العدد 02 (2018) تاريخ النشر 23/12/2018م، ص 129.

المبحث الثاني : مدخل للتكنولوجيا المالية

تعتبر التكنولوجيا المالية من أهم الطفرات في الاقتصاد الحديث، والتي تمثل نقلة كبيرة في مسار تطور الاقتصاد المالي خصوصاً والاقتصاد عموماً.

المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية

يعتبر مفهوم التكنولوجيا المالية مفهوماً حديثاً في أدبيات الاقتصاد المالي باعتباره ارتبط بظهور التطور التكنولوجي على مستوى القطاع المالي.

الفرع الأول: النشأة والتطور

ظهر مفهوم التكنولوجيا المالية بعد ثورة الأنترنت وظهور الهواتف الذكية ، مما جعل من الضرورة ظهور بعض التسهيلات لأي أعمال تجارية وأصبحت التكنولوجيا المالية متداولة بشكل كبير في الكثير من المجالات مثل : التعاملات بين الشركات وعملائها ورجال الأعمال وكذلك البنوك وغيرها ، وشهدت السنوات الأخيرة زيادة نادرة لعالم التكنولوجيا المالية والبرهان على ذلك وجود أكثر من مائة شركة تعمل بهذا المجال وإنتشارها بعالمنا العربي في أكثر من 12 دولة عربية ومن أبرز الدول العاملة في هذا المجال في بلادنا العربية نجد مصر لبنان ، الإمارات ، الأردن والبحرين¹ .

وقد ساهم في نشأتها الحاجة لحل المشكلات المالية للأفراد والشركات ، حيث تستخدم التكنولوجيا في تحسين الأنشطة في مجال التمويل المالي وتحسين الخدمات المالية الخاصة بالبنوك ، ليتمكن العميل من إجراء معاملاته عبر الأنترنت من خلال أي جهاز سواء كان الحاسوب الشخصي أو الهاتف الذكي وتوفير أدوات حديثة للإستثمار المالي عبر الأنترنت وكل الأنشطة تهدف إلى توفير الوقت والجهد للأفراد وأصبحت الآن تستخدم في عمليات التأمين والتجارة والتداول ومنع الغش وعمليات إدارة المخاطر².

وتعتبر التكنولوجيا المالية بمثابة النقطة التي تصادمت عندها الخدمات المالية و التكنولوجيا ولها تاريخ في المؤسسات المالية و المصرفية. حيث قسم هذا التاريخ إلى ثلاثة إصدارات يمكن تلخيصهم في المراحل التالية:

¹ نصيرة زعاف، أثر التكنولوجيا المالية على تحسين وإبتكار جودة الخدمة المصرفية ، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، يوم سبتمبر 2019 ، ص 03 .

² المرجع السابق ، ص ص 03-04.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الإصدار الأول: من 1866 إلى 1966:

شهدت التكنولوجيا المالية في هذه المرحلة تزامنا مع العولمة المالية ، حيث ظهرت التكنولوجيا المالية مع ظهور التلغراف و السكك الحديدية التي مكنت و لأول مرة من نقل سرع للمعلومات المالية عبر الحدود¹. إضافة أول كابل عابر للمحيط الأطلسي ، و إختراع الصراف الآلي و الفدواير (fedwire) عام 1918 في الولايات المتحدة الأمريكية و الذي يعتبر أول نظام إلكتروني لتحويل الأموال، لتأتي بعدها في عام 1950 بطاقات الإنتمان لتخفيف عبء حمل النقود من قبل داينرز كلوب (Diners club) .*

الإصدار الثاني: من 1967 إلى 2008:

في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها داخل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية حيث تمثل هذه الفترة التحول من التناظرية إلى الرقمية ولقد تم فيها إطلاق أول آلة حاسبة محمولة وأول جهاز صراف آلي تم تثبيته من قبل بنك باركليز " (Barclays)[®] عام 1967 ، كما تميزت هذه المرحلة بإنشاء بورصة ناسداك (NASDAQ) أول بورصة رقمية في العالم والتي تعتبر بداية لكيفية عمل الأسواق المالية وفي عام 1973 تم تأسيس (Swift) (جمعية الإتصالات المالية بين البنوك في جميع أنحاء العالم) ولا زالت تعتبر من الإتصالات الأكثر استخداما مابين المؤسسات المالية مما يسهل حجم المدفوعات عبر الحدود ، في حين شهدت ثمانينات القرن العشرين ظهور أجهزة الكمبيوتر في العالم ، حيث تم تقديم الخدمات المصرفية عبر الأنترنت إلى العالم والتي ازدهرت في التسعينات من خلال نماذج أعمال الأنترنت والتجارة الإلكترونية ولقد أحدثت الخدمات المصرفية عبر الأنترنت تحولات كبيرة في كيفية فهم الناس للمال وعلاقتهم بالمؤسسات المالية وإنتهى هذا العصر بالأزمة المالية العالمية² 2008.

الإصدار الثالث: من 2008 إلى يومنا هذا:

مع حدوث الأزمة المالية 2008 والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة إقتصادية ، أدت إلى فقدان عامة الجمهور الثقة بالنظام المصرفي التقليدي و أدى ذلك إلى التحول ومهد الطريق إلى صناعة جديدة لذلك و تميزت هذه المرحلة بإزدهار العملات المشفرة المستخدمة وتغلغل الهواتف الذكية بشكل كبير في الأسواق مما

¹ Richard Bates, **banking on the future** , an exploration of fintech and the consumer interest , Coming together for change on the future , report undertaken for consumer international , July 2017 , p5.

* نظام شبكي لتسوية أموال البنك المركزي ، حيث تستخدم البنوك الإحتياطية الفيدرالية هذه الشبكة لتسوية المدفوعات النهائية .

* هي شركة بطاقات شحن مملوكة لشركة ديسكفر للخدمات المالية تشكلت في عام 1950 وكانت أول شركة بطاقة دفع مستقلة في العالم.

[®] شركة بريطانية متعددة الجنسيات متخصصة في الإستثمار والخدمات المالية مقرها لندن.

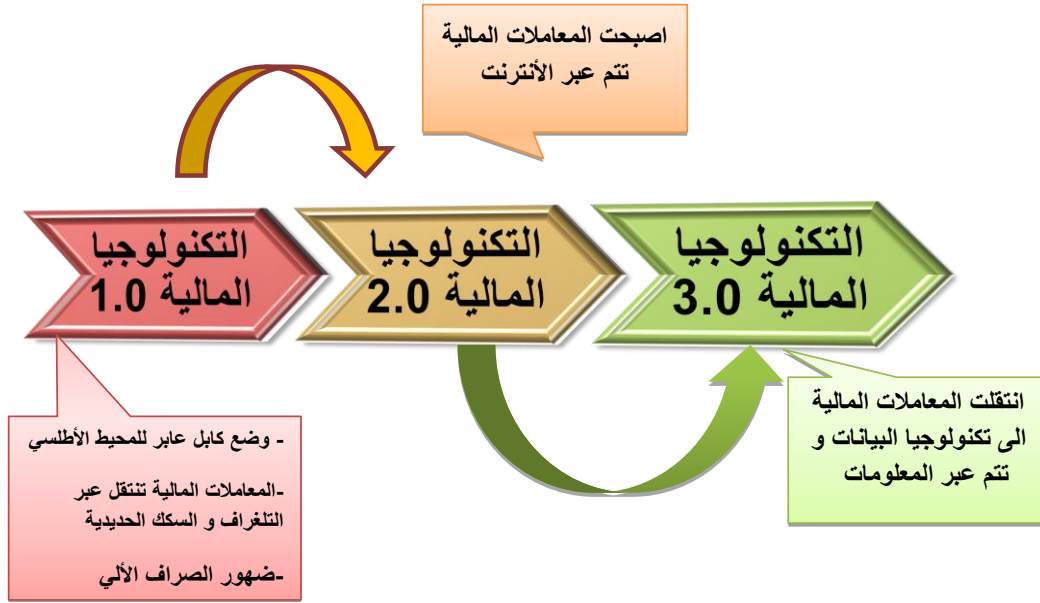
² DOUGLAS ARNER; JÁNOS BARBERIS; ROSS BUCKLEY, **THE EVOLUTION OF FINTECH: A NEW POST-CRISIS PARADIGM?**, Research Paper No. 2015/047 , University of New South Wales Law Research Series , Hong Kong Faculty, p09

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

مكنت من وصول الأنترنت لملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم واستخدام الخدمات المالية المختلفة ففي عام 2011 تقديم محفظة Google وتليها شركة Apple pay في عام 2014¹.

ويوضح المخطط التالي ما سبق ذكره من إصدارات لتي تمثل مراحل تطور التكنولوجيا المالية

الشكل رقم (01-04) : مراحل تطور التكنولوجيا المالية



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على المعطيات السابقة.

الفرع الثاني: تعريف التكنولوجيا المالية

إن تلاقي الخدمات المالية و التكنولوجيا قام بخلق مصطلح التكنولوجيا المالية و هو في الأصل مكون من كلمتين المالية و تعني **Financial** و إختصارها هو **Fin** و التكنولوجيا و التي تعني **Technology** و إختصارها هو **Tech** ليشكلو مصطلح الفينتيك **FINTHECH** و لقد لقي هذا الأخير عدة تعاريف و مفاهيم.

ويشير مصطلح التكنولوجيا المالية أو "فينتك" Fintech إلى صناعة مكونة من شركات تعمل على تسخير التكنولوجيا لخدمة قطاع المدفوعات، و شركات التكنولوجيا المالية هي شركات ناشئة في العموم تتحدى الشركات التقليدية التي هي أقل اعتماد على البرمجيات².

¹ Ibid, p 15.

² John schindler, **fintech and financial innovation: drivers and depth**, finance and economics discussion series,7 sep 2017, p02.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- يعرف مجلس الإستقرار المالي التكنولوجيا المالية أنها : " إبتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها إستحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية¹.
 - أما لجنة بازل للرقابة المصرفية : فقد عرفت التكنولوجيا المالية على أنها : " أي تكنولوجيا أو إبتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية " ².
 - حسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية " دبلن " : فإن التكنولوجيا المالية هي : " عبارة عن الإختراعات والإبتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية وتشمل هذه الإختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفوائد ومعرفة الأرباح المتوقعة للإستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية³.
 - حسب تقرير التكنولوجيا المالية الصادر عن مختبر " ومضة " وشركة " بيرفورت " : توصف التكنولوجيا المالية على أنها : " تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية وتتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل وتمكن عدد أكبر من الأفراد للوصول إليها⁴.
- ويمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها مجموعة المنتجات والخدمات المالية التي تعتمد على التكنولوجيا والرقمية لتحسين النوعية مقارنة بالمنتجات والخدمات التقليدية ، حيث يمكن بذلك أن تكون في خدمة الدمج المالي وتعمل هذه المنتجات والخدمات المالية الجديدة على التأثير على الأسواق والمؤسسات المالية وتمكين أكبر عدد من الأفراد للوصول إليها.

ويمكن وضع أهم خصائص التكنولوجيا المالية في النقاط التالية⁵:

- التكنولوجيا المالية هي مجموعة من المعارف والمهارات والطرق والأساليب المالية والمصرفية؛
- التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفا في حد ذاته، بل وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها؛

¹ هشام بوعافية ، نورة بوعلاقة ، أثر تطبيق التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية ، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس ، المدية ، الجزائر ، يوم 26 سبتمبر 2019 ، ص 4.

² وهيبة عبد الرحيم ، أشواق بن قدور ، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة ، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية ، المجلد 07 ، العدد 03 ، 2018 ، المركز الجامعي تامنراست ، الجزائر ، ص 14.

³ زينب حمدي ، الزهراء أوقاسم ، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية ، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 01 ، 2019 ، المركز الجامعي تامنراست ، الجزائر ، ص 402.

⁴ تقرير التكنولوجيا المالية ، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، توجهات قطاع الخدمات المالية ، تم إعداده بالتعاون بين ومضة وبيرفورت ، 2016 ، ص 7.

⁵ سعيدة حرفوش ، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي ، مجلة آفاق علمية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجلفة ، المجلد: 11 ، العدد: 03 ، 2019 ، الجزائر ، ص 730.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- إن الخدمة المالية المصرفية هي المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا؛
 - لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على أداء الخدمة المالية والمصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية.
- كما تقوم التكنولوجيا المالية على أربعة جوانب أساسية كالآتي¹:

- الجانب المادي: يتمثل في الآلات والمعدات المستخدمة؛
- الجانب الإستخدامي: يتمثل في طرق استخدام هذه المعدات؛
- الجانب العلمي: يتمثل في المعرفة المالية والعلمية المطلوبة؛
- الجانب الابتكاري: يتمثل في إكتساب المهارات اللازمة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية.

الفرع الثالث: عوامل إحتضان وتطور التكنولوجيا المالية

تعددت عوامل احتضان وتطور التكنولوجيا المالية في² :

أولاً: التطور التكنولوجي: حيث تتمتع التكنولوجيا المالية التي ليس لها أي قيود قديمة بالإستفادة من الفرص في ظل التطور التكنولوجي، وكونها وتيرة سريعة للتطورات التقنية مثل إمكانات جديدة للهاتف المحمول وعبر الأنترنت.

ثانياً : توافر التمويل : سهولة الوصول إلى التمويل ورأس المال يمكن أصحاب المشاريع والمؤسسين من بدء مشاريع جديدة ، والإبتكار في منتجات جديدة ونماذج أعمال ، كما يتوفر التمويل بأشكال مختلفة لدعم التكنولوجيا المالية في مراحل مختلفة من النمو ، وقد بلغت قيمة رأس المال المخاطر في شركة التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي 13.6 مليار دولار سنة 2016.

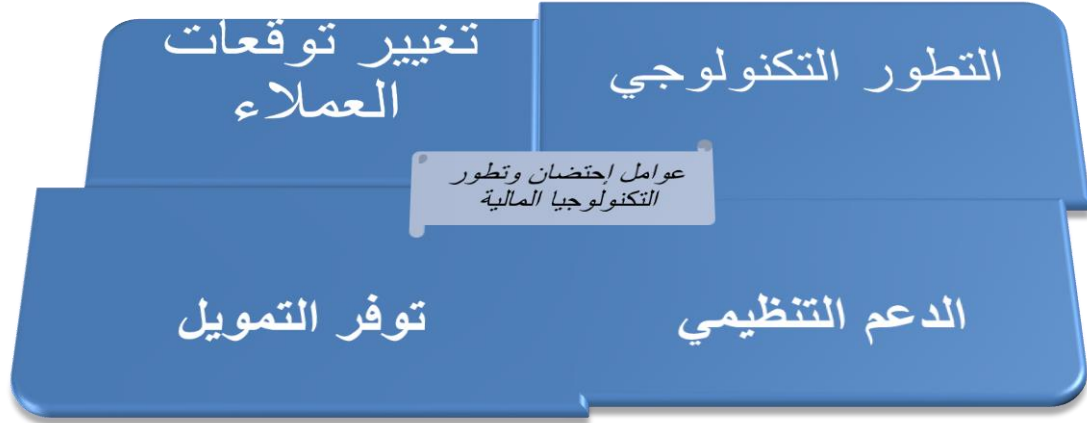
ثالثاً : تغير توقعات العملاء : دعا دعم متزايد من تغيير توقعات العملاء وطلباتهم على الخدمات الرقمية إلى حلول مبتكرة من طرف اللاعبين التقليديين ، تتغير توقعات العملاء مع تزايد الطلب وخدمة أفضل مستوحاة من واجهات رقمية تقدمها شركات التكنولوجيا مثل Google ، Apple ، حيث حوالي 63.1 % من المستهلكين في جميع أنحاء العالم قد بدأوا باستخدام منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية.

رابعاً : الدعم التنظيمي : قد يقلل الدعم المقدم من طرف الحكومات والجهات التنظيمية من الحواجز التي تحول دون الدخول للخدمات المالية ، وقد بدأت بعض الحكومات تدرك الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا المالية في تسهيل وإستكمال الأدوار التقليدية لشركات الخدمات المالية ، كما تعمل الهيئات التنظيمية على الترويج لسياسات جديدة.

¹ عبد القادر مطاي ، متطلبات إرساء التكنولوجيا المصرفية في دعم الذكاء التنافسي بالبنوك الجزائرية ، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، العدد 10 ، جوان 2013 ، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، ص 24.

² Report with KMPG, value of fintech, October 2017, p14.

الشكل رقم (01-05) : عوامل إحتضان و تطور التكنولوجيا المالية



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على: Report with KMPG, value of fintech, october 2017, p14

وتلعب التكنولوجيا المالية "فينتيك" دوراً محورياً في قطاع الخدمات المالية والمصرفية، وزادت من منافسة البنوك المتبنية لها مع البنوك التقليدية، بما جعلها تعتبر هذا سبباً رئيسياً في اللجوء إليها بالإضافة إلى الأسباب المتمثلة في¹:

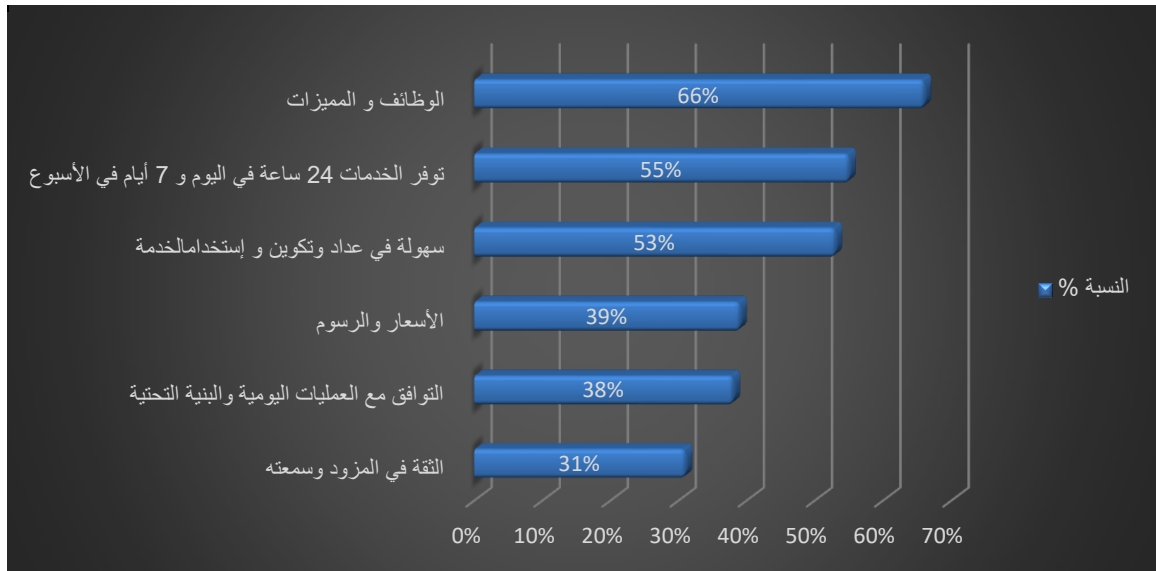
- **تحسين آليات جذب العملاء**: تمتد خدمات الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية إلى مناطق جغرافية واسعة النطاق، ما يتيح فرصة أمام تلك الشركات لجذب عدد كبير من العملاء. وربما يكون اجتذاب العملاء لتلك الشركات التكنولوجية صعباً في بادئ الأمر، إلا أنها ستحظى بإقبال كبير عندما تبدأ تلك الخدمات التكنولوجية في الانتشار على نطاق أكبر. فهناك شركات تخدم عدداً هائلاً من العملاء من جميع أنحاء العالم دون وجود مادي لها في العديد من البلدان.
- **معالجة أسرع للمعاملات المعقدة**: أصبح من الأسهل معالجة المعاملات المالية المعقدة بشكل أسرع وتسوية جميع الحسابات بشكل صحيح، ما ينعكس على زيادة المستوى العام للجودة في هذا القطاع.
- **شمول مالي أفضل**: تمكن تلك التكنولوجيا الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم، سواء على مستوى المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، حيث يتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.
- **خفض تكلفة الخدمات**: في كثير من الأحيان، لا تحتاج الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية "فينتيك" إلى وجود مادي في المناطق التي تغطي خدماتها، ما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة للعملاء، بالإضافة إلى تقليل الوقت المستغرق في المعاملات مثل طلبات القروض.

¹ مروة عماد، "فينتيك" قوة للتحويل في القطاع المالي والمصرفي، مقال متوفر في موقع العين الإخبارية، تم تصفحه بتاريخ 2022/04/20 على الساعة 09:20، متاح على الرابط:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- تقديم التحليلات المالية المتقدمة: تتمتع تلك التقنية من تقديم التحليلات المالية المتقدمة، وذلك من خلال توافر مخزون ضخم للبيانات، ما يمكن المؤسسات من إعادة تصميم منتجاتها لتلبية احتياجات العملاء وتفضيلاتهم، والتي تم تجاهلها من قبل المؤسسات المالية التقليدية.
- نقل المعرفة وتحقيق الشفافية: تتيح الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية المعرفة والخبرة المتراكمة للمستثمرين الجدد وكفاءة استخدام رأس المال والموارد، وإدارة الملكية الفكرية والأصول. كما تساعد على تعزيز الشفافية التي من شأنها أن تحسن من ثقافة المؤسسات.
- تحقيق الاستقرار المالي: تعد تلك التقنية من المنافسة بين الشركات التكنولوجية الناشئة والبنوك القائمة، ما يقلل من إمكانية تجزئة القطاع المصرفي، وسوق الخدمات المالية والمصرفية، ومن ثم وتقليل المخاطر التي قد تنتج عن تزايد المنافسة.

الشكل رقم (01-05): الأسباب الرئيسية للجوء إلى التكنولوجيا المالية



Source: fintech report, by Akach Dubey, Enterslice, 2019, p 07.

https://issuu.com/enterslice/docs/fintech_report_2019_by_enterslice

المطلب الثاني: خدمات التكنولوجيا المالية وقطاعاتها

إن ظهور التكنولوجيا المالية وتطورها سمح لها بالانتشار بشكل واسع جدا لتشمل العديد من القطاعات، خصوصا وأنها تضم توليفة جد واسعة من الخدمات بما زاد من أهميتها وتتحرك الكبير للاقتصاديات العالمية لتبنيها.

الفرع الأول: خدمات التكنولوجيا المالية

هي عبارة عن المنتجات والخدمات التي تعتمد على التقنية الحديثة، وتستخدم لتحسين نوعية الخدمات والعمليات المالية التقليدية أو لها تأثير على المؤسسات في القطاع المالي، وحاليا تتضمن هذه التكنولوجيا أشكالاً مختلفة من التكنولوجيا التي يتم استخدامها لتقديم خدمات تتراوح بين:¹ تطبيقات الدفع الإلكتروني؛ خدمات الدفع الإلكتروني؛ التأمين عبر الإنترنت؛ التمويل الجماعي؛ العملات الافتراضية الإلكترونية؛ المستشارون الماليون الروبوتات؛ البلوك شين (block Chain) أو سلسلة الكتل (نموذج نقل الأصول المالية)

و يمكن إيجاز أهم خدمات التكنولوجيا المالية المتعامل بها بالشرح في العناصر الخمسة التالية:²

أولاً: خدمات الدفع: تعني النشاطات المصرفية الأكثر نشاطاً ومرونة والتي تقدمها الفينتك للعديد من العملاء، بحيث توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع من أهمها ما يلي:

- الدفع عبر الهاتف النقال؛
- التحويلات المالية إلى الخارج تكون بأقل تكلفة Transfer Wise، (تدئة تكاليف التبادل الدولي للنقود)؛
- تبادل العملات بدون تكلفة Kantox
- إدارة تدفقات الدفع المتاحة للتجارة الإلكترونية، وتسهل عمليات الدفع عبر الانترنت، والتي تشمل على وسائل الدفع المبتكرة؛
- تبسيط عمليات الدفع بين الأفراد.

ثانياً: الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد: وتشمل الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الانترنت، دون أي وجود مادي للوكالة، بتكاليف منخفضة، وتشمل أيضاً حلول لتسيير الميزانية، وكذا أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية.

¹ ابن عيشوية رفيقة، صدقاوي صورية، بزارية أحمد، التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة الجيلالي بونعامة، المجلد 04، العدد 01، خميس مليانة الجزائر، 2021، ص 08.

² سيد امير زهرة، د.بن عبد الفتاح دحمان، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي - دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-، المجلد 08، العدد 01، 2020، ص 71

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

ثالثا: الاستثمار والتمويل: تقوم الفينتك بـ:

- استقطاب مدخرات الأفراد عن طريق تقديم البساطة العروض في الممنوحة؛
- توفير منصات التمويل الجماعي (crowdfunding) للشركات، سواء في شكل قروض (crowdlending)، أو استثمار في رأس المال (crowdequity)، أو في شكل تبرعات؛
- تقديم الاستشارة عبر الانترنت لمساعدة الأفراد في إدارة مدخراتهم؛ وتحليل المخاطر، وتقديم للعميل مقترحات متنوعة في الاستثمارات المالية.

رابعا: خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات big data: وهي تقدم حلول موجهة للقطاع البنكي والمصرفي، من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات، التي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون (سلوك الشراء، الادخار، المسارات الوظيفية للزبون، الملاءة المالية)، كما تعمل في مجال الأمن السيبراني، وذلك من خلال الكشف المبكر لأي احتيال في سلوك المتعامل، مثل تحديد المكان الجغرافي للهواتف الذكية، أو تشفير البيانات والمعلومات الحساسة. تقوم أيضا الفينتك بتحليل المخاطر، وتقديم أدوات تساعد على اتخاذ القرارات حول إدارة المحافظ المالية، وتسهيل إعداد التقارير التنظيمية.

خامسا: الخدمات الموجهة للبنوك والشركات: تقدم التكنولوجيا المالية الفينتك العديد من الحلول من أجل تحسين إدارة الشركات، فنجد منها الموجهة للبنوك مثل تقنية البلوكات Block Tech التي تطور حلول معتمدة على تكنولوجيا البلوك شين Block Chain، فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، أما بالنسبة للشركات تقدم أيضا الفينتك حلول مثل برامج معالجة المعلومات، وكذا إجراءات التحكم في أنظمة المعلومات وإدارة المخاطر، إدارة الضرائب....الخ.

جدول(01-02): تطور خدمات التكنولوجيا المالية

خدمات الدفع	خدمات التمويل	خدمات الاستثمار
تتميز العمليات المقدمة من طرف البنوك بالمعيارية وبارتفاع التكاليف الثابتة، وهي مميزات هيكلية في الصناعة البنكية	هناك فرص أكبر للابتكار في ظلال الصلابة والتنظيم البنكين ومعدلات الفائدة المنخفضة	الابتكارات المالية التكنولوجية على صعيد عمليات الأسواق المالية لها آثار ذات دلالة، خاصة ما تعلق منها بأشكال التداول، من صنف التداول ذو الترددات العالية
يكون مدخل المنافسة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية غير هذه النقطة، من خلال تقليل	يساهم الابتكار في تنويع العرض خارج القطاع البنكي، وي طرح بدائل للمؤسسات المصغرة	تتميز أشكال التداول الحديثة بعنصرين يسمحان بإنجاز حجم كبير من المعاملات خلال أجال

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

التكلفة، وعرض المزيد من الخدمات المتاحة القائمة على الرقمية والهواتف الذكية، مع تطور التجارة الالكترونية كما يمكن أن تطرح خدمات الوساطة بين المستهلك والتاجر من خلال طرف ثالث يعرض الخدمات المالية ظهور عملة افتراضية مثل "Bit coin" تزعزع احتكار البنوك المركزية لإصدار العملة القانونية	والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تناسب احتياجاتها: منصات التمويل الجماعي Crowlending التي تغطي احتياجات التمويل الصغيرة (ملكية وديون)	قصيرة: - الوصول السريع لأوامر السوق إلى منصة التداول وإلى المعلومات؛ عمل الخوارزميات دون تدخل المورد البشري خلال مرحلة افتتاح الأسواق . هيئات التداول ذو الترددات العالية كيانات غير بنكية برأسمال ضعيف مقارنة مع البنوك وصانعي السوق التقليديين. تستفيد من ضعف الحواجز عند الدخول رغم كل ما يثار حول منفعتها الاقتصادية والاجتماعية
--	---	--

المصدر: لمياء عماني و وفاء حمدوش: نموذج الاعمال وخلق القيمة في شركات التكنولوجيا المالية، مجلة العلوم الادارة والمالية، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017، ص395.

الفرع الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية

تتمثل أهم قطاعات التكنولوجيا المالية في:

أولاً: قطاعات الموجة الأولى:¹ وهي القطاعات التي تنتمي الى البيئة الحاضنة الناشئة والتي يتميز معظم زبائننا بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة، مثل الهواتف الذكية والتطبيقات التي تمكنهم من إجراء معاملاتهم المالية البسيطة كالدفع والحصول على الائتمان، فضلاً عن التنظيمات القانونية والتشريعية التي توفر لهم بيئة عمل آمنة ومستقرة. وتتمثل الأنشطة الرئيسية لهذا القطاع في الخدمات التي تقدمها المصارف عن طريق الإنترنت أو التي تقدمها الشركات الناشئة بالاشتراك مع المصارف بشكل مباشر ومنها الآتي:²

ثانياً: قطاع المنقوعات : وهو القطاع الأكثر تقدماً، فالشركات الناشئة تقدم خدمات دفع الفواتير، وحلول الدفع عبر الانترنت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ الالكترونية وغيرها. ومن أبرز الأمثلة لهذا القطاع:

- شركة مدفوعات MADFOO3AT الأردنية والمختصة بدفع الفواتير؛

¹ ابتسام علي حسن و آخرون، دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة- دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الاسلامي-، كلية التقنية الادارية، بغداد، افريل 2020، ص49

² حيزية بنية، ابتسام عليوش قريوح، تكنولوجيا المعلومات ثروة اقتصادية جديدة-دراسة حالة منطقتي الشرق الاوسط وشمال افريقيا-،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد07، العدد03، 2018، ص40

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- شركة BEAM الامارتية والمختصة بالمحافظ الالكترونية في شكل تطبيق يرتبط ببطاقات الزبائن الائتمانية .
ثالثا: قطاع الإقراض والحصول على رأس المال:

يشمل الشركات التي تقدم خدمات التمويل الجماعي وتدوير المال والإقراض المباشر ومنصات مقارنة القروض، بالإضافة إلى تقديم خدمات تحويل الأموال عبر العالم وإدارة التأمين وحلول التأمين والخدمات القائمة على سلسلة البلوكات الرقمية مثل العملات الرقمية المشفرة، وبهذا قد ساهمت به هذه المؤسسات الناشئة بالتكنولوجيا المالية عن طريق ممارستها لأنشطة عديدة منها:¹

- تدوير الأموال: هي منصة للإقراض الائتماني الرقمي المباشر دون وسائط يحركها بالكامل شبكة مستخدميها ققي مصر مثلا نجد شركة MONEY FELLOWS التي تأسست عام 2014 قامت بفكرة تدوير الأموال في أكثر من 90 دولة مما يتيح للأفراد الحصول على القروض من دون اللجوء للبنك ، كما تتيح للمستعملين بناء سجل انتمائي بناء على أدائهم في دوران المال .

- التمويل الجماعي: هي منصات الكترونية لجمع المال من الناس بهدف تمويل مشروع معين حيث يقوم صاحب المشروع بعرض فكرته وتوضيح مميزات وأهداف مشروعه وتكلفة المشروع، ثم يقوم صاحب الفكرة باستعمال الأموال المجمعة بعد اكتمال المبلغ المطلوب للتمويل المشروع عن طريق مدة زمنية معينة

- منصات مقارنة القروض : إذ تطرح منصات المقارنة هذه مختلف العروض التمويلية مع خصائص كل عرض وعلى المستفيد اختيار العرض المناسب له من ناحية الفرصة والتكلفة وكمثال على ذلك شركة الامارتية التي است عام 2011

رابعا: قطاعات الموجة الثانية: وفق هذا التقسيم تتضمن قطاعات الموجة الثانية للتكنولوجيا المالية حسب تقارير مخبر ومضة ما يلي: ²

أ. التحويل الدولي للأموال: تتم في شكل مدفوعات دولية حيث وصلت قيمة التحويلات المالية إلى الدول النامية عام 2015 لـ 431 مليار دولار ،حلت المملكة العربية السعودية ثانيا و الإمارات رابعا من حيث التحويلات المرسله سنويا.

ب. إدارة الثروات : تحت هذا البند فان خدمة إدارة الثروات تتضمن كل من التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأفراد الأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة و الأسر الذين يرغبون في مساعدة واستشارة مالية يدعون متخصصين معتمدين لإدارة ثرواتهم من تنسيق خدمات مصرفية وتخطيط عقاري وموارد قانونية وإدارة الضرائب المهنية والاستثمار ، لكنه و بذكر المصارف تحل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات المصرفية وتنافس عليها باغتنامها لفرصة شريحة الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية وكذا المغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع باستثمار مدخراتهم .

¹ د.ابتسام علي حسن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص50

² حمدي زينب، اوقاسم الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص ص408، 409.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

ت. التأمين **INSURTECH**¹: تساهم التكنولوجيا المالية في سرعة تطور صناعة التأمين وفق مختلف مراحلها من خلال منتجات ذات حلول إبتكارية باستخدام تحليل البيانات وانتزنت الأشياء IoT والذكاء الاصطناعي حيث تولدت منتجات تأمينية وفق الطلب من خلال:

- منصات P2P للتأمين
- منصات للتوزيع الرقمي

الشكل رقم (01-07): قطاعات التكنولوجيا المالية



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على المعطيات السابقة

المطلب الثالث: ماهية شركات التكنولوجيا المالية

إن ظهور التكنولوجيا المالية وما تخلقه من طفرة كبيرة في عمل القطاع المالي سمح بظهور شركات التكنولوجيا المالية التي أصبحت من أهم الشركات نمو وتطورا في الاقتصاد العالمي في العقد الأخير.

الفرع الأول: أسباب ظهور ونمو شركات التكنولوجيا المالية

عرف القطاع المالي منذ أزمة الرهن العقاري سنة 2008 تغيرات عديدة على مستوى الصناعة المالية والمصرفية، وذلك من ناحية العملاء والجوانب الرقابية والتطور التقني وغيرها من الجوانب، فقد تأكلت ثقة العملاء في البنوك بشكل ملحوظ، حيث اتهمت البنوك العالمية بأنها السبب الرئيسي في إحداث الأزمة بسبب

¹ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية، اتحاد المصارف العربية، 2018/4/9، متاح على الرابط:

<https://uabonline.org/wp-content/uploads/2020/06/%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9.pdf>

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

ممارساتها غير القانونية، الأمر الذي جعل البنوك والمؤسسات المالية تتكبد خسائر لا مثيل لها. في ظل هذه الأوضاع عملت التشريعات على التشدد على البنوك من أجل تحقيق الاستقرار المالي وحماية العملاء وتقييم ملائمتهم المالية بشكل جيد، واختيار المنتجات الأكثر ملائمة وإعادة تنظيم الحوافز لموظفي المصارف... إلخ لقد نمت العديد من البدائل بالنسبة للعملاء على مدى السنوات القليلة الماضية بسبب التقدم التكنولوجي، إذ تحسنت البنية التحتية للاتصالات، وأصبحت أجهزة الاتصالات المحمولة أكثر ذكاء (smarter)، الأمر الذي أدى إلى توسع الخدمات المصرفية عبر الأنترنت في معظم الدول الغربية، كما أن عددا كبيرا من الدول الناشئة قد مهدت الطريق لاستعمال هذه التكنولوجيا. لكن في ظل عدم الرضا عن عمل البنوك خاصة منذ أزمة الرهن العقاري سنة 2008، أتاحت الفرصة لمقدمي خدمات جدد، الأمر الذي أدى إلى ظهور شركات التكنولوجيا المالية ونموها، هذه الشركات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة بما في ذلك التعلم الآلي (Machine Learning) والذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) لتحقيق نماذج الأعمال والمنتجات والعمليات المبتكرة في القطاع المالي، فقد أصبحت شركات التكنولوجيا المالية تقدم خدمات أكثر ملائمة من حيث السرعة والتكلفة والتميز مقارنة بالبنوك¹.

الفرع الثاني: مفهوم شركات التكنولوجيا المالية

شركات التكنولوجيا المالية هي شركات ناشئة في العموم تتحدى الشركات التقليدية التي هي أقل اعتمادا على البرمجيات، ويعرفها معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن بأنها "عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية"²

الفرع الثالث: أنواع شركات التكنولوجيا المالية

يوجد عدة أنواع لشركات التكنولوجيا المالية حسب الباحثين، تعددت بتعدد المعايير المتخذة في التقسيم، ومن أهم هذه التقسيمات نجد:³

أولاً: التقسيم القائم على أساس العروض التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية للعملاء النهائيين: تقسم شركات التكنولوجيا المالية على أساس العروض التي تقدمها إلى:

¹ بباس منيرة، فالي نبيلة، الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات التكنولوجيا المالية : دراسة حالة ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الدولية لمابية الريادية، المجلد 7، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، جانفي 2020، ص 41.

² سعيد حرقوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، 2019، ص 727.

³ بن علقمة مليكة، التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي ثروة في عالم المال و الاعمال، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثاني لكلية

الادارة والاقتصاد ونظم المعلومات بعنوان "التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة"، ص 4

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- أ- الشركات التي تقدم خدمات العملاء (Enablers): هي شركات تكنولوجيا مالية تساعد الشركات القائمة على تقديم منتجات وخدمات مبتكرة قائمة على التكنولوجيا للعملاء؛
- ب- شركات خدمة العملاء (Customer Servicing): هي شركات تبيع أو تخدم العملاء مباشرة، أو تساعد العملاء على إدارة المنتجات والخدمات التي اشتروها من شاغلي الوظائف؛
- ت- شركات FinTech : والمعروفة بإضافة قيمة العميل (Adding Customer Value link) للعملاء والشركات القائمة لجعل أنشطة العملاء المفيدة ممكنة (مثل اختيار المنتج عبر خيارات المقارنة سهلة الفهم جنباً إلى جنب).

ثانياً: التقسيم القائم على أساس الوظيفة الأساسية والقطاع الذي تخصص فيه شركات التكنولوجيا المالية:

يقسم Dorfleitner و Hornuf شركات التكنولوجيا المالية إلى:

1. شركات التمويل (Financing): وهي الشركات التي تقدم التمويل، وتنقسم بدورها إلى قسمين هما:
 - أ- التمويل الجماعي (Crowdfunding): وتنقسم بدورها بوابة التمويل الجماعي إلى أربعة أقسام هي: التمويل الجماعي القائم على التبرعات (Donation-based Crowd funding)، التمويل الجماعي القائم على المكافأة (Reward-based Crowd funding)، الاستثمار الجماعي (Crowd investing)، الإقراض الجماعي (Crowd lending)
 - ب- شركات الائتمان وخصم الديون التجارية (Credit and factoring)
 2. شركات إدارة الأصول (Assets Management): تقدم النصائح والمشورة وإدارة الثروات، وتتفرع بدورها إلى: شركات التداول الاجتماعي (Social trading)، شركات الاستشارة الآلية (Robot-advice) و شركات الإدارة المالية الشخصية (Personal Financial Management PFM).
 - 3- المدفوعات (The payments): وهي شركات التكنولوجيا المالية التي تتعلق تطبيقاتها وخدماتها بمعاملات الدفع الوطنية والدولية، ويتعلق الأمر بالبلوك تشين (block Chain) والعملات المشفرة. (crypto currency)
- 1- شركات تكنولوجية أخرى: نذكر منها شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم خدمات التأمين (Insurtech)، إذ تقدم خدمات التأمين الند للند (P2P)، وشركات محركات البحث (search engines) والمواقع المقارنة (comparison sites).... إلخ.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الفرع الرابع: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية

يمكن ذكرها فيما يلي:

- الوصول لكل المستخدمين: في الخدمات المالية التقليدية، يقيم العميل على أساس ملكيته لأصول كبيرة أو حصوله على دخل ضخم بصفة دورية، بما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية معينة، أما الشركات الناشئة فتستهدف كل الطبقات والفئات وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود بشكل؛
- المرونة والقدرة على تحمل التكاليف: لدى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضاً وخططاً عدة للدفع مقابل السلع والخدمات وخاصة الطاقة النظيفة تتسم بالمرونة الكافية لتناسب العملاء على اختلافاتهم بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري؛
- تصميم محوره العميل: تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة سهلة؛
- السرعة: تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة، ومقارنة بشركات التأمين التقليدية الصغيرة التي قد تستغرق عدة أيام قبل الموافقة على سياسة جديدة أو التصديق على قرض، يسري هذا في الإقراض وعند التحقق من الهوية الرقمية؛
- سياسة البيانات /الهواتف المحمولة: تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة لتصميم خدمات مناسبة لهم ولا شك أن التحليلات القوية تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص

المطلب الرابع: أهمية التكنولوجيا المالية

لم تصل التكنولوجيا المالية للمتسوى الكبير من الاهتمام والتطور الذي وصلت إليه، لولا أن لها أهمية كبيرة وأهداف عديدة تساهم في تحقيقها على مستوى القطاع المالي خصوصاً والنشاط الاقتصادي عموماً.

الفرع الأول: أهمية التكنولوجيا المالية

تكتسب التكنولوجيا المالية في الوقت الراهن أهمية كبيرة يمكن تجسيدها فيما يلي:¹

- تعزيز الاحتواء المالي والنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية لمن لا يتعامل مع الجهاز المصرفي؛
- تسهيل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

¹ مليكة بن علقمة ، يوسف سايجي ، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية و المصرفية ، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد 07، العدد03، الصادرة سنة 2018، المركز الجامعي تلمنراست ، الجزائر ، ص93

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر؛
- تيسير التجارة الخارجية تحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود .
- يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة وهو ما يستدعي القيام ب المزيد من الإصلاحات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي.

جدول (01-03): أهمية التكنولوجيا المالية

المستهلكين/العملاء من رجال الأعمال	المؤسسات المالية	الجهاز الرقابي/النظام المالي
الشمول المالي و حرية الحصول على التمويل	تحقيق أرباح مرتفعة	نظام مالي تنافسي
خيارات أكثر، وتكلفة منتجات أقل	تعظيم الحصة / القيمة السوقية	تحقيق الاستقرار المالي
سهولة وسرعة الاستخدام والتنفيذ	تخفيض التكلفة / وزيادة الكفاءة والفعالية	سهولة المراقبة والاشراف
الحصول على مختلف أنواع التمويل للأعمال	إدارة الاحتيال وغسل الأموال	أكثر فعالية لتوفر نظام التسوية
حفظ المدخرات، وتنمية الاستثمارات	تكلفة التزام أقل بالمتطلبات الرقابية	معاملة العملاء معاملة عادلة

المصدر: عادل حسان ، التكنولوجيا المالية و مستقبل الشمول المالي ، مجلة المرساة المصرفية ، العدد 23، الصادرة في سبتمبر 2019 ، ص11

المبحث الثالث: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي

يعتبر تأثير التكنولوجيا المالية على تحقيق الشمول المالي وتطوره من أهم الفوائد التي حققها التكنولوجيا المالية، وزاد من أهميتها الكبيرة وسعي مختلف اقتصاديات العالم لتبنيها في القطاع المالي، خصوصا وأنها ساهمت في إحداث طفرة كبيرة في الخدمات المالية ومن ثم في نمو وتطور القطاع المالي ككل.

المطلب الأول: مزايا وصعوبات الابتكارات المالية في البنوك

إن تتبع أهمية ودور الابتكارات المالية في تحقيق الشمول المالي لا يجب أن ينحصر فقط في المزايا التي تجلبها، بل يتوجب أيضا البحث في التحديات والصعوبات التي تخلقها، والتي قد ينجر عنها مشاكل وتهديدات لسلامة البنوك ومن ثم لاستقرار القطاع المالي بما يهدد مسار التحول نحو تحقيق الشمول المالي.

ويظهر الجدول أدناه تحليل مصفوفة SWAT لاستخدام البنوك لابتكارات التكنولوجيا المالية وما قد ينتج عنها، حيث أنها تساهم داخليا في تزايد عدد العملاء بحيث أن تختصر من الوقت والتكلفة وتسهل من التعامل مع البنوك في ظل خدمات مالية عديدة ومتنوعة بما يؤثر إيجابا على وفرة التمويل وكذا إتاحة فرص عديدة لتجنب المخاطر. لكن هذا لا يتوجب أن يحجب الإهتمام عن أن هذا التوجه نحو الابتكارات المالية يتوجب أن يكون أولا من خلال توفر الكفاءات والخبرات البشرية اللازمة التي تواكب التطورات التكنولوجية الحاصلة في هذا المجال، وكذا قواعد بيانات وشبكات وبنى تحتية متطورة لاستيعاب البيانات الكبيرة المتدفقة ومعالجتها في الوقت المناسب، إضافة إلى منظومة أمن الكترونية متكاملة لحماية البيانات والحسابات ودعم ثقة العملاء في الخدمات المالية التكنولوجية المقدمة بما يعزز من المضي قدما في انتشارها.

كما أن التكنولوجيا المالية بقدر ما تساهم من الجانب الخارجي في انتشار التثقيف المالي وما يصاحبه من وعي واهتمام بالخدمات المالية، وكذا ما تساهم به في دعم التحول التكنولوجي الرقمي في مختلف حياة الأفراد والمجتمعات، فإنها أيضا تخلق تحديا كبيرا في القطاع المالي متمثلا في تزايد حدة المنافسة ورفع درجتها إلى مستوى يتطلب الاستثمار الأكبر في الابتكارات المالية بما قد يتجاوز قدرة العديد من البنوك والمؤسسات المالية، ومن ثم يهدد وجودها واستمراريتها في السوق وبما قد يعزز من احتكار بعض البنوك للساحة المالية بحكم تجاوز قدراتها المالية لقدرات باقي المؤسسات المالية مجتمعة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الجدول رقم (01-04) : مصفوفة SWAT لإستخدام البنوك ابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز

الشمول المالي

نقاط القوة	نقاط الضعف	
- كثافة عدد العملاء في البنوك - تقديم خدمات متنوعة ومبتكرة - استخدام نظم تكنولوجيا حديثة - توفر مصادر تمويل كبيرة - التغلغل في الاسواق المحلية والدولية - وجود نظم الفعالة لادارة المخاطر	- نقص الكفاءات و الخبرات البشرية - وكيفية توظيفها و استخدامها - عدم وجود قواعد بيانات متكاملة - بشاءن الابتكارات - عدم تامين المعاملات الالكترونية - ومن تم اهتزاز ثقة العملاء في هذه الخدمات	العوامل الداخلية
الفرص	التحديات	
- انتشار الاجهزة المحمولة المتقدمة بكثافة كبيرة - تزايد الاهتمام بالتثقيف لمالي - تزايد حاجة عملاء الى هذه الخدمات الالكترونية - وجود قاعدة عملاء كبيرة مستهدفة - دعم المؤسسات الدولية و المنظمات الرقابية واجهزة وهيئت الدولة لهذه الخدمات	- تزايد حدة المنافسة على هذه الخدمات من قبل البنوك الاجنبية - دخول شركات جديدة غير مصرفية في تقديم هذه الخدمات الالكترونية - تزايد وتيرة المخاطر المرتبطة بالسيولة و الائتمان و العوامل التكنولوجية - التأثر بالأزمات المالية الدولية نتيجة ترابط الاسواق المالية	العوامل الخارجية

المصدر: قاسي يسمينة، بو الصنام محمد ، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة المعيار، جامعة غيليزان و المدية، العدد 02 ، المجلد 12 ، الجزائر ، ديسمبر 2021، ص 684.

المطلب الثاني: أثر التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية

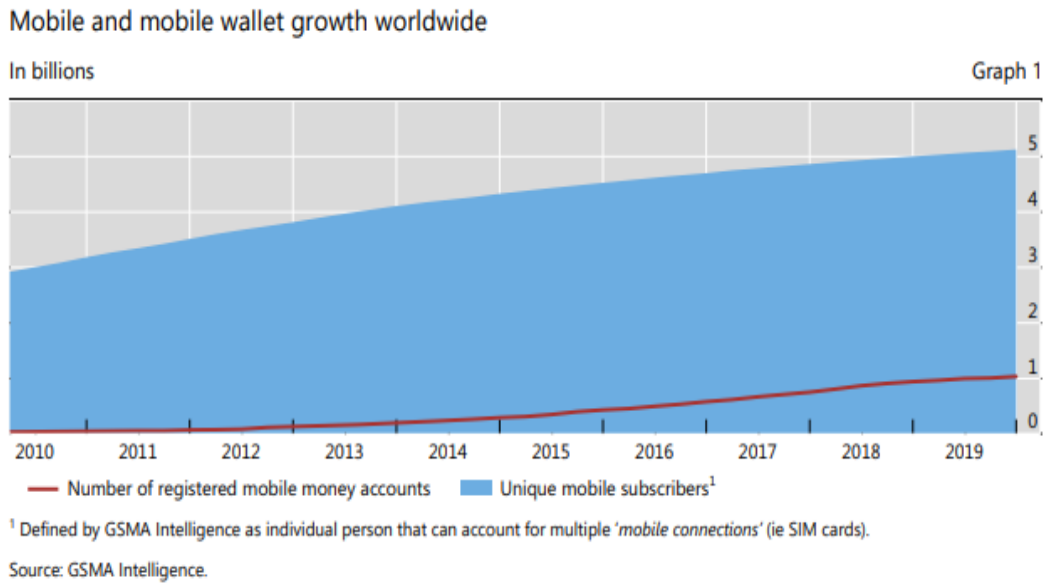
أثرت التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية تشكل في مجملها أبعاد الشمول المالي كما يتوضح فيما يلي:

الفرع الأول: أثر التكنولوجيا المالية على النفاذ للخدمات المالية

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

زادت تكنولوجيا الإنترنت والهاتف المحمول بسرعة من القدرة على نقل المعلومات والتفاعل عن بُعد ، سواء بين الشركات أو مباشرة إلى المستهلك. من خلال الهواتف المحمولة والهواتف الذكية ، التي تنتشر في كل مكان تقريبًا ، زادت التكنولوجيا من الوصول إلى قنوات التسليم المباشر وكفاءتها وذلك بخدمات مالية منخفضة التكلفة ومصممة خصيصًا. اعتبارًا من أواخر عام 2019 ، قدر أن هناك أكثر من 5 مليارات مشترك في الهاتف المحمول في جميع أنحاء العالم. بناءً على قاعدة المستخدمين هذه ، كان هناك ما يقرب من مليار حساب نقدي مسجل (انظر الشكل أدناه). من حيث المبدأ ، يمكن الآن تقديم معظم الخدمات المالية بشكل مباشر ورقمي مما يؤدي إلى زيادة فرص الحصول على التمويل بشكل كبير ، كما يمكن من حيث المبدأ تقديم فئة ناشئة من الخدمات والأصول دون الحاجة إلى وسيط. في الوقت نفسه ، مكنت الزيادة السريعة في الاتصال من إحداث تأثيرات كبيرة على الشبكة وعززت مكانة الوسطاء الراسخين الذين يقدمون شبكات المحمول والاشتراكات ، مثل شركات الاتصالات ، ولا سيما في بعض الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (EMDEs). علاوة على ذلك ، فإن تطوير التطبيقات والخدمات المستخدمة على نطاق واسع مثل وسائل التواصل الاجتماعي والبحث والتواصل الاجتماعي قد أتاح المزيد من التفاعلات غير الرسمية بين نظير إلى نظير. كما يتم استغلالها بشكل متزايد للتفاعلات الاقتصادية. وقد أدى ذلك إلى تعزيز مكانة الشركات التي تقدم هذه الخدمات.¹

الشكل رقم (01-08): نمو محفظة المحمول والجوال في جميع أنحاء العالم



Source: Erik Feyen et al, **Fintech and the digital transformation of financial services: implications for market structure and public policy**, Bis papers N° 117, July 2021, p4

¹ Erik Feyen et al, **Fintech and the digital transformation of financial services: implications for market structure and public policy**, Bis papers N° 117, July 2021, p 5.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

وعلى مدى العقد الماضي ، تمكن 1.2 مليار بالغ ممن لم يتعاملوا مع البنوك من الوصول إلى الخدمات المالية ، وانخفض عدد السكان الذين لا يتعاملون مع البنوك بنسبة 35٪ ، مدفوعة بشكل أساسي بالزيادة في حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول. وفي حين أن 1.7 مليار بالغ على مستوى العالم لا يتعاملون مع البنوك ، فإن التكنولوجيا المالية تساعد في جعل الخدمات المالية في متناول عدد متزايد من الناس.¹

الفرع الثاني: أثر التكنولوجيا المالية على استخدام الخدمات المالية

بالإضافة إلى الأموال عبر الأجهزة المحمولة ، أظهرت التكنولوجيا المالية أيضًا نتائج واعدة في مجالات مثل مدفوعات الحكومة للأفراد والتحويلات عبر الحدود. فخلال أزمة فيروس كورونا ، ساعدت قنوات التسليم الرقمية الحكومات على الوصول بسرعة وأمان إلى المستهلكين الضعفاء من خلال التحويلات النقدية والسيولة الطارئة - مما يسمح بتحويل الأموال مع اتصال مادي محدود. قد تشهد التحويلات العالمية على وجه الخصوص تحولاً كاملاً من خلال استخدام التكنولوجيا. تبلغ قيمة التحويلات عبر الحدود 600 مليار دولار وغالباً ما تتجاوز أرقام المساعدات الإنمائية الرسمية. يبلغ متوسط التكلفة العالمية لإرسال هذه الأموال في شكل نقدي 6.8 بالمائة ، بينما تعمل المعاملة الرقمية بالكامل على خفض التكلفة إلى 3.3 بالمائة وتقليل مشكلات السيولة.²

وقد ساهمت التكنولوجيا المالية في تحقيق الحوسبة منخفضة التكلفة وتخزين البيانات. ارتفعت كفاءة الحوسبة بشكل كبير ، حيث انخفضت تكلفة تخزين البيانات بسرعة. كان Cray-1 أسرع "كمبيوتر عملاق" في العالم من 1976-1982 ، يعمل بسرعة 80 ميغاهرتز ويزن 5.5 طن ويكلف 10 ملايين دولار. تعمل شريحة A11 التي تشغل جهاز iPhone X بسرعة 2.39 جيجاهرتز - أسرع 30 مرة - وبجزء صغير من الحجم والتكلفة. البيانات التي تتطلب غرفة مليئة بالشريط أو محركات الأقراص الثابتة في عام 1980 يمكن أن تناسب اليوم بطاقة micro آمنة رقمية (SD). نظراً لانخفاض تكلفة تخزين البيانات ، من 0.11 دولارًا أمريكيًا لكل جيجابايت في عام 2009 إلى 0.02 في عام 2020 ، فقد زاد حجم البيانات التي يتم إنشاؤها عالميًا بشكل كبير - إلى ما يقدر بنحو 48 زيتابايت (48 تريليون جيجابايت) في عام 2020 . كما زادت القدرة على معالجة مثل هذه البيانات بسرعة مع التقدم في الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي. وتولد التقنيات الرقمية مثل الهواتف الذكية وأنشطة مثل وسائل التواصل الاجتماعي والتجارة الإلكترونية ثروة من البيانات الجديدة. يتعلق الكثير من البيانات الجديدة بالأفراد

¹ Sharmista Appaya, **On fintech and financial inclusion**, World bank blogs, published on October 26, 2021, online on:

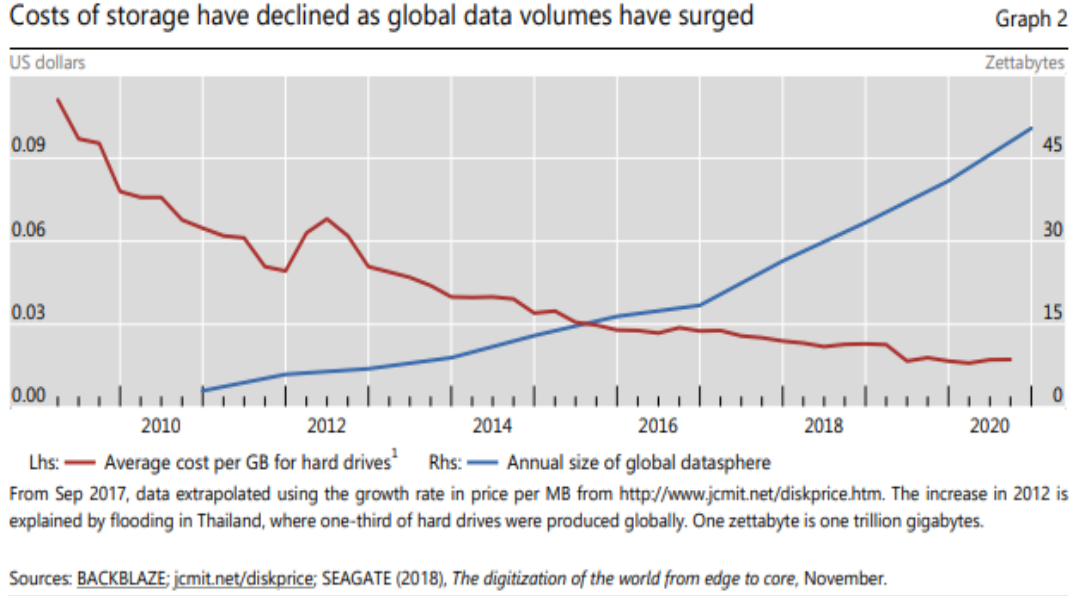
<https://blogs.worldbank.org/psd/fintech-and-financial-inclusion#:~:text=While%20globally%201.7%20billion%20adults,payments%20and%20cross%2Dborder%20remittances>

² Ibid.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

("البيانات الشخصية") أو الشركات ، ويمكن معالجتها تلقائيًا إلى البيانات والشبكات ونماذج الأعمال الجديدة.

الشكل رقم (01-09): تطور تكلفة التخزين وحجم البيانات العالمية



Source: Erik Feyen et al, *Fintech and the digital transformation of financial services: implications for market structure and public policy*, Bis papers N° 117, July 2021, p7

وقد مكنت هذه التطورات من إنشاء كميات هائلة من البيانات القابلة للإحصاء ، وأدوات جديدة لتحليل تلك البيانات مما سهل من استخدام الخدمات المالية والاستفادة من مميزات من مختلف المستهلكين المتواجدين في أنحاء العالم رغم بعد المسافات واختلاف التوقيت. حيث يولد الاتصال مجموعة متنوعة من البيانات ويلتقطها ، ويؤدي رقمنة المزيد من الأنشطة إلى إنشاء أحجام أكبر من البيانات بسرعة أكبر. وتسمح سعة التخزين والمعالجة بتنظيم البيانات والتحقق من صحتها وتحليلها ، بما في ذلك من خلال تقنيات حسابية مكثفة مثل الذكاء الاصطناعي ، بما في ذلك تطبيقات التعلم الآلي على مجموعات ضخمة من البيانات.

ويشار إلى البيانات "الأصلية" رقميًا ذات الحجم الكبير والتنوع والسرعة والصدق باسم "البيانات الكبيرة". وتعني هذه الخصائص أن البيانات الضخمة لم تظهر فقط بسبب زيادة رقمنة الأنشطة (بما في ذلك تلك التي يسهل الاتصال بها) ، ولكنها كبيرة تتطلب البيانات أيضًا تخزينًا منخفض التكلفة وقدرة حوسبة عالية السعة لتكون مفيدة. تظهر البيانات الضخمة من مجموعة متنوعة من المصادر ، بما في ذلك بيانات الموقع والاستخدام من الهواتف المحمولة ، ومعلومات الاتصال من الشبكات الاجتماعية ، ومعلومات التسليم من شركات الخدمات اللوجستية ، وبيانات المبيعات من منافذ البيع بالتجزئة وشبكات المدفوعات. يتم استخدام البيانات الضخمة في مجموعة واسعة من الخدمات المالية التقليدية وأنواع جديدة من الأعمال لتحسين تحليل الائتمان وكفاءة العمليات وإدارة المخاطر وتصميم المنتجات وخدمة العملاء

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

وغيرها من المجالات. تشمل الأمثلة Trusting Social ، التي تستخدم سجلات المكالمات لتطوير درجات الائتمان ، و Tenda Pago ، التي تستخدم معلومات طلبات السلع الاستهلاكية لتجار التجزئة كأساس لقروض رأس المال العامل. يمكن أن تكون البيانات موردا هاما للتنمية الاقتصادية ومحركا لها.¹

الفرع الثالث: أثر التكنولوجيا المالية على جودة الخدمات المالية

يوفر التبنّي الواسع للتكنولوجيات الجديدة مزايا عديدة في القطاع المالي من خلال ما تخلقه من تحفيز كبير لمكاسب الكفاءة في القطاع المالي في شكل تقديم منتجات وخدمات أفضل وأكثر استهدافاً. فلقرون عديدة، كان التقدم التكنولوجي قوة مهمة في تحول التمويل من خلال تأثيرها على جودة الخدمات المالية المقدمة من مختلف الجوانب. إن للابتكار في القطاع المالي تاريخ طويل يمتد من تطوير مسك الدفاتر المزدوجة إلى إنشاء بنوك مركزية حديثة وأنظمة مدفوعات ، وإدخال أسواق الأصول المعقدة ومنتجات التجزئة المالية في العقود الأخيرة.

وقد تسارع التغيير في الألفية الجديدة بحيث ظهرت أدوات دفع جديدة (مثل المحافظ الرقمية) ، ودخل مقدمو خدمات جدد سوق الخدمات المالية (بما في ذلك شركات الإنترنت والتجزئة والاتصالات). وشهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً في الأتمتة والتخصص واللامركزية ، بينما وجدت الشركات المالية طرقاً فعالة ومعقدة بشكل متزايد للاستفادة من كميات هائلة من بيانات المستهلكين والشركات. شهد العقد الماضي التطور السريع لمجموعة واسعة من الابتكارات التكنولوجية. وقد استفاد هؤلاء من التطورات في التقنيات الأساسية ، وأدى إلى ظهور تطبيقات جديدة في جميع وظائف التمويل ، من سداد المدفوعات ، إلى الادخار ، والاقتراض ، وإدارة المخاطر ، والحصول على المشورة المالية. فقواعد البيانات الضخمة تحتوي على خصائص ومعاملات مليارات الوكلاء الاقتصاديين من خلال خوارزميات متقدمة لاشتقاق الأنماط المستخدمة للتنبؤ بالسلوك والأسعار ، وفي النهاية محاكاة الحكم البشري في القرارات الآلية. كما يمكن للتطبيقات ذات الصلة أتمتة الموافقات أو الاستشارات الائتمانية ، وتسهيل الامتثال التنظيمي واكتشاف الاحتيال ، وأتمتة تداول الأصول المالية.

كما سمحت الحوسبة الموزعة بقفزة في قوة الحوسبة والاستقرار من خلال ربط (أو ربط) أجهزة الكمبيوتر الفردية. حيث ظهرت دفاتر الأستاذ الموزعة مؤخراً كتقنية رئيسية تدعم تطبيقات متعددة، كما توجد إمكانية لتحويل المدفوعات وتسوية الأوراق المالية بالإضافة إلى وظائف المكتب الخلفي من خلال خفض التكاليف بشكل كبير ، والسماح بالمعاملات المباشرة بين الشركات (B2B) التي تتجاوز الوسطاء وتقديم بدائل العملة. من الممكن أيضاً تقديم الطلبات خارج القطاع المالي للاحتفاظ بقواعد البيانات بشكل آمن بما في ذلك تلك الخاصة بسجلات الأراضي والسجلات الطبية. إضافة لذلك، فقد سهلت التطورات في التشفير مجموعة متنوعة من التطبيقات بما في ذلك العقود الذكية (مجموعة من الوعود المحددة في شكل رقمي ، يتم

¹ Erik Feyen et al, op-cit, pp 5, 6.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تنفيذها وفقاً لإجراءات معينة وإذا تم استيفاء شروط معينة - مثل بيع أصل بسعر معين) ، وتم دمجها مع تقنيات الاستشعار والقياسات الحيوية لإنشاء أنظمة أمان أكثر قوة.

كما يمكن لتكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع (DLT) على وجه الخصوص أن تحفز التغيير في القطاع المالي. يتمثل مفهوم DLT في أن دفاتر الأستاذ - سجلات المعاملات أو ملكية الأصول والخصوم - يمكن الاحتفاظ بها وتحديثها بشكل آمن (يسمى "التحقق من الصحة") لشبكة كاملة من المستخدمين من قبل المستخدمين أنفسهم - بدلاً من وكالة مركزية.¹

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تفعيل دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي

إن تحقيق معدلات مرتفعة للشمول المالي باستخدام التكنولوجيا المالية يكون من خلال عدة عوامل تبرز أهمها فيما يلي²:

- إتاحة الفرصة لدعم الابتكار و التحول الرقمي.
- وضع لوائح مواتية وتطبيقات تنظيمية توفر الأمان والحماية للعميل عند إجراء أي معاملات.
- استخدام التكنولوجيا المالية كأداة لخفض تكاليف الإعلان عن منتجات و خدمات مصرفية جديدة، اذ تستخدم المؤسسات المالية العالمية في الوقت الحالي بشكل متزايد منصات تطبيقات الهاتف المحمول للإعلان عن منتجاتها و خدماتها المصرفية عبر الإنترنت، مما يستوجب معه استخدام المتاح من التكنولوجيا المالية لتوفير النفقات.
- الاهتمام بالبيئة التنظيمية والأطر التشريعية مع التركيز على الشفافية والحوكمة والرسمة.
- إيجاد نظام تعليم مالي متكامل للوصول إلى مجتمع مثقف ماليا و يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لكافة فئات الشعب ومساعدة المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة، فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.
- النهوض بالفئات المستهدفة بالشمول المالي من خلال وضع استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحها، ويجب مراعاة قلة خبرات العملاء الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية الإلكترونية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم.
- ويكون للتكنولوجيا المالية دور حاسم في التغلب على المعوقات التي تواجه الشمول المالي وإتاحة الفرصة للبلدان النامية للمضي بصورة مباشرة نحو النهج الرقمية ، وذلك من خلال¹:

¹ Dong He et al, **Fintech and Financial Services: Initial Considerations**, IMF staff discussion note, Vol 2017, Issue 5, pp 8-11.

² عاطف حسن، استخدامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، المعهد المصرفي المصري، متاح على الرابط التالي: https://masrafeyoun.ebi.gov.eg/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D8%B2/?fbclid=IwAR2oRaBuM46hcOz_YTs7XoDv8gK2WJrxdgo4vgB3C0pRPpx84UBYFdpMrdM

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- نطاق التغطية : لقد ساعدت القنوات الرقمية التي ينشرها مقدمي الخدمات من البنوك وشركات الاتصالات وغيرها ... ملايين الأشخاص ممن لديهم هواتف محمولة من الوصول الى الخدمات المالية الرقمية على مدى السنوات الأخيرة ، وتم ربطها ليس فقط بخدمات المدفوعات ولكن أيضا بخدمات الإدخار والتأمين والإستثمار .
- معلومات العملاء : في إطار إجراءات العناية الواجبة بالعملاء والتأمين ضد المخاطر وإدارتها يشترط مقدمو الخدمات المالية التحقق من هوية العملاء حيث تتيح الهوية الرقمية وبصمة البيانات الناتجة عن استخدام الخدمات المالية الرقمية (يشمل ذلك خدمات الهاتف المحمول ، والمدفوعات الإلكترونية ، والتجارة الإلكترونية) .
- السلامة التجارية : ينطوي اشتغال الفئات المهمشة والمستبعدة من الخدمات على توفير قدر كبير من خدمات المدفوعات والودائع والتأمين ومنتجات الإقراض منخفضة القيمة المصممة حسب احتياجات السلامة. وعليه ستمكن شركات التكنولوجيا المالية الناشئة من توسيع نطاق عمل البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر من أجل الوصول إلى فئات المجتمع المحرومة والمهمشة ، الذين لا تصلهم الخدمات المالية الرقمية بشكل كاف وسيتم ذلك عن طريق وكلاء المجتمع ، ويمكن لوكلاء المجتمع أيضا أن يعملوا كمزودي معلومات ، بما يوفر التمويل والتدريب والمعلومات للأشخاص محدودي الدخل والمهمشين .

¹ جواني صونية، مريميت عديلة ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي -تجربة البحرين -،مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة ،جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، العدد02، الجلد 04 ، الجزائر ، 2021، ص 283.

يعكس الشمول المالي مدى وصول الخدمات المالية والمصرفية لكافة شرائح المجتمع بتكلفة منخفضة وبشكل عادل وشفاف وذلك بما ينتج عنه أهمية كبيرة تنعكس إيجابيا على كافة المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية ، ومن أهم الأبعاد والمؤشرات التي تسمح بقياس تحقق الشمول المالي نجد الأبعاد الرئيسية المتمثلة في وصول الأفراد للخدمات المالية واستخدامها ومدى جودتها ، ولتعزيز الشمول المالي وتسهيل وصوله لمختلف شرائح المجتمع واستخدامها والاستفادة منها بشكل سليم وفعال يجب إتباع سياسات عبر قنوات مختلفة وتشمل : الوكيل البنكي ، الدفع عبر وسائل الإتصال المحمولة ، تنويع مقدمي الخدمات وصلاحيات البنوك الحكومية إضافة إلى حماية المستهلك والهوية المالية ، ورغم ذلك لا يزال الشمول المالي يعرف للحديات تعيق من النفاذ للخدمات المالية ، ومن أبرز هذه العوائق نجد عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية ، ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية ولتفادي هذه المعوقات وتجنبها يجب إتباع مجموعة من الركائز و التي من أهمها استخدام إبتكارات التكنولوجيا المالية وذلك للدور الفعال في تعزيز الشمول المالي .

هنا جاءت التكنولوجيا المالية أو ما يعرف ب " الفينتيك " هي ثورة مالية إجتاحت الساحة الإقتصادية، أضفت هيكلية جديدة للتمويل المالي ، حيث عرفت أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية وتتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل وتمكن عدد أكبر من الأفراد للوصول إليها وهذا عن طريق شركاتها الناشئة التي جمعت بين البرمجيات والتكنولوجيا لتقديم تشكيلة متميزة من الخدمات ومن أهمها خدمات الدفع ، الإستثمار والتمويل وغيرها.



الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: الدراسات السابقة لموضوع الدراسة

المبحث الثاني: واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الدول العربية

المبحث الثالث: تجربة الشمول المالي و التكنولوجيا المالية في الجزائر

مع التقدم التكنولوجي السريع عالمياً ودوره في تعزيز الابتكارات المالية وانعكاسه الإيجابي على زيادة نسب الشمول المالي في العالم وفي الدول العربية ، ولأهمية تطوير البنية التحتية لقطاع التكنولوجيا بما يخدم التوجهات الحالية في أتمته الخدمات المالية، فقد ساهمت الكثير من الدول العربية من رفع مستوى المساهمة في تعزيز ونشر استخدام تكنولوجيا المعلومات وخدمات الـ Fin Tech لتقديم وابتكار خدمات مالية تكنولوجية، التي تعتمد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي والتحول إلى الاقتصاد غير النقدي، ومعالجة فجوات ومعيقات الوصول والاستخدام لهذه الخدمات المالية، وذلك عبر تحديث البنية التحتية للاتصالات، وإعداد قانون وأطر تنظيمية لتطوير المعاملات المالية غير النقدية و العديد من الاستراتيجيات المدروسة. وقد عرقلت عوامل عديدة عملية تحريك عجلة السرعة و التطور لدى الدول العربية بسبب جملة من الحواجز والتحديات التي تواجه العالم العربي و الجزائر تحديداً، حيث أنه من المتوقع أن تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لملايين الأفراد والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالبلدان العربية عن طريق التغلب على العوائق التقليدية. وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم تجارب الدول العربية و التجربة الجزائرية مع التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال المباحث التالية :

- ✓ **المبحث الأول:** الدراسات السابقة لموضوع الدراسة
- ✓ **المبحث الثاني:** واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الدول العربية
- ✓ **المبحث الثالث:** تجربة الشمول المالي و التكنولوجيا المالية في الجزائر

المبحث الأول: الدراسات السابقة لموضوع الدراسة

يعتبر موضوع الشمول المالي من المواضيع الحديثة في أدبيات الاقتصاد المالي، وقد شهد اهتماماً متزايداً من قبل الباحثين وحتى الهيئات الدولية تماشياً مع الإدراك المستمر لأهميته في التأثير على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية محلياً ودولياً.

المطلب الأول: دراسات اجنبية

1_ Thomas Philippon: **On fintech and financial inclusion**, Monetary and Economic Department, Bank for International Settlements, February 2020

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم بعض الأدلة والتحليل حول تأثير التقدم التكنولوجي في صناعة التمويل. حيث تمحورت إشكالياتها حول ما إذا كان هناك أي تغيير جوهري في الوساطة المالية في السنوات الأخيرة، إضافة إلى دراستها لمسألة مكاسب التكنولوجيا المالية على الوساطة المالية من حيث كيفية تقاسم هذه المكاسب؟ وهل ستعمل التكنولوجيا المالية على إضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى الخدمات المالية أم أنها ستزيد من عدم المساواة؟. وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد بأن التكنولوجيا المالية من المرجح أن تقلل من تكاليف الوساطة المالية بفضل زيادة المنافسة في بعض أجزاء صناعة التمويل. وزيادة على ذلك، فإن للتقنيات المالية الجديدة خاصيتين أثارتا الجدل وهما: العوائد على نطاق واسع واستخدام البيانات الضخمة والتعلم الآلي. فطبيعة التكاليف الثابتة مقابل التكاليف المتغيرة في تقديم المشورة الآلية من المرجح أن تضفي الطابع الديمقراطي على الوصول إلى الخدمات المالية. كما أنه من المرجح أن تقلل البيانات الضخمة من تأثير التحيز السلبي في سوق الائتمان ولكنها قد تقلل من فعالية السياسات الحالية التي تهدف إلى حماية الأقليات.

2_ Thorsten Beck: **Fintech and Financial Inclusion: Opportunities and Pitfalls**, [ADBI Working Papers](#) N° 1165, July 2020.

ناقشت هذه الدراسة الابتكارات المالية الحديثة وتأثيرها على الوصول إلى الخدمات المالية من قبل الأسر والشركات الصغيرة التي لم تكن تمتلك بنوكاً أو كانت تعاني من نقص في البنوك. وتوصلت إلى أن الابتكار المالي في شكل قنوات تقديم جديدة ومنتجات ومقدمي خدمات ساعد في دفع حدود الوصول إلى التمويل وبالتالي زيادة عدد السكان المؤهلين للتمويل المصرفي. تعتبر منصات التمويل الجماعي والتمويل الجماعي من الأمثلة الرئيسية على ذلك. لقد أدى الابتكار المالي نفسه أيضاً إلى طمس الحدود التنظيمية للنظام

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

المالي، مع قيام المؤسسات غير المصرفية بما في ذلك شركات الاتصالات والشركات الكبرى مثل Alibaba و Tencent ، بتقديم الخدمات المالية والانتقال بشكل متزايد إلى أعمال الوساطة المالية.

3_ Erik Feyen et al : Fintech and the digital transformation of financial services:

implications for market structure and public policy, Monetary and Economic Department, Bank for International Settlements, July 2021

جاءت هذه الدراسة لاختبار تضمين الابتكارات المالية في هندسة السوق والسياسات الحكومية خصوصا ما تعلق بالمنافسة وضبط النشاط المالي. حيث اعتمدت الدراسة على العديد من الاستبيانات للاستجابات اتجاه اللوائح التنظيمية المفروضة. كما اعتمدت الدراسة على الخلفية النظرية التي توضح كيف يمكن للتكنولوجيا في القطاع المالي أن تؤثر على الصناعة المصرفية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الابتكار المالي خلق تغييرات ذات معنى اقتصادي كبير لصناعة الخدمات المالية. فالتحسينات في الاتصال والحساب ساهمت في رفع كفاءة الانتاج المصرفي وزادت من حدة المنافسة بين الفاعلين في القطاع المصرفي. كما توصلت الدراسة إلى ضرورة تكيف اللوائح التنظيمية والرقابية مع التحولات التي خلقتها الابتكارات المالية في القطاع المصرفي.

المطلب الثاني: دراسات عربية

1_ بوزانة أيمن، حمدوش وفاء : تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة

2011 - 2018

جاءت هذه الدراسة لمعالجة إشكالية: ما مدى مساهمة القطاع المصرفي في تعزيز درجة الشمول المالي لفئات المجتمع الجزائري؟ وبالتالي فقد هدفت تهدف إلى تقييم مستوى مؤشرات الشمول المالي الرئيسية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011 - 2018 من أجل الوقوف على مستوى الوساطة البنكية المقدمة لفئات المجتمع الجزائري . وقد خلصت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع المصرفي في تعزيز درجة الشمول المالي لفئات المجتمع الجزائري متواضعة، انطلاقا من تباطؤ الوساطة البنكية المقدمة من قبل القطاع المصرفي وعدم ارتفاعها لمستجدات الصناعة المصرفية ومحدودية مستويات مؤشرات الشمول المالي، مما يفسر قصور الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية لتعميق درجة شموليته لفئات المجتمع.

المطلب الثالث: الاختلاف عن الدراسات السابقة

إن ما يميز دراستها عن ما تم ذكره من دراسات سابقة يتمحور في النقاط التالية:

أولاً: دراسة الدول العربية

تكاد تنعدم الدراسات السابقة التي تتناول علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي على مستوى الدول العربية سواء كعينة منها أو على مستواها بالإجمال. حيث عملنا من خلال هذه الدراسة توضيح واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية من خلال عينة من أهم الدول التي خطت خطوات عملاقة ومهمة في تعزيز التطور التكنولوجي على مستوى القطاع المالي فيها، كما تطرقنا أيضاً إلى واقع الشمول المالي في الدول العربية من خلال مؤثر الشمول المالي الذي يصدره البنك الدولي والذي يضم الدول العربية مجتمعة، ومن ثم توضيح كيف ساهمت التكنولوجيا المالية على مستوى تلك الدول في تعزيز الشمول المالي فيها.

ثانياً: دراسة حالة الجزائر

تتناول دراستنا حالة الجزائر على وجه الخصوص وهو ما تتميز به عن بقية الدراسات التي تناولت حالة الجزائر إما من خلال موضوع الشمول المالي من خلال تقييمه أو سياساته، أو من خلال موضوع التكنولوجيا المالية كتوجه جديد دون الإشارة للعلاقة بينهما وآليات تفعيلها على مستوى الجزائر. حيث نحاول من خلال دراستنا الربط بين واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر ومدى تأثيره على خطوات تحقيق الشمول المالي، وما هي الآليات الكفيلة بتعزيز دور التكنولوجيا المالية كتوجه رئيسي في تحقيق الشمول المالي في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الدول العربية

لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي، حيث يمتلك نحو 37 % فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 160 مليون شخص عربي أو 63 % من البالغين مستبدين من الخدمات المالية والتمويلية الرسمية. ورغم الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات في معظم الدول العربية بين عامي 2011 و 2017، نجد تبايناً كبيراً بين الدول. ففي العام 2017، كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت عند 82 %، و 83 %، و 80 %، تالياً، في حين لا يتجاوز هذا الرقم 25 % في كل من اليمن، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا، وجزر القمر، والعراق، وسوريا. علماً أن قطاع التكنولوجيا المالية Fin Tech شكل خلال السنوات الماضية ثورةً في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث بات يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة تُنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة.

المطلب الأول: تجربة التكنولوجيا المالية و الشمول المالي في بعض من الدول العربية

بحسب صندوق النقد العربي، فإن الدول العربية بإستثناء دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر حرماناً من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي بإستثناء دول الخليج 21 %، وهي النسبة الأدنى عالمياً. وقد يعود هذا إلى أسباب عدة أبرزها "الفقر، والجهل المالي، وصعوبة الوصول إلى المناطق الريفية، بالإضافة إلى انتشار الاقتصاد غير الرسمي". ومن شأن التكنولوجيا المالية (Fintech) التي بدأت تكتسب زخماً قوياً في عدد من الدول العربية منذ العام 2012، حيث ارتفع عدد الشركات الناشئة التي تقدم الخدمات المالية من 30 شركة عام 2011 إلى 46 شركة عام 2012، و 62 شركة عام 2013، و 84 شركة عام 2014، وصولاً إلى 105 شركات ناشئة عام 2015، بحسب تقرير ومضة وبيفورت، بذلك، تكون المنطقة العربية قد سجلت معدل نمو سنوي مركب في عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بلغ 40 % خلال الفترة 2011-2015، مقابل 26 % خلال الفترة 2006-2010، ومن المتوقع أن يرتفع عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة العربية ذلك بغرض تعزيز الشمول المالي من خلال أشكال عديدة وجديدة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجرائها الهاتف المحمول أو الإنترنت على سبيل المثال.

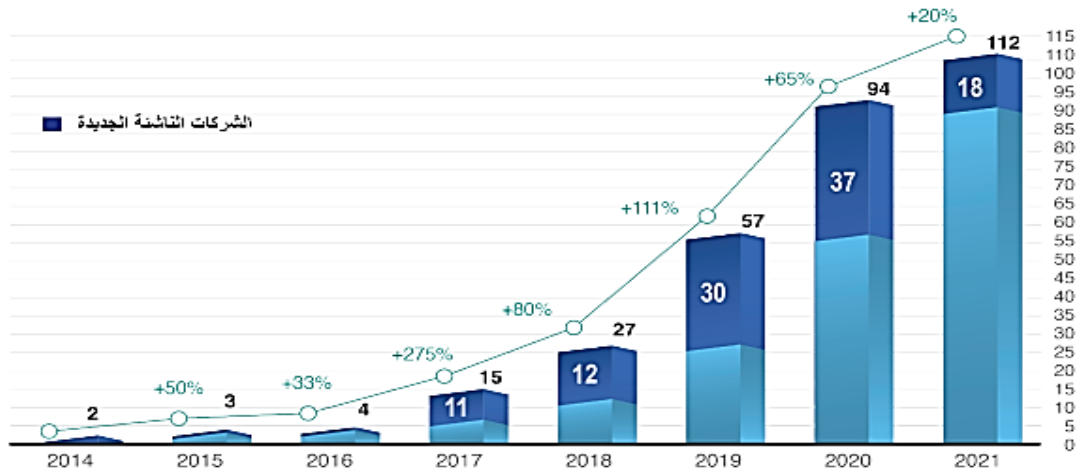
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

الفرع الأول : تجربة التكنولوجيا المالية في بعض من الدول العربية

أولاً: مصر

تعد مصر من بين أكبر دول أفريقية نشاطاً في مجال التكنولوجيا المالية، وذلك من حيث عدد الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية، والقطاعات المغذية لها في القارة الأفريقية، ويرجع ذلك إلى النمو الهائل على مدار السنوات السبع الماضية في هذا المجال، حيث ارتفع عدد الشركات الناشئة المصرية المتخصصة في التكنولوجيا المالية والشركات المغذية لتصل إلى حوالي 112 شركة بحلول عام 2021 من أصل شركتين فقط مقارنة بعام 2014، بمعدل نمو تجاوز 178%، ومن المتوقع استمرار هذا التزايد في أعداد الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية¹

الشكل رقم (01-02): تطور الشركات الناشئة الجديدة المتخصصة في التكنولوجيا المالية في مصر (2014-2021)



المصدر: البنك المركزي المصري، منظور التكنولوجيا المالية، 2021، ص 22

سعت مصر نحو تأسيس المدن الذكية بالإضافة إلى قيام البنك المركزي المصري بالتعاقد مع شركة مايكروسوفت لدراسة التعامل بتلك التقنية في مجال التسويق. وجدير بالذكر أن من أوائل الشركات في مصر التي عملت في مجال سلاسل الكتل والمعاملات الرقمية هي شركة Lamarkaz منذ سنة 2017، كما أن البنك الأهلي المصري كان رائداً متميزاً وسبقاً نحو اعتماد تقنية سلسلة الكتل فهو من أقدم وأعرق البنوك المصرية، فقد قام بالتعاقد سنة 2020 مع منصة ربل لإنشاء تحويلات جديدة وذلك عبر شبكة المدفوعات

¹البنك المركزي المصري، منظور التكنولوجيا المالية، مصر، 2021، ص 22.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

الخاصة بها Ripple net، كما تعتبر شركة Redcab في مصر من أوائل الشركات التي طمحت نحو إنشاء شبكة تسمح بتبادل الأموال بين السائقين والعملاء بشكل آمن، بالدفع بالعملات الرقمية من خلال تقنية سلاسل الكتل وتوسعت في نشاطها وضمت دول الخليج¹.

ثانياً: الأردن

أطلق البنك المركزي الأردني مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي (FinTech Regulatory Sandbox) خلال شهر فبراير من عام 2018، والذي يعد بيئة تجريبية يتيح إمكانية إجراء الاختبارات والفحوصات اللازمة للتكنولوجيا المالية المبتكرة في بيئة آمنة ومضبوطة وضمن معايير وخط زمني واضحين ومحددتين وبأعلى درجات الشفافية، ويمنح مقدم الطلب شهادة نجاح فحص المنتج / الفكرة، بعد إخضاعها لأسس تقييم واختيار والمبينة في وثيقة مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي (الدليل الناظم). وسيكون هذا المختبر بمثابة بنية تحتية فنية لإجراء التجارب واختبار نهج التكنولوجيا الجديدة بما فيها السجلات الموزعة، وبطاقات الهوية الرقمية، وواجهات برمجة التطبيقات.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتم توفير خدمات بناء القدرات والمساعدة الفنية من أجل تصميم برنامج التكنولوجيا المالية بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تقديم المبادئ التوجيهية لمقدمي الطلبات وبرمجة التطبيقات وإجراء التجارب وغيرها. علاوة على ذلك، سيتولى هذا المكون تصميم وتمويل البنيات التحتية الأساسية التي ستمكن مشتركين ومطورين جدد من تجربة ابتكارات التكنولوجيا المالية. وقد يتضمن ذلك، على سبيل المثال، إقامة بنى تحتية تكنولوجية أساسية مثل تنفيذ نظام السجلات الموزعة والبنية التحتية العامة لمواجهة برمجة التطبيقات والواجهات المتاحة التي يمكن استخدامها في الأنظمة الحكومية، إضافة لذلك، ستتضمن خدمة المساعدة الفنية إنشاء منصة لربط المبتكرين بالدعم من أجل تصميم التجارب ومشاركة البنيات التحتية الأساسية والوصول إلى الموارد اللازمة².

¹رحاب عادل صلاح الدين أمين، تجارب دولية في التكنولوجيا المالية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 109، جوان 2021، ص 231.

²إيمان مصطفى فؤاد، دور التكنولوجيا المالية في تحسين الأعمال و الاقتصاد في الدول العربية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة اسيوط،

العدد 71، سنة 2021، ص ص 59، 60.

ثالثاً: دول الخليج العربي

تعتبر الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين من أكثر الدول الخليجية اهتماماً بالتكنولوجيا المالية، والتي اتخذت اجراءات سريعة في إطار ذلك¹.

1. المملكة العربية السعودية

قامت المملكة العربية السعودية بإنشاء صناديق رمل تنظيمية، Regulatory Sandbox وهذا الصندوق أو الوعاء مكان "افتراضي" لتوفير اطار قانوني مؤقت لتأهيل فئة المبدعين من أصحاب المشروعات التقنية الابداعية للحصول على الموافقة الرسمية، ولاحقاً، يتم منحهم الترخيص القانوني لممارسة الأعمال والخدمات بصفة رسمية معترف بها. فهو مساحة يمكن اختبار العروض فيها مجاناً للقيود المعتادة للتكنولوجيا المالية في العديد من المجالات المبتكرة.

في فيفري 2018، قدمت مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) صندوق رمال يمكن فيه للبنوك أن تجرب حل "blockchin" الخاص بشركة التكنولوجيا الأمريكية Ripple في الولايات المتحدة من أجل عمليات نقل منخفضة التكلفة عبر الحدود. وفي ماي 2018، أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن إطلاق الفوترة الإلكترونية على مستوى البلاد يسمى Esal (من خلال SADAD نظام الدفع) لتعزيز عدد المعاملات المالية الرقمية وجعل اقتصاد البلاد أكثر قدرة على المنافسة، تستخدمه الشركات والهيئات الحكومية. وقد وقعت العديد من الشركات الخاصة للانضمام إليه، بما في ذلك البيع بالتجزئة، التأمين والرعاية الصحية والخدمات اللوجستية. وتشير مؤسسة النقد العربي السعودي أن "Esal يمتد بالكامل لدورة حياة الفاتورة - من وقت تحرير الفاتورة إلى تسوية الفاتورة"، وهذا يضيف رؤية للمبيعات، أتمتة التسويات، ويحسن الإدارة المالية.

2. الإمارات العربية المتحدة

تحتل الامارات المرتبة الثانية في المشتريات الحكومية للتكنولوجيات المتقدمة، والرابعة في كلا من اشتراكات الهاتف الخليوي لكل 100 ساكن، وفي تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحصول على الخدمات الأساسية وفي استخدامها من الأعمال إلى المعاملات التجارية وفي القوانين، فضلاً عن احتلالها المركز السادس في استخدام الشبكات الاجتماعية الافتراضية والمركز السابع في تأثير تكنولوجيا المعلومات

¹ وهيبه عبد الرحيم، الزهراء اوقاسم، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية، المركز الجامعي تمناست، العدد 38، اوت 2019، ص 361.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

والاتصالات في نماذج الأعمال التجارية وفي مستوى الشركة ، ولقد أظهرت الاحصاءات ان المواطنين يساهمون في قيادة التحول الرقمي في الدولة، كون معدلات استخدام الهواتف الذكية في الدولة تصل إلى 100 % ووسائل التواصل الاجتماعي تزيد على 70 %.

وأوردت نتائج دراسة «الإيكونومست» حول تعزيز الاقتصاد الرقمي في الإمارات ، أن الاقتصاد الرقمي في الدولة يساهم بنسبة 4.3 % من الناتج، في حين تتراوح المعايير العالمية عادة من 6 % إلى 8 % من الناتج. كما أوضحت الدراسة بأن 40 % من سكان الإمارات يستخدمون الخدمات الرقمية الحكومية أكثر من مرة في الأسبوع. كما أوضحت الدراسة ان الإعلام الترويجي المطبوع التقليدي انخفض في شكل لافت، مما يشكل تحديا لتحول وسائل الإعلام الإماراتية المختلفة نحو تعزيز عروضها الرقمية، من خلال الاستثمار في نماذج الإعلانات الرقمية الأكثر تطوراً.

وفي قطاع التجزئة رصد تباطؤاً في مبيعات التجزئة التقليدية في الإمارات، في مقابل نمو سريع للتجارة الإلكترونية في زيادة المبيعات. ولقد لوحظ تحسن ملحوظ في تجربة المستخدم الرقمي، إذ بدأت المصارف الإماراتية الاستثمار في الخدمات المصرفية الرقمية، في ظل التوجه الملحوظ إلى زيادة اعتماد التجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية عبر النظام الإيكولوجي¹. وأخيراً يمكننا ان نوجز التقرير إلى أن الإمارات حققت تقدماً ملحوظاً، تجاه الاستثمار في التعليم الرقمي وتعزيز الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص. ولتوسيع نطاق هذه المكاسب ودعم النمو المستمر للاقتصاد الرقمي، نرى أهمية أن تعمل الحكومة على تغذية سوق العمل بالكوادر والمهارات البشرية، التي تتمتع بالقدرة العلمية والمهنية العالية في الاقتصاد الرقمي¹

وفي سوق أبو ظبي العالم أطلق (المركز المالي الدولي في أبو ظبي) برنامج التسريع الخاص به في نوفمبر 2016، والذي أطلق عليه اسم المختبر التنظيمي RegLab الذي يسمح للمشاركين تطوير واختبار وإنتاج منتجاتهم وخدماتهم المتصلة بالتكنولوجيا المالية ضمن بيئة آمنة ومحكمة تتمتع بضوابط وتشريعات محددة دون التعرض لأي أعباء تنظيمية أخرى، حيث يمنح المشاركين فترة عامين لتطوير واختبار منتجات التكنولوجيا المالية².

¹ نيفي حسين، الاقتصاد الرقمي في الإمارات، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، ص5.

² وهيبه عبد الرحيم، الزهراء اوقاسم، مرجع سبق ذكره، ص361.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

الفرع الثاني : مستوى الشمول المالي في بعض من الدول العربية

يبين الجدول التالي تصنيفا للدول العربية من حيث مستوى الشمول المالي في كل دولة اعتمادا على المؤشر العالمي للشمول المالي.

الجدول رقم (01-02): تطور المؤشر العالمي لشمول المالي في بعض الدول العربية خلال السنوات (2011\2017)

التصنيف	الدول	المؤشر العالمي للشمول المالي %		
		2011	2014	2017
دول ذات مستويات شمول مالي مرتفعة	الامارات	59,7	83,2	87,4
	البحرين	64,5	81,9	82,9
	الكويت	86,8	72,9	79,8
	السعودية	46,4	69,4	71,7
دول ذات مستويات شمول مالي متوسط	الجزائر	33,3	50,5	42,8
	لبنان	37,0	46,9	44,8
	المغرب	39,1	/	28,4
	تونس	32,2	24,6	42,1
	ليبيا	/	/	65,7
	الاردن	25,5	24,6	42,1
دول ذات مستويات شمول مالي المنخفض	موريتانيا	17,5	20,4	19,0
	مصر	9,5	13,7	32,1
	العراق	10,6	11,0	20,3

المصدر: بوزانة، حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد

الاقتصادي، المجلد 12، العدد 1، 2021، الصفحة 81.

أولا: مصر

وفقا للبنك المركزي، ارتفع عدد البنوك التي تقدم خدمات مصرفية عبر الإنترنت في عام 2018 ليصل إلى 32 مصرفاً من أصل 38 مصرفاً. تؤدي هذه الحلول المستندة إلى التكنولوجيا إلى زيادة عدد المحافظ المحمولة لتسجيل 3.8 مليون مع تنفيذ 6.7 مليون معاملة في عام 2015. كان لظهور استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والتطبيقات المماثلة تأثير عميق على تعزيز مستوى الشمول المالي

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

الذي بلغ عدد المشتركين في محافظ الهواتف المحمولة 11 مليوناً بمعدل نمو 32% بحلول عام 2018 مع أكثر من 2 مليون معاملة شهرياً.

وقد تلقت الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول أو المحافظ استجابة جيدة من قطاعات مختلفة لأنه يمكن استخدامها في أغراض مختلفة. يمكن استخدام المحافظ المحمولة لدفع أنواع مختلفة من الفواتير، وتلقي الأموال الدولية التحويلات" بالجنه المصري من خلال المحفظة، وتحويل المدفوعات إلى المستفيدين من برامج الضمان الاجتماعي لحوالي 11.5 مليون مواطن "الصناديق الاجتماعية". و في عام 2017، قدم البنك المركزي بالتعاون مع شركة بنوك مصر تطبيق الهاتف المحمول "تحويل الذي يمنح المستخدمين المرونة في تحويل الأموال المقدمة مباشرة من خلال البنوك. لضمان مرونة قنوات الدفع الإلكترونية ضد أي هجمات إلكترونية أو هجمات احتيال، أعلن البنك المركزي المصري في عام 2017 عن إطلاق فريق الحوسبة الأمنية لمواجهة الحوادث (CSIRT) لمساعدة المؤسسات المالية وحمايتها ضد أنواع مختلفة من الهجمات الأمنية

ثانياً: دول مجلس التعاون الخليجي

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من الدول السبابة عربيا وعالميا في تطبيق مفهوم الشمول المالي، حيث تتميز الخدمات المالية والمصرفية في دول الخليج بإنتشارها وتطورها واستخدامها أحدث التقنيات لتقديم كافة الخدمات عبر الهاتف المحمول. **فدولة الإمارات** على سبيل المثال، كانت من أوائل الدول التي سعت لتحقيق مفهوم الإنترنت والشمول المالي من خلال نظام حماية الأجور الذي أقره المصرف المركزي، والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع المصارف. وتأتي الإمارات في مقدمة الدول التي تزود المتعاملين بخدمات مصرفية عبر الهواتف الذكية، حيث بلغت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية إلى إجمالي سكان الإمارات نحو 88%. وتصل نسبة الرجال الذين لديهم حسابات مصرفية في الإمارات إلى إجمالي عدد الرجال في الدولة 93%، بينما تبلغ النسبة 76% في السيدات وذلك وفقاً لإحصاءات البنك الدولي . ولقد اتخذت الإمارات خطى واسعة تجاه تحسين وتفعيل بيئة ملائمة للشمول المالي، وابتكار وتحسين التقنية المطلوبة التي تسهل عملية الوصول إلى الخدمات المصرفية المميزة، كما تعمل على تشجيع المنافسة بين المصارف التي من شأنها تعزيز القدرة التنافسية للدولة بأسرها.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

أما السعودية ، فقد شملت فيها استراتيجية مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) أربعة محاور هي تطوير نظام الشبكة السعودية للمدفوعات وتقديم بطاقات مسبقة الدفع، ووضع خطة تطويرية لنظام سداد، وتطوير نظام التحويلات المالية للمدفوعات منخفضة القيمة لجذب وإدخال شريحة من المجتمع في القطاع المصرفي واستفادتها من الخدمات المصرفية. وتأتي هذه الإستراتيجية في إطار سعي ساما كمشرع ومنظم للقطاع المالي إلى تعزيز مبادرات وخطط الشمول المالي من خلال إدراج مبادئ حماية العملاء والشمول المالي ضمن تشريعاتها بهدف حصول كل شرائح المجتمع على الخدمات والمنتجات المالية الملائمة بتكاليف مناسبة وعادلة وشفاف . كما أصدرت كلا من السعودية والإمارات بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشمولة ماليا ضمن نظام حماية الأجور وفي قطر، تم تشكيل لجنة الإستراتيجية الوطنية للشمول والشقيف المالي عام 2015، والتي وضعت خطة عمل وآلية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية على عدة مراحل تتضمن إجراء دراسة للوضع الحالي، وتحديد الفجوات والاحتياجات، ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية. وتعمل اللجنة على تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على الادخار والاستثمار بطريقة سليمة.

ثالثا: تونس والمغرب

في تونس، تم تحديد إستراتيجية وطنية في عام 2012 تركز على تنمية التمويل الأصغر، وذلك بمشاركة العديد من الأطراف الفاعلة في عملية التمويل، كالبנק المتخصصة، وشركات الإيجار المالي، والبريد التونسي، ومؤسستا التمويل الصغر وشركات التأمين وشركات التحويل، وقد قام البنك المركزي التونسي بوضع نموذج للمالية الرقمية يسمى " بقاءة البنوك"، حيث يرخص من خلاله لشراكات بين البنوك و المؤسسات غير البنكية، وذلك لتسهيل افتتاح المحافظ الالكترونية وتطوير شبكات شراء/بيع، ونظم الأموال الالكترونية.

أما المغرب فقد حول نشاط الادخار البريدي إلى مؤسسة مصرفية منظمة تحمل إسم "البريد بنك" وهي شركة تابعة بصفة كاملة لمؤسسة بريد المغرب حصلت من البنك المركزي المغربي على رخصة ذات مسؤولية محدودة، وأوكلت إليها مهمة تعزيز الشمول المالي، حيث تسمح له بممارسة كافة الأنشطة المصرفية، ومن أهم مسؤولية البريد بنك في المغرب هو تحسين نفاذ التمويل والخدمات المالية والمصرفية مع التركيز على المناطق الريفية، يفتح البريد بنك حاليا 2000 حساب يوميا، وهو يعد من أفضل نماذج البنوك البريدية في العالم النامي، حيث يملك شبكة واسعة من الفروع تبلغ حوالي 1800 فرع يقع نصفها في

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

المناطق الريفية، وقد تمت إضافة 250 فرع جديد في نهاية عام 2015 لخدم المناطق المحرومة من الخدمات المصرفية¹.

المطلب الثاني : إسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

تتميز قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي إصدار 2017 ، لأول مرة بإحتوائها على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والإتصال بالإنترنت، يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها بصورة أكبر . وبالطبع لا تكفي التكنولوجيا الرقمية بمفردها لزيادة الشمول المالي ولضمان إستفادة المتعاملين من الخدمات المالية الرقمية يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية مادية جيدة ولوائح تنظيمية ملائمة وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين، ويلزم أيضا تصميم الخدمات المالية بحيث تلبي إحتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء² .

وضمن هذا الإطار تتوجه المجتمعات ذات الدخل المنخفض نحو الخدمات المالية الرقمية لإدارة أموالها عن طريق استخدام الهواتف المحمولة، والبطاقات القابلة لإعادة الشحن، فإن التقنيات المالية الحديثة تؤثر إيجابا على معدلات الشمول المالي، وخصوصا في المناطق الريفية والناائية ، من خلال حلول كالهوية الرقمية التي جعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى، والخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة تصل حتى للمناطق النائية، كما أن زيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي متلائم على نحو أفضل إحتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية³ .

وبحسب البنك الدولي، تظهر تجارب الدول أدناه تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي⁴:

- زادت في تنزانيا نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات معاملات بنكية بأكثر من الضعف، من 17.3 % عام 2011 إلى 39.8 % عام 2014، بفضل الخدمات المالية الإلكترونية .

¹ وفاء حمدوش، أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي حالة الدول العربية، مجلة ارساد للدراسات الاقتصادية والادارية، جامعة باجي مختار عنابة، مجلد3، افريل 2020، ص ص 11، 12.

² واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، إتحاد المصرف العربية، العدد 458، على الموقع : [واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه \(uabonline.org\) - Union of Arab Banks](http://uabonline.org) .

³ المرجع السابق

⁴ يمينه شحرور، فريدة غباش، تشخيص واقع التجربة الأردنية في تفعيل التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019، ص ص 8، 9.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

- تركيز الهند على بطاقات الهوية الرقمية كان عاملاً مؤثراً في إضافة 200 مليون حساب مصرفي جديد .

- في البرازيل، أدت بطاقات الدفع الإلكتروني إلى تخفيض تكلفة التحويلات الاجتماعية في إطار برنامج حافظة الأسرة للتحويلات النقدية المشروطة، إلى أقل من 3 % من إجمالي المدفوعات .
وتتجه المؤسسات المالية في الدول العربية الى تقديم الخدمات الرقمية لأسباب تتمثل في التقدم التكنولوجي وإتساع استخدام الحاسبات الآلية والهواتف المحمولة بواسطة الأفراد والمؤسسات، تنوع مصادر الدخل، تحقيق رضا العملاء، و تسهيل إتاحة الخدمات من كل مكان دون الحاجة للذهاب إلى فروع البنك، وهو الأمر الذي يحقق هدف الشمول المالي¹.

الجدول رقم (02-02): نسبة البالغين الذي قاموا بمعاملات رقمية لمختلف الدول العربية سنة

2017

الدول	إستخدام الأنترنت أو الهاتف المحمول للوصول إلى حساب مؤسسة مالية +15 سنة	معاملات مالية رقمية تم دفعها او إستلامها +15 سنة
العالم	23%	52%
الوطن العربي	5%	26%
الإمارات العربية المتحدة	45%	84%
الجزائر	2%	26%
العراق	3%	19%
الكويت	24%	75%
المغرب	1%	17%
المملكة العربية السعودية	26%	61%
تونس	4%	29%
الإردن	4%	33%
لبنان	5%	33%
ليبيا	8%	32%

¹ حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، الصادرة في 2020، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 109 .

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

مصر	%1	% 23
موريتانيا	%2	% 16

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي: Global Findex Database .

من خلال الجدول السابق نلاحظ مايلي: ،

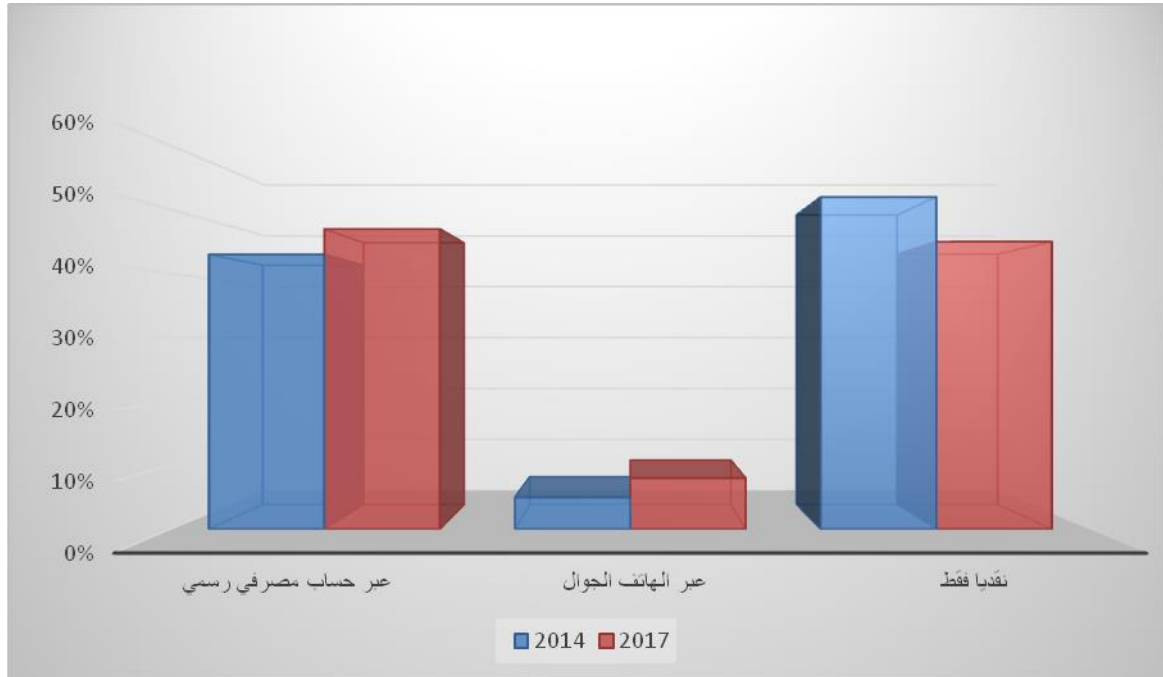
- بالنسبة لمتغير استخدام الهاتف المحمول أو الأنترنت للوصول إلى حساب في مؤسسة مالية والتي بلغت في العالم 23 % من الملاحظ أن الذين يقومون بهذه المعاملات متدنية في العالم العربي أين لا تتجاوز 5 % والتي تستحوذ على النسبة الأكبر دول الخليج العربي التي كانت سباقة في هذا المجال حيث بلغت هذه النسبة 45 % في الإمارات العربية المتحدة تليها 26 % في المملكة العربية السعودية ثم الكويت، أما في باقي البلدان العربية كانت ضعيفة جدا .

- أما بالنسبة لمتغير المعاملات المالية الرقمية (أموال تم دفعها أو إستلامها في السنة الماضية رقميا) والتي بلغت في العالم 52 %، أما في الوطن العربي بنسبة 26 % وتتوزع النسبة الكبيرة على دول الخليج العربي أيضا حيث تتناسب مع المتغير السابق، بلغت 84 % في المارات العربية المتحدة 75 % في الكويت 75 % في الكويت، 61 % في المملكة العربية السعودية، أما باقي البلدان في تتراوح بين 16 % و 33 % أي هي متدنية .

وفيما يلي القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية ، حيث نلاحظ أن هذه القنوات قد شهدت تحسنا إيجابيا ملحوظا عبر السنوات ، فقد إرتفعت نسبة التحويلات والدفع عبر حساب مصرفي رسمي من 43 % سنة 2014، إلى 47 % سنة 2017، كما ارتفعت التحويلات الرسمية عبر الهاتف الجوال من 59 % سنة 2014، إلى 89 % سنة 2017، ف يحين نلاحظ تراجعاً في نسبة التحويلات النقدية من 52 % سنة 2014 إلى 45 % سنة 2017، كما يوضحه الشكل التالي :

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

الشكل رقم (02-02): القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية



المصدر : صليحة فلاق، سامية شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، باتنة، الجزائر، ص 309 .

أولاً: جهود صندوق النقد العربي في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي

عمل صندوق النقد العربي ، بالتعاون مع السلطات الإشرافية على القطاع المالي في الدول العربية ، على قيادة الجهود المتمثلة بمواجهة التحديات المتعلقة بتحقيق الشمول المالي في المنطقة العربية ، حيث تضمنت إستراتيجية صندوق النقد العربي للفترة (2015-2020) ، العديد من البرامج والأنشطة التي تستهدف مساعدة الدول العربية على تحسين امكانية الوصول للتمويل والخدمات المالية ، وشملت هذه الإستراتيجيات أنشطة وخطط تمثلت فيما يلي¹:

- بناء قاعدة بيانات واحتساب مؤشرات الشمول المالي.
- دعم الدول العربية البناء الاستراتيجية وطبية للشمول المالي .
- تعزيز خدمات حماية مستهلكي الخدمات المالية والتثقيف دعم وصول الخدمات المالية للمجتمعات الريفية تشجيع الخدمات المالية لدعم الابتكار وريادة الأعمال .

¹يسر برنيه، وآخرون، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2019، ص 13 - ص 22.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

- دعم المرأة ماليا وتطوير خدمات ومنتجات للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر توظيف نظام الدفع والتقنيات الحديثة .

ومن جانب آخر ، بناء على قرار مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية عام 2012 تم إنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، الذي يتولى صندوق النقد العربي القيام بأعمال الأمانة الفنية له . تتضمن أعمال الفريق عددا من المحاور أهمها :

- المساهمة في تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي في الدول العربية .
- دراسة سبل الإرتقاء بمؤشرات الشمول المالي في الدول العربية والعمل على مساعدتها على تطبيق المعايير والمبادئ الدولية ذات العلاقة .
- تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالي في الدول العربية وبينها وبين المؤسسات ذات العلاقة .
- تبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي.

- تعزيز الوعي بقضايا الشمول المالي وحماية مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية .
- إعداد أوراق عمل ودراسات حول أوضاع الشمول المالي في الدول العربية والنواحي المتعلقة بها.

ثانيا: المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI)

أسست من طرف صندوق النقد العربي، بالمشاركة مع الوكالة الألمانية للتنمية والتحالف العالمي للشمول المالي يوم 14 سبتمبر 2017 ، يتمثل الهدف من هذه المبادرة في المساعدة على تطوير السياسات والأنشطة اللازمة لدعم الجهود العربية في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ودعم فرص وصول مختلف فئات المجتمع في الدول العربية إلى الخدمات المالية من خلال تطوير آليات فعالة للتنسيق اللازم لدعم جهود السلطات العربية في تبنى وتنفيذ إستراتيجيات وطنية للشمول المالي .

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

ويشمل نطاق المبادرة تغطية مختلف مجالات سياسة الشمول المالي ومن أهمها¹:

- تشجيع توفير بيانات الشمول المالي لدعم السياسات المعتمدة . - تشجيع تمكين المرأة ماليا وإيجاد فرص العمل المناسبة لها وفقا لذلك .
- تعزيز الخدمات المالية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، بما في ذلك توفير آليات الضمان .
- متابعة جهود تطوير نظم البنية التحتية المالية بما يساهم بتوسيع مظلة الشمول المالي.
- دعم تطوير خدمات مالية رقمية و إبتكارات مؤسساتية، كوسائل لتوسيع القنوات البديلة للوصول للنظام المالي وإستخدامه.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية:

من أسباب ضعف الشمول المالي في الدول العربية نذكر ما يلي²:

- ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية على مستوى عدد من البلدان العربية، وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي، وعلى بطى تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة، ومسايرة التطورات الراهنة.
- عامل الفقر في المنطقة العربية، إذ إزداد مستوى الفقر بالمنطقة بعد سنة 2010، فالقدرة المالية للأفراد تحول دون تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية .
- البنية التحتية المالية الضعيفة في عدد من البلدان العربية، ويرجع هذا إلى المقدرة المالية ولعوائق أخرى وهو ما ينعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة، وعندها، وجودتها، وكذا تكلفتها، ما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة .
- مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة في بعض البلدان العربية، وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الأفراد .

¹ صندوق النقد العربي، تعريف بمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI ص19.

² بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية جامعة المدية، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ص 102 .

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

- أسباب تعود إلى عوامل دينية، فالمجتمعات العربية الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي، إلا أنها لا تزال تحتاج التسويق وإبتكار منتجات جديدة تلبي متطلبات المجتمع الإسلامي .
- ضعف مستوى التنقيف المالي، فالبلدان العربية تتميز بضعف التنقيف المالي مقارنة بالبلدان المتقدمة وهو ما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي بالمنطقة العربية .
- هيكل ملكية القطاع المصرفي ، فأغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية .
- إرتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية، وهو عامل مهم للإقصاء المالي، بالإضافة إلى بطئ والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية وهو ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات ومثل هذه العوامل تحفر على المعاملات غير الرسمية، والتي عادة ما تكون في إطار الدائرة غير الرسمية للاقتصاد .
- تركز البنوك والمؤسسات المالية في البلدان الكبرى، وهو ما يجعلها في غير متناول سكان الريف والمدن الصغيرة خاصة في ظل انخفاض مستوى الصيرفة الإلكترونية، وهم في الغالب فئات فقيرة غير مشمولة ماليا.
- وتبقى المعوقات الهيكلية والمؤسسية التي تواجه وتحد من نمو التكنولوجيا المالية من أهم عوائق تحقيق الشمول المالي في الدول العربية، والتي من أهمها ما يلي¹:
- ضعف بيئة الأعمال بوجه عام، ومشكلة القيود التي لا تزال قائمة على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل في الأسواق .
- نذرة حصص الملكية الخاصة و رؤوس الأموال المخاطرة، التي تركز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الإقتصاديات المتقدمة .
- عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو قطاع التكنولوجيا المالية، بالرغم من العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية، ووضع قوانين بشأن إصدار النقود

¹ زهرة سيد أعمر، عبد الفتاح دحمان، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي-دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- ، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 08، العدد 01، الصادرة في مارس 2020، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ص77.

الإلكترونية .

- تدني جودة خدمة الأنترنت والهواتف المحمولة وأسعارها بالرغم من ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في السنوات الأخيرة .

- من جانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية فإن " فجوة الثقة " ومستويات الوعي المالي تشكل قيودا رئيسية أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع ، توافر الثقة للحد من عدم اليقين، يضاف إلى ذلك مشكلة الترويج لهذا النوع من الخدمات ومشكلة المستوى التعليمي .

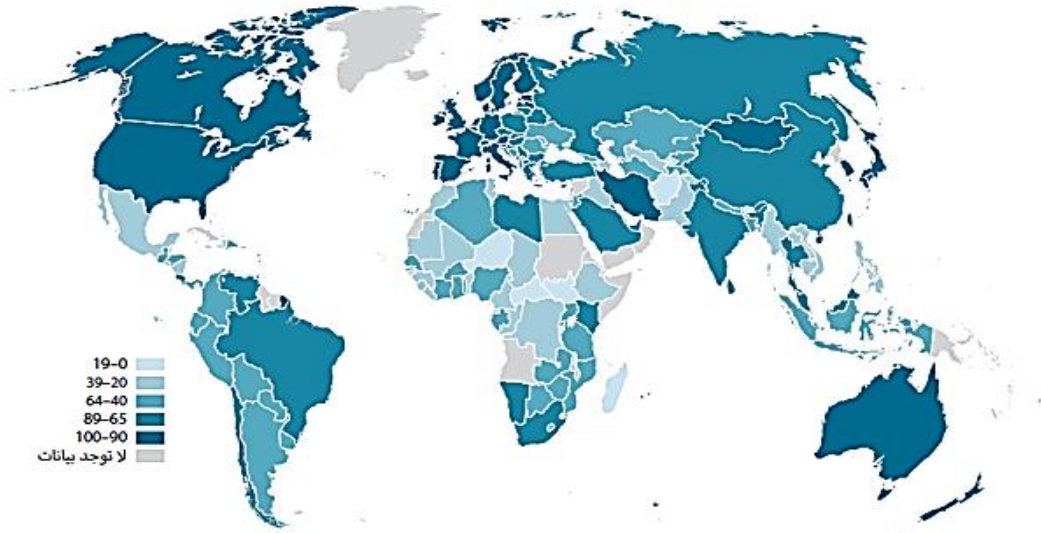
المبحث الثالث: تجربة الشمول المالي و التكنولوجيا المالية في الجزائر

سعت الجزائر كغيرها من الدول للخوض في تجربة تحقيق الشمول المالي والعمل على الإستفادة من مختلف تأثيراته الإيجابية على الاقتصاد والمجتمع، خصوصا في العقدين الأخيرين من خلال تجربة عصنة القطاع المالي وتطويره في إطار مساعي تطوير الاقتصاد الوطني .

المطلب الأول: تجربة الشمول المالي في لجزائر

في حالة جمع البيانات الخاصة بالجزائر بالاعتماد على بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017، فقد تم اختيار 1016 شخصا للمشاركة في المسح المطلوب يمثلون 90% من السكان (لم يشمل الاستقصاء سكان الجنوب الذين يمثلون 10% الباقية) خلال الفترة من 11 إلى 26 سبتمبر 2017،

الشكل (02-03) : نسبة البالغين ممن لديهم حساب مصرفي 2017



المصدر: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي GLOBAL FINDEX DATABASE

وتظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن 43% من البالغين في الجزائر يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية خلال عام 2017، مقابل 50% في عام 2014 و 33% في عام 2011، والغالبية العظمى من مالكي الحسابات لديهم حسابات إما في البنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية المنظمة. أما على المستوى العالمي فإن 69% من البالغين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول خلال عام

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

2017، مقابل 62% في عام 2014 و 51% في عام 2011. وفي البلدان مرتفعة الدخل، يمتلك 94% من البالغين حسابات، مقابل 63% في البلدان النامية¹.

الفرع الأول: مؤشر انتشار الفروع المصرفية

من خلال الجدول أدناه، يتبين أن البنوك العمومية تهيمن بصفة مطلقة على قنوات التوزيع البنكية مقارنة بالنسبة المحتشمة لفروع البنوك الخاصة والمؤسسات المالية، والملاحظة البارزة هنا هي أن الأهمية النسبية لهذه الهيمنة، رغم ثقلها هي في تراجع، بينما هي في تزايد لدى البنوك الخاصة والمؤسسات المالية، أما من ناحية تغطية هذه الفروع للرقعة الجغرافية فتلاحظ أن هناك ضعفاً في نسبة الانتشار المصرفي؛ إذ نسجل فرعاً واحداً لكل 25947 نسمة خلال سنة 2018، وتأكيداً على ذلك سجلت الكثافة المصرفية نسبة ضعيفة، بأقل من الواحد أي هناك انحراف سلبي بمعنى أن مستوى انتشار البنوك حسب نموذج كاميرون Cameron غير كافية هذا يعني أن الخدمة المصرفية لا تصل إلى كافة شرائح المجتمع، وهو ما يدل على نقص انتشار قنوات التوزيع المصرفية على التراب الوطني، والتي تتمركز أغلبها في مناطق الشمال مما يعكس محدودية وصول الخدمات والمنتجات البنكية لمعظم فئات المجتمع خاصة تلك الفئة الموجودة في المناطق الريفية².

الجدول (02-03) : تطور نسب أجهزة نقاط البيع حسب البنوك و بريد الجزائر

السنة	عدد السكان مليون نسمة	فروع البنوك والمؤسسات المالية الخاصة		فروع البنوك العمومية		اجمالي الفروع	الانتشار المصرفي	الكثافة المصرفية لكل 10000
		العدد	النسبة	العدد	النسبة			
2011	36819558	343	24.053	1083	75.947	1426	25820	0.387
2012	37565847	387	26.1841	1091	73.816	1478	25417	0.393
2013	38338562	400	26.774	1094	73.556	1494	25662	0.390
2014	39113313	413	24.064	1113	72.936	1526	25631	0.390

¹ يسبع عبد القادر، طهراوي دومة علي، واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (Findex 2017)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات بعنوان "التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة ص7.

² بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2018)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، مجلد06، العدد01، سنة2021، ص470 469

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

0.391	25608	1557	72125	1123	27.874	434	39871528	2015
0.388	25749	1577	71.909	1134	28.091	443	40606052	2016
0.388	25759	1604	71.384	1145	28.616	459	41318142	2017
0.383	26093	1619	71.093	1151	29.000	468	42228429	2018
0.383	26093	1650	71.000	1168	29.210	482	43053054	2019
0.385	25947	1690	70.177	1186	30.000	504	43851044	2020

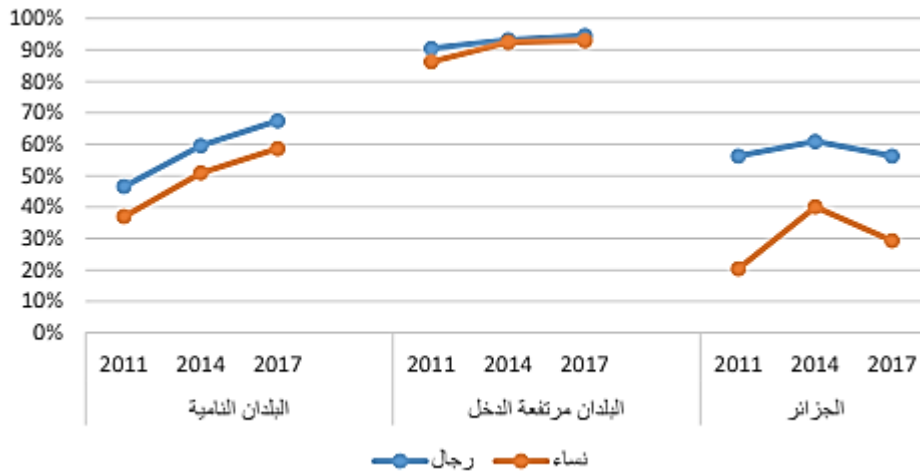
المصدر: بسبع عبد القادر، طهراوي دومة علي، واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (Findex 2017)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات بعنوان "التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة"

الفرع الثاني: التفاوت في ملكية الحسابات المصرفية

بقي التفاوت موجودا والفجوة كبيرة بين الجنسين في الجزائر حتى مع استمرار تزايد امتلاك الحسابات، حيث أن هناك 56% من الرجال يمتلكون حسابات مقابل 29% من النساء. وعلى المستوى العالمي هناك 72% من الرجال يمتلكون حسابات مقابل 65% من النساء، وهذه الفجوة بين الجنسين وهي بواقع 7 نقاط مئوية كانت موجودة أيضاً في عامي 2014 و2011. وفي البلدان المتقدمة كانت الفجوة بين الجنسين ضئيلة بنقطتين مئويتين (أنظر الشكل (04\02)). ولم تنخفض الفجوة بين الفئات الأكثر ثراء والفئات الأشد فقراً، حيث نجد في الجزائر أن من بين المنتمين لأغنى 60% من الأسر في البلدان، يمتلك 48% من البالغين حسابات، لكن بين من ينتمون لأفقر 40% من الأسر، لا يمتلك سوى 35% من البالغين حسابات، مما يخلق فجوة على المستوى المحلي بواقع 5 نقاط مئوية، على عكس الفارق الموجود في البلدان النامية، والمشابه إلى حد ما للواقع العالمي. فمن بين المنتمين لأغنى 60% من الأسر في البلدان، يمتلك 74% من البالغين حسابات. لكن بين من ينتمون لأفقر 40% من الأسر، لا يمتلك سوى 61% من البالغين حسابات، مما يخلق فجوة عالمية بواقع 13 نقطة مئوية. وملكية الحسابات أقل أيضاً بين البالغين الشباب، والأشخاص الأقل تعليماً، ومن هم خارج قوة العمل.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

الشكل (02-04): الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات المصرفية

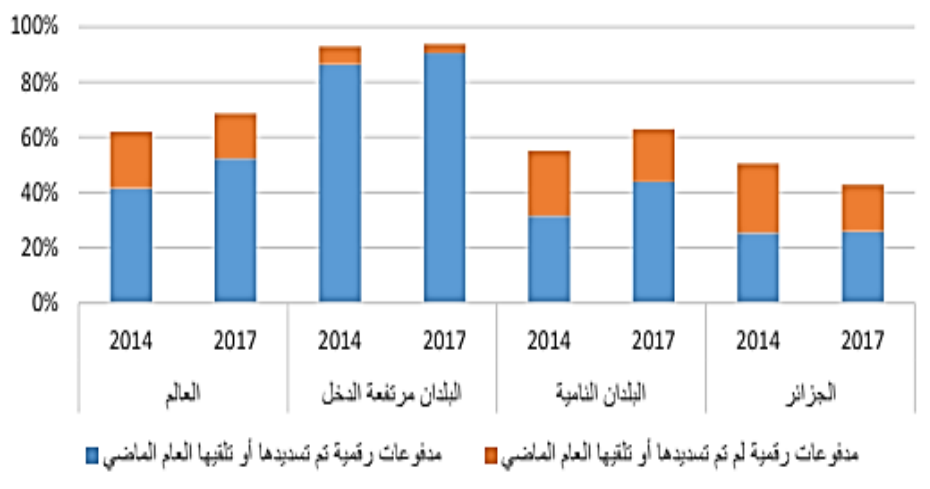


المصدر : قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي GLOBAL FINDEX DATABASE

الفرع الثالث: المدفوعات الرقمية

أبان مسح البنك العالمي 26% من البالغين في الجزائر بأنهم استخدموا حساباتهم مرة واحدة على الأقل في إرسال أو استلام مدفوعات رقمية خلال العام الماضي. وفي البلدان مرتفعة الدخل، بلغت النسبة 91% من البالغين مقابل 44% في البلدان النامية. وقد عرف استخدام المدفوعات الرقمية ارتفاعا خلال الفترة من 2014 إلى 2017، فقد زادت نسبة البالغين حول العالم الذين يرسلون أو يتلقون مدفوعات رقمية من 41% إلى 52% بواقع 11 نقطة مئوية. وفي البلدان النامية، ارتفعت نسبة البالغين الذين يستخدمون هذه المدفوعات بواقع 12 نقطة مئوية لتصل إلى 44%.

الشكل (02-05): استخدام الحسابات المصرفية في المدفوعات الرقمية



المصدر : قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي GLOBAL FINDEX DATABASE

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

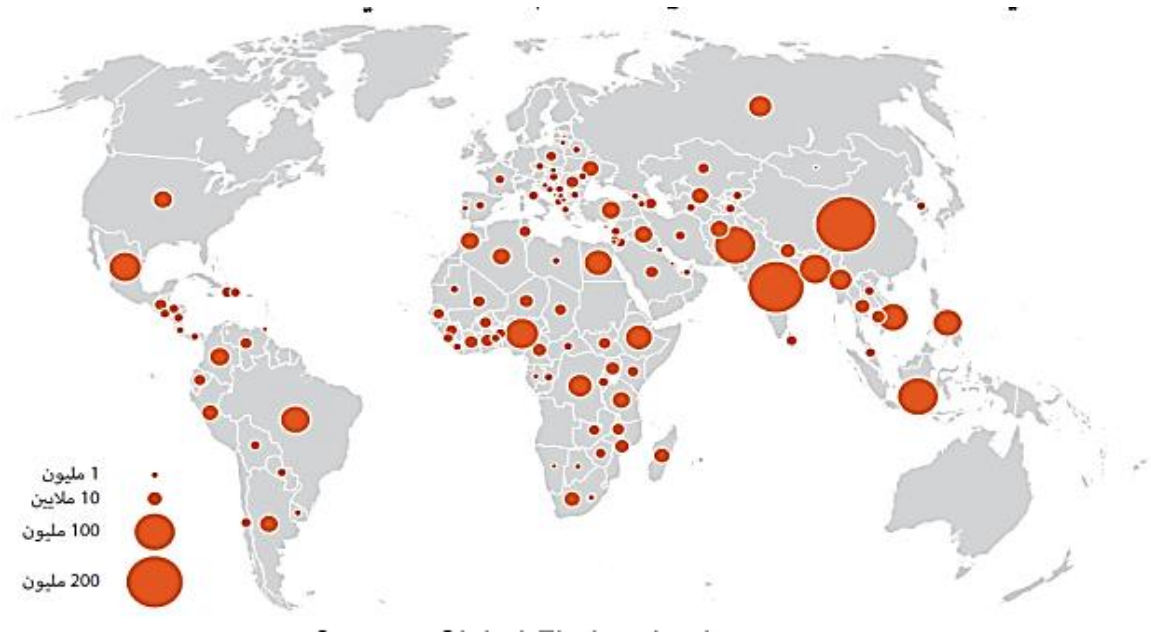
وتوفر الهواتف المحمولة والأنترنيت بشكل متزايد بديلاً لبطاقات الخصم والائتمان لإجراء معاملات دفع مباشرة من الحساب. ففي البلدان مرتفعة الدخل، أفاد 51% من البالغين (55% من مالكي الحسابات) بأنهم أجروا معاملة مالية واحدة على الأقل في العام الماضي باستخدام الهاتف المحمول أو الأنترنيت. وأما في البلدان النامية، فقد أفاد 19% من البالغين (30% من مالكي الحسابات) بأنهم أجروا معاملة دفع مباشرة واحدة على الأقل باستخدام حساب مالي عبر الهاتف المحمول، أو من خلال هاتف محمول، أو الأنترنيت، بينما في الجزائر لم تتجاوز النسبة 2% من البالغين. بالإضافة إلى وجود حسابات الخاملة أي أن ليس جميع الأشخاص الذين لديهم حسابات يستخدمونها بنشاط فقد أفاد نحو 32% من مالكي الحسابات في الجزائر بأنهم لم يقوموا بأي عمليات إيداع أو سحب، بشكل رقمي أو خلافاً خلال الاثني عشر شهراً الماضية، وبالتالي فهم يمتلكون ما يمكن اعتباره حسابات خاملة. وتتفاوت نسبة هذه الحسابات من بلد لآخر، لكنها تعد مرتفعة خاصة في العديد من بلدان جنوب آسيا، وعالمياً وصلت النسبة إلى 20%¹.

و من لا يزالون بلا حسابات مصرفية البالغين الذين ذو مستوى التعليمي يكون منخفضاً على الأرجح، ففي الجزائر، لم يحصل إلا نحو 39% من مجموع البالغين الحاصلين على التعليم الابتدائي أو أقل على حسابات مصرفية. وتقترب النسبة من النصف بين البالغين الذين مستوى تعليم ثانوي أو أكثر ولديهم حسابات مصرفية، أما في العالم النامي، لم يحصل نحو نصف مجموع البالغين إلا على التعليم الابتدائي أو أقل، وتقترب النسبة من الثلثين بين البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية، فيما حصل أكثر من ثلثهم بقليل على التعليم الثانوي وما بعد الثانوي.

¹ بسبع عبد القادر، طهراوي دومة علي، مرجع سبق ذكره، ص 11 12

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

الشكل (02-06): مليار شخص بالغ ليس لديهم حساب مصرفي



المصدر : قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي GLOBAL FINDEX DATABASE

ويقل احتمال عدم امتلاك حسابات مصرفية بين من هم ضمن القوى العاملة النشطة. ففي الجزائر يوجد 59% من البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية ضمن قوة العمل، و61% من البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية هم خارج قوة العمل كذلك. ومن بين هؤلاء، يكون احتمال وجود النساء خارج قوة العمل أكبر مقارنة بالرجال. ورغم أن نحو 37% من مجموع البالغين في العالم النامي خارج قوة العمل، فإن 47% من البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية هم خارج قوة العمل كذلك.

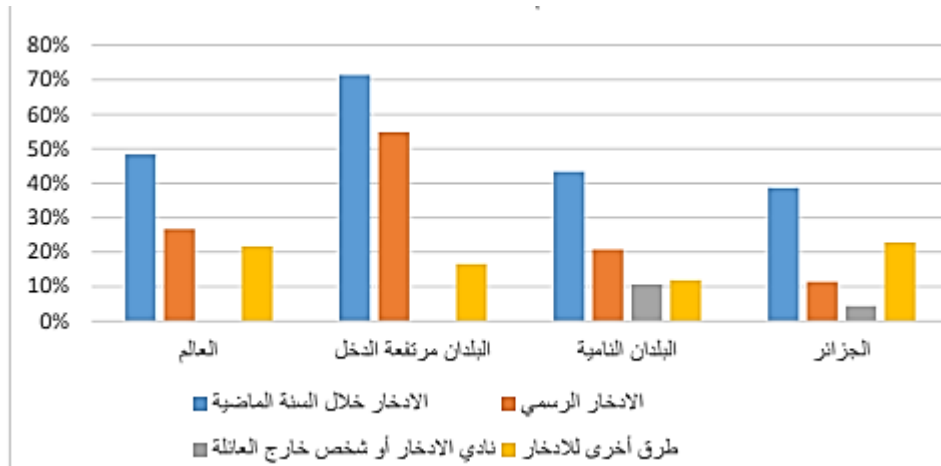
ولإلقاء الضوء على أسباب عدم امتلاك حسابات مصرفية، اشتمل المسح الاستقصائي لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 على سؤال للبالغين ممن ليست لديهم حسابات في مؤسسات مالية عن الأسباب وراء ذلك. ففي الجزائر كان السبب الأكثر شيوعاً هو أنهم لا يمتلكون أموالاً تستدعي استخدام حساب. فقد أشار 21% إلى ذلك باعتباره أحد الأسباب وراء عدم امتلاك حساب في مؤسسة مالية، فيما أشار نحو 4% من أجابوا على هذا السؤال إلى التكلفة وبعد المسافة، وأفادت نسبة 12% أنهم لا يمتلكون حساباً لأن أحد أفراد الأسرة لديه حساب بالفعل، وفي المقابل، أشار نحو 9% البالغين ممن لا يملكون حسابات في مؤسسات مالية إلى نقص المستندات وانعدام الثقة في النظام المالي، وأشار 7% إلى عدم حاجتهم للخدمات المالية، فيما أشار 5% إلى التزاماتهم الدينية.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

الفرع الرابع: الادخار من أجل المستقبل

أفاد نحو نصف البالغين في مختلف أنحاء العالم بأنهم ادخروا بعض الأموال في العام الماضي. وفي البلدان مرتفعة الدخل، أفاد 71% بأنهم قاموا بالادخار مقابل 43% في البلدان النامية، وفي الجزائر كانت النسبة 39% وهي قريبة من المتوسط في البلدان النامية (أنظر الشكل (07\02)). ويدخر الناس الأموال بطرق مختلفة. فالكثيرون يدخرون بالطرق الرسمية من خلال، على سبيل المثال، استخدام حساب في مؤسسة مالية. وفي البلدان مرتفعة الدخل، يستخدم أكثر من 55% من مجموع البالغين هذه الطريقة في الادخار، وأما في البلدان النامية، يستخدم ما يقل قليلاً عن نصف المدخرين (21% من مجموع البالغين) هذه الطريقة، وفي الجزائر فقط 11% يستخدمون حساب في مؤسسة مالية من أجل الادخار.

الشكل (02-07): حالة الادخار



المصدر : قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي GLOBAL FINDEX DATABASE

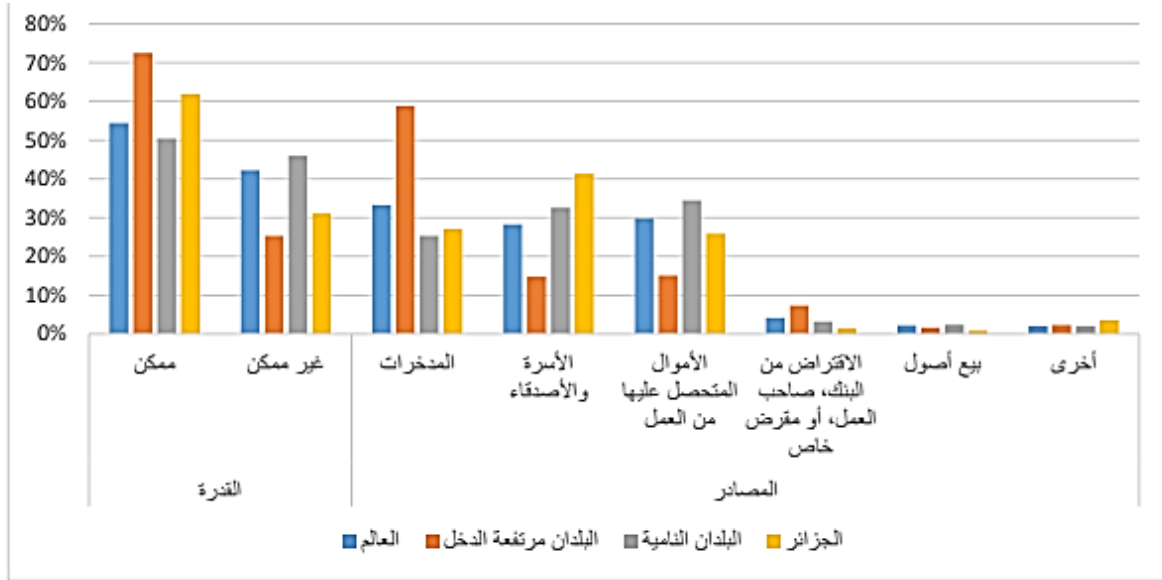
الفرع الخامس: الوصول إلى الأموال في الحالات الطارئة

لقياس القدرة على مواجهة المخاطر المالية، تضمن المسح الاستقصائي للمؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 سؤالاً للمشاركين عما إذا كان يمكنهم التوصل إلى مبلغ يعادل 1/20 من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بالعملة المحلية خلال الشهر القادم. وتم سؤالهم أيضاً عن المصدر الرئيسي الذي سيحصلون منه على التمويل. ففي البلدان مرتفعة الدخل، كانت إجابة المشاركين بقدرتهم على جمع الأموال في الحالات الطارئة أكبر بكثير من الدول النامية (73% مقابل 50%) بينما في الجزائر كانت هذه النسبة مرتفعة نوعاً ما في حدود 62% مقابل 31% ليست لهم القدرة على جمع الأموال في الحالات الطارئة ومن بين من أجابوا بأنه يمكنهم التوصل إلى الأموال، أفاد معظم المشاركين في البلدان مرتفعة الدخل بأنهم

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

سيعتمدون على المدخرات، فيما أفاد معظم المشاركين في البلدان النامية بأنهم سيلجأون إلى الأسرة أو 13 الأصدقاء أو سيحصلون على أموال من عملهم. وفي الجزائر، أفاد 41% منهم بأنهم سيلجأون إلى الأسرة أو الأصدقاء، و27% بأنهم سيعتمدون على المدخرات و26% بأنهم سيحصلون على أموال من عملهم

الشكل (02-08): الحصول على الاموال في الحالات الطارئة



المصدر : قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي GLOBAL INDEX DATABASE

المطلب الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر

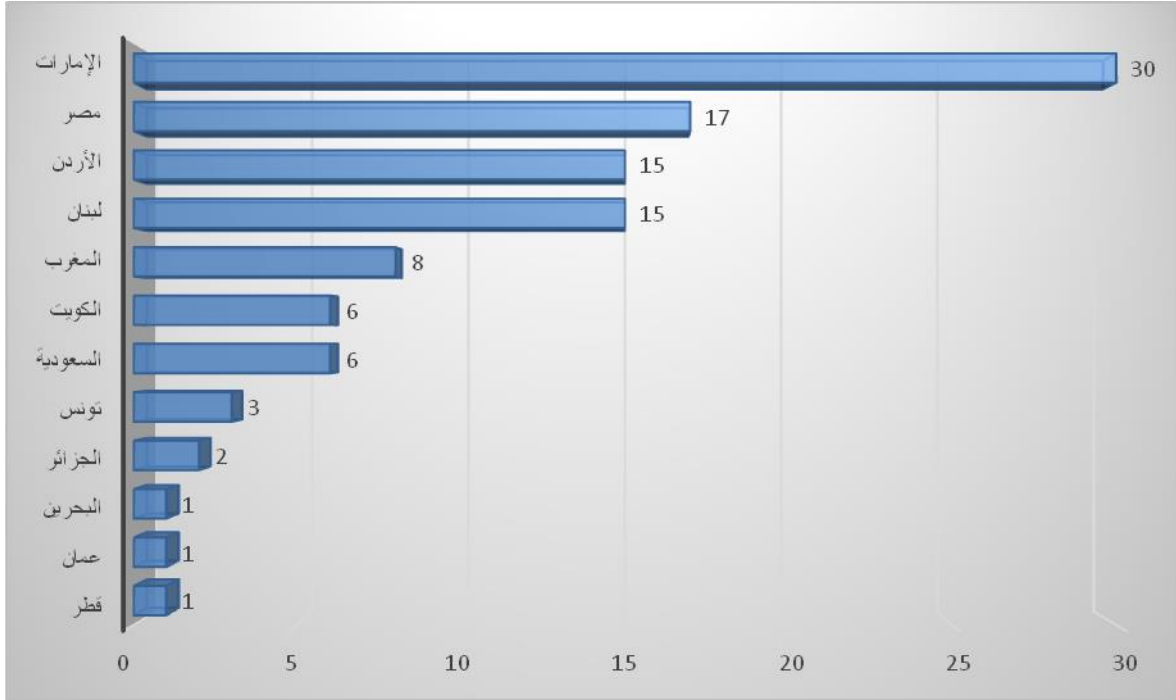
يعود عدم امتلاك السكان البالغين في الجزائر لحسابات مصرفية لأسباب عديدة منها: بعد المسافة، ضعف الرصيد، الجانب الديني، كثرة الوثائق، أحد أفراد العائلة يمتلك حساب... الخ. كل هذه الأسباب من مسببات الحرمان المالي سواء كان ذلك حرماناً ذاتياً أو حرماناً قسرياً (أي التأقلم مع الأمر الواقع). وما يلفت الانتباه هنا هو أن ضعف الرصيد أهم هذه الأسباب، إذ يمثل 36%، تليه الأسباب المرتبطة بعدم الثقة في المؤسسات المالية والمصرفية بـ 15%، ثم الأسباب المرتبطة بملف فتح الحساب أو بملكية أفراد العائلة لحساب بنسبة 12% كل هذا يدل على ضرورة الاهتمام بإدخال تكنولوجيا مالية رقمية، وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي لتعزيز درجة الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويتضح من خلال الشكل أسفله أن انتشار شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر ضعيف جداً إذ لم يتجاوز عددها شركتين، مقارنة بالدول الأربعة الأولى التي احتلت الصدارة. ويرجع ذلك إلى عدم امتلاك الجزائر للبيئة الحاضنة لإنشاء مثل هذه الشركات وكذا غياب إنشاء مختبرات تنظيمية تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية. يشار إلى أن نشاط

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

شركات التكنولوجيا المالية الموجودة في الجزائر يقتصر فقط على تصميم حلول وبرامج لفائدة المؤسسات المصرفية وبنوك الجزائر¹.

الشكل (02-09): عدد شركات التكنولوجيا المالية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر: حمدوش وفاء، عماني لمياء، بوزانة أيمن، أهمية تبني التقنيات المالية الرقمية كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية : الواقع و التحديات، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 01، الصادرة في 2021، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 328 .

الفرع الاول: منافع تبني التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري:

لا يزال القطاع المصرفي الجزائري يعاني على غرار معظم القطاعات المصرفية العربية من ضعف تطوره، ولهذا لا بد من اغتنام فرصة الاستفادة من منافع التكنولوجيا المالية التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي²:

- **الشمول المالي:** استطاعت التكنولوجيا المالية التغلب على البعد الجغرافي للفروع البنكية عن أماكن تواجد الأفراد بفضل تقنياتها المالية الرقمية معتمدة في ذلك على خدمة الهاتف المحمول، مما كان له أثر على تخفيض التكاليف، وتوسع في تقديم الخدمات المالية والمصرفية بشكل أسرع وأكثر مسؤولية وشفافية وكفاءة.

¹ أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبدل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020، الجزائر، ص 104-105.

² وفاء حمدوش، لمياء عماني، سميرة بن علي، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع والتحديات، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 04، 1 أكتوبر 2021، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص 550-551.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

- **المساهمة في تقليص فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** من خلال اعتماد منصات الإقراض النظراء، مما يسمح بتنفيذ هذا نوع من المشروعات، التي يعاني من اتساع الفجوة التمويلية بسبب تشدد البنوك في سياساتها الإقراضية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.
- **زيادة انتشار الدفع الإلكتروني :** من خلال اعتماد تقنيات المدفوعات الرقمية، مما يمكن البنوك من تقليص الطلب على النقد، وسهولة تسوية المعاملات المالية التجارية وتخفيض تكاليفها.
- **تخفيف انقطاع علاقات المراسلة المصرفية:** إن التكنولوجيا المالية والحلول المالية المبتكرة يمكن أن تساهم في توفير آليات للمدفوعات العابرة للحدود تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية، مما يخفف من حدة انقطاع علاقات المراسلة المصرفية .
- **تحسين وتخصيص نمو الخدمات المالية:** تستطيع شركات التكنولوجيا المالية مساعدة البنوك على تحسين خدماته ومنتجاته التقليدية، فعلى سبيل المثال يمكن للبنوك عرض خدمة روبوتات الاستشارة على زبائنهم، لتمكينهم من تجسيد استثماراتهم وتحسين تجربة العملاء وتخصيصها، مما سيزيد من كفاءة أداء البنوك.
- **تخفيض تكاليف المعاملات وتوفير خدمات مصرفية بشكل أسرع:** يمكن أن تساهم التكنولوجيا المالية والحلول المالية المبتكرة ذات الصلة، في توفير آليات للمدفوعات العابرة للحدود تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية مقارنة بالبنوك التقليدية أو شركات تحويل الأموال.
- وتجدر الإشارة هنا أن التكنولوجيا المالية تنطوي على مجموعة من المخاطر يمكن إيجازها فيما يلي:
- اختراق بيانات الأفراد، التحايل الإلكتروني، عدم تطور آليات حماية المستهلك الإلكتروني بالقدر الكافي، إلى جانب عدم توفر شبكات الأمان كالتأمين على الودائع في صناعة الخدمات المالية للمؤسسات غير البنكية التي لا تخضع للتنظيم؛
- مزاحمة البنوك على العملاء، بما يؤدي إلى تقاسم الإيرادات، في وقت تعاني فيه البنوك أساسا من تراجع الربحية، بالإضافة لزيادة حدة خطرين ماليين تقليديين هما خطر القرض وخطر السيولة (عدم وجود قواعد احترازية توجيهية على الأقل)، مع تقليص درجة الأمان والشرعية في المعاملات، كتسهيل تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

الفرع الثاني: عوائق تبني التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري

تواجه عملية تبني التكنولوجيا المالية ضمن القطاع المصرفي الجزائري مواجهة مجموعة من التحديات التي يمكن إيجازها على النحو التالي¹:

- ضعف البنية التحتية الرقمية الداعمة لقيام التكنولوجيا المالية، مع نقص الكيانات المادية، وانخفاض معدل تغلغل الانترنت ومحدودية تدفقها وارتفاع تكلفتها؛

- انعدام الثقة في إجراء المعاملات الالكترونية، وكذا السداد بوسائل إلكترونية، فالمجتمع الجزائري يميل لإعتماد النقد في تسوية معاملاته المالية، رغم وجود الأطر القانونية الداعمة للدفع الإلكتروني، وإلغاء رسوم استخدام البطاقات الائتمانية وتخفيض تسعيرة الخدمات التي تفرض على التجار، وحث البنوك ومكاتب البريد على توفير بطاقات الدفع الإلكتروني بدون تكاليف، إلا أنها قوانين وإجراءات حديثة النشأة (قانون التجارة الالكترونية الصادر عام 2018 وقانون المالية لسنة 2020)، أضف إلى ذلك عدم اعتماد التوقيع الإلكتروني والتصديق الإلكتروني للوثائق؛

- ضعف الإلمام باللغة الانجليزية، مما يعيق الاستفادة من كافة مواقع منصات التمويل الجماعي مثلا، نظرا لأن معظم هذه المواقع تستخدم اللغة الإنجليزية؛

- ضعف الإنفاق العام على البنية المعلوماتية، وانصراف الجهود الحكومية نحو توفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم....الخ؛

- ضعف مستوى التثقيف المالي، حيث سجلت نسبة التثقيف المالي إلى إجمالي الأفراد البالغين الجزائريين في حدود 32 في المئة²؛

- غياب الأطر التنظيمية والرقابية التي تسمح بوجود لاعبين ماليين جدد كشركات التكنولوجيا المالية؛ مع ضعف تطوير بيئة الأعمال، حيث يشير مؤشر مناخ الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2019 تأخر ترتيب عدد كبير من الدول العربية بما فيهم الجزائر، حيث سجلت معظمها مرتبة تفوق 60 على مستوى العالم؛

¹ المرجع السابق، ص 551-550

² صندوق النقد العربي، 2019، ص 14-15.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

- إنتشار الإقصاء المالي لعدد كبير من الأفراد والشركات بسبب انخفاض مستويات المنافسة المصرفية، الناتجة عن ارتفاع مستويات التركيز المصرفي، حيث يستحوذ عدد قليل من المؤسسات المصرفية (البنوك العمومية) على حجم معتبر من السوق المصرفية سواء من حيث الودائع أو النشاط الإقراضي.

المطلب الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر

يقع على عاتق البنك الجزائري مسؤولية صياغة إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي باعتباره أعلى سلطة في الجهاز المصرفي ، إذ يقوم بالإشراف والتنظيم على البنوك والمؤسسات المالية ، ويتابع كافة التطورات التي تحدث في القطاع المالي كما أنه يحرص على استقراره .

أولا : دعم البنية التحتية المالية: إذ تعتبر ضرورة حتمية لتعزيز الشمول المالي ، ومن بين أهم الركائز التي يتطلب توفيرها لتحقيق بيئة ملائمة وقوية يجب ما يلي¹ :

- 1- **توفير بيئة تشريعية ملائمة :** تتضمن كافة التشريعات واللوائح التي تساعد البنوك والمؤسسات المالية وتشجعها على تقديم المزيد من المنتجات والخدمات المالية التي تراعي احتياجات العملاء وتبني عدد من الإصلاحات الرقابية لدعم السيولة وتقوية السلامة المصرفية والاستقرار المالي ؛
- 2- **تعزيز الانتشار الجغرافي:** من خلال التوسع في شبكة الفروع المقدمة للخدمات والمنتجات المالية والاهتمام بإنشاء فروع ومكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات خاصة التمويل المتناهي الصغر ، إضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية من خلال الصرافات الآلية التي تشهد ضعفا كبيرا على مستوى كافة ربوع الوطن ، والجدول ذلك التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(02-04): تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر خلال الفترة 2012 - 2018

(الوحدة: 100 ألف لكل شخص)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الصرافات الآلية	6.21	6.51	7.61	8.35	8.57	9.13	9.54

Source : Global economy, world economy | TheGlobalEconomy.com

¹ صليحة فلاق، سوداني نادية، حمدي معمر، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، ص 286-287.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

3- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية : إذ يعمل على تسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها في الموعد المناسب من أجل ضمان استمرار تقديم الخدمات المالية ؛

4- توفير قواعد بيانات شاملة : من خلال العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة ، بالإضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة واتخاذ الإجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على كافة المعلومات التي يحتاجونها لأجل ضمان الشفافية وحماية حقوقهم¹ .

5- تنمية العنصر البشري : من خلال التكوين الدوري والمتواصل لكل موظفي البنوك خاصة في مجال التسويق ، وتحت إشراف سلطة عليا سواء محلية أو أجنبية ، وإشراك المؤسسات الجامعية ومراكز التكوين في هذا الدور من خلال تكييف الملتقيات والمؤتمرات العلمية والتخصصات التي تعنى بالصيرفة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي ؛

6- تحسين آليات معالجة القروض : خلال المعالجة الإلكترونية ، إذ يوفر كل بنك على موقعه المعلوماتي تطبيق أو برنامج آلي خاص بكل أنواع القروض ، تسمح لطالب القرض بدراسة ذاتية لملفه ، مع إمكانية الحصول على القرار الأولي ، والاطلاع على قيمة الضمانات وأنواعها وقيمة الأقساط وطريقة تسديدها ، والتخفيف من حجم الوثائق المطلوبة للحصول على القروض من خلال توفير أجهزة قارئة لبطاقات الهوية البيومترية ، مع ومراجعة الفترة القانونية لدراسة ملفات القروض .

ثانيا : تنوع المنتجات والخدمات المالية وتطويرها

ويتم تحقيق ذلك من خلال² :

1- ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار ، التأمين ووسائل الدفع ، وليس على الإقراض والتمويل فقط ، مع مراعاة احتياجات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات المالية ؛

2- إنشاء العديد من الفروع للبنك الأم وإلغاء الرسوم الغير مبررة والمفروضة على العملاء ، وكذلك الخدمات المالية التي يقدمون تسببق مقابلها ؛

3- تشجيع إدماج المصارف الصغيرة فيما بينها لتكوين كيانات مصرفية كبيرة قادرة على تقديم منتجات متنوعة تلبي احتياجات الأفراد ، خاصة التمويلات الضخمة التي تفوق الحدود الائتمانية التي يمكن أن يوفرها بنك واحد ؛

¹ الأمانة لإتحاد المصارف العربية، الثقافة المالية في العالم العربي شرط اساسي لتحقيق الشمول المالي، أكتوبر 2017، ص33.

² سامر جلد، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن،2009، ص 150-151.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

4- الاهتمام بالمؤسسات المصغرة والمتناهية الصغر من خلال ابتكار صيغ تمويلية تتماشى معها ، لما له من أثر إيجابي على المجتمع والاقتصاد ككل ؛

5- تقديم تسهيلات للشركات التجارية التي ترغب في إصدار بطاقات الضمان Credit cards للعملاء كوسيلة لترويج المبيعات .

ثالثا : تعميم الصيرفة الالكترونية :

وذلك من خلال :

1- استخدام أجهزة الصراف الآلي : التي تتيح للعملاء القدرة على مباشرة النشاطات المصرفية المختلفة

طوال مدة 24 ساعة يوميا طوال أيام الأسبوع وبتكلفة أقل من تكلفة الصيرفة ، حيث يستطيع العميل أن

يستفيد من مجموعة من الخدمات منها : التعرف على الرصيد، إجراء السحب النقدي من حسابه... إلخ؛ 2-

الاقتطاع الآلي المباشر : إذ تعتبر هذه الوسيلة طريقة سهلة ومحكمة لإجراء المدفوعات المتكررة مثل : سداد

أقساط الرهن العقاري ، سداد أقساط التأمين والفواتير والضرائب ، حيث يفيد ذلك في التقليل من الوقت

والتكلفة ؛

3- نظام المقاصة الإلكترونية : هي نظام تستخدمه البنوك الكترونيا لتسريع تبادل عمليات الدفع وإرسالها

إلى البنك المركزي لأجل تدوينها في حسابات البنوك ، وذلك لأجل ربح الوقت فيما يخص أجال التحصيل ،

تقادي المخاطر المرتبطة بالمبادلات مثل المشاكل المحاسبية وضياح الأوراق المالية وتركيز أرصدة التسوية

في حساب واحد فقط يمكن متابعتها مركزيا .

رابعا : تحسين بيئة ممارسة الأعمال

تلعب بيئة الأعمال المتطورة دورا كبيرا في زيادة مستويات الشمول المالي ، إذ تساعد بيئات الأعمال المرنة

التي لا تفرض قيودا على ممارسة الأعمال ، على زيادة جانبي العرض والطلب الخاص بالخدمات المالية ،

وتشجيع المزيد من المؤسسات المالية على تقديم خدماتها لجمهور عريض من المستفيدين ، كما أن سهولة

بيئات الأعمال تساعد على تأسيس المزيد من المشروعات وبالتالي زيادة مستويات الطلب على الخدمات

المالية¹.

¹ أسماء دردور، سعيدة حركات، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2017 باستخدام نموذج ARDL، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 01، العدد 04، جويلية 2020، جامعة مستغانم، الجزائر ص79.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

خامسا : نشر التثقيف المالي:

يجب العمل على تثقيف المستهلكين لتحقيق التوازن في المعلومات المتاحة بين المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية خاصة بالنسبة للعملاء ، وذلك من خلال ¹ :

- 1- صياغة برنامج وطني للتثقيف المالي : يهدف لتقليص الفجوة التعليمية بين سكان المدن والأرياف ؛
 - 2- القيام بحملات التوعية بأهمية استخدام الخدمات المالية : خاصة الفئات المهمشة وأصحاب المؤسسات الصغيرة وتعزيز المناهج التعليمية لبرامج التثقيف والتعليم المالي ؛
 - 3- توفير حماية مالية أفضل للزبون : وذلك من خلال ² :
- الصرامة في تطبيق العقوبات إذا ما ثبت الإخلال بمبدأ السر المهني ، حفاظا على خصوصيات الزبائن ؛
 - وضع معدلات فائدة حقيقية موجبة ، تعوضه عن التدهور في قيمة العملة وعن الفترة التي بقيت فيها أمواله مجمدة (عائد مالي مقابل ادخاره) ؛
 - إعادة النظر بالزيادة في الحد الأقصى الممنوح للزبون كتعويض في حالة إفلاس المصرف الذي يتعامل معه أو توقفه عن الدفع . وتوفير الخدمات الاستشارية بناء على طلب الزبائن ؛
 - توفير آليات للتعامل مع شكاوى الزبائن ، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفق للممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب ؛
 - توفير كل المعلومات الضرورية للزبون في سبيل تحقيق الشفافية والمنافسة المشروعة ، وضرورة احترام الحد الأقصى لمعدلات الفائدة المدينة المطبقة على القروض ، وتحديد العمليات التي تتم مجانا كفتح الحسابات وإغلاقها سواء كان ذلك بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة .

¹ محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، 2019، جامعة الشلف، الجزائر، ص 132.

² عمار ياسين أوسيايف، شافية شاوي، مجلة الإقتصاد الإسلامي، مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد السلمي وعلومه تصدر إلكترونيا، العدد 97، يونيو 2020، ص 130-131 .

تعتبر الدول العربية بإستثناء دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر حرماناً من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم، حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي بإستثناء دول الخليج 21%، وهي النسبة الأدنى عالمياً. وقد يعود هذا إلى أسباب عدة أبرزها "الفقر، والجهل المالي، وصعوبة الوصول إلى المناطق الريفية، بالإضافة إلى انتشار الاقتصاد غير الرسمي". وفي هذا الإطار، كان التوجه المتزايد نحو التركيز على التكنولوجيا المالية لدعم تحقيق الشمول المالي، حيث سجلت الدول العربية معدل نمو سنوي في عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بلغ 40% خلال الفترة 2011-2015، مقابل 26% خلال الفترة 2006-2010.

وسعت الجزائر كغيرها من الدول للخوض في تجربة تحقيق الشمول المالي والعمل على الإستفادة من مختلف تأثيراته الإيجابية على الاقتصاد والمجتمع، خصوصا في العقدين الأخيرين من خلال تجربة عصرنه القطاع المالي وتطويره في إطار مساعي تطوير الاقتصاد الوطني، إلا أن المسار لا يزال بطيئاً في التقدم بخصوص الشمول المالي، ومن أهم اسباب ذلك هو ضعف انتشار شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر التي لم يتجاوز عددها شركتين مقارنة بالدول الأربعة الأولى التي احتلت الصدارة . ويرجع ذلك إلى عدم امتلاك الجزائر للبيئة الحاضنة لإنشاء مثل هذه الشركات وكذا غياب إنشاء مختبرات تنظيمية تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية .



تساهم التطورات التكنولوجية المالية في تفعيل العديد من الخدمات المالية مما يجعلها أكثر سهولة وسرعة وبأقل تكلفة ووصولها لكافة شرائح المجتمع يعدل ومساواة والذي يسمح بتعزيز الشمول المالي وهذا ما دفع الدول العربية نحو مواكبة هذا التطور سعيا منها لتعزيز الشمول المالي بها ، ولكن رغم ذلك لا تزال هناك مجموعة من العقبات تحول دون تحقيق ذلك ، لذا نجدها سمت فحو تبني استراتيجيات تقوم على تحسين استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي بها .

أولا : النتائج وإختبار فرضيات الدراسة من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى السائج التالية :

- التكنولوجيا المالية هي كل إختراع وإبتكار يعتمد على التكنولوجيا لتطوير قطاع التمويل ، حيث تتميز خدماتها بالسهولة والسرعة والتكاليف المنخفضة . تعتمد شركات التكنولوجيا المالية في خدماتها على استخدام تكنولوجيا مبتكرة ، خاصة الهواتف النقالة ، مما جعلها منافسا لخدمات المؤسسات المالية التقليدية.
- يسمح إستخدام التكنولوجيا المالية في تسهيل وتسريع المعاملات المصرفية ، مما يساهم في وصولها لكافة فئات المجتمع وبأقل تكلفة مما يعزز الشمول المالي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- يلعب الشمول المالي دورا هاما في التأثير على مختلف المجالات الإقتصادية والاجتماعية، حيث حظي مفهوم الشمول المالي في السنوات الأخيرة بإهتمام كبير من الدول ، كما أنه يهدف إلى تعميم الخدمات المالية وصمان وصولها إلى كافة فئات المجتمع بجودة عالية وتكاليف منافسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- هناك عدة مؤشرات يعتمد عليها لتحليل مستوى الشمول المالي والتي من أهمها: مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية.

- من خلال تحليل بيانات الشمول المالي في الدول العربية ذلك يعطي صورة على أنها لا تزال تتمركز في أدنى المستويات عالميا من حيث مستوى الشمول المالي ، وكذا عدم فعالية التكنولوجيا المالية في تعزيزه بها.
- يواجه نمو التكنولوجيا المالية في الدول العربية مجموعة من التحديات والصعوبات والتي من أبرزها:

ندرة خصص الملكية الخاصة ، عدم اليقين القانوني ، ضعف البنية التحتية مما يحد من تعزيز الشمول المالي بالسنتقة وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- إن الشمول المالي يعتبر من القضايا التي توليها السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا، لما له من أهمية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

- لقد قامت السلطات الجزائرية باتخاذ العديد من الإجراءات وإصدار مراسيم تنفيذية في سبيل تحسين الوصول للخدمات المالية.

- من خلال تحليلنا لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر اتضح أن هذه الأخيرة ال تزال تسجل مستويات دنيا، رغم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها السلطات الجزائرية رفقة البنك المركزي، وهو ما يحتم على السلطات تبني استراتيجية فعالة للشمول المالي وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

ثانيا: إقتراحات الدراسة

لزيادة نمو شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي نضع مجموعة من الإقتراحات التالية :

- تطوير نظم الدفع والتسوية والإستفادة من التطورات التكنولوجية ، إضافة إلى تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق النائية في الدول العربية .
- محاولة النظر والإستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في مجال الشمول المالي ومواكبة التطور التكنولوجي المالي للوصول للخدمات المالية وتطبيقها في الدول العربية .
- تحسين بيئة الأعمال في الدول العربية عن طريق إزالة القيود على الإستثمارات الأجنبية وخاصة استثمارات الشركات الناشئة منها ، مما يساهم في تطوير صناعة التكنولوجيا المالية .

- إيجاد سياسات ومبادرات موحدة بين الدول العربية تعمل على تحسين إستخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي بها مثل : عقد اتفاقيات تعاون بينها في مجال الإستفادة من التطور التكنولوجي في المجال المالي .
- ضرورة تفعيل دور البنوك المركزية والجهات الرقابية في الدول العربية ، من أجل الحد من عمليات الإحتيال وإساءة استخدام الخدمات المالية مما يعزز من ثقة العملاء في النظام المالي وحصولهم على معاملات عادلة وشفقة .
- ضرورة توفير بيئة تشريعية وقانونية ونشر الثقافة المالية بما يدعم ويعزز الشمول المالي في الدول العربية .
- إبتكار خدمات مالية تناسب كل شرائح المجتمع بحسب حاجاتهم وقدراتهم على أن تكون ملائمة من حيث التكلفة والعدالة والشفافية.

ثالثا: آفاق الدراسة

- التكنولوجيا المالية و آثارها على تعزيز الشمول المالي و أثر إستخدامها على الإستقرار المالي العالمي.
- تحليل أثر دمج التكنولوجيا المالية و المنتجات المالية على تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر.



قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ_ الكتب:

_ سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

ب_ مجلات ودوريات

1. أسماء دردور، سعيدة حركات، قياس أثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال

الفترة 1980 - 2017 باستخدام نموذج ARDL، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 01، العدد 04،
جويلية 2020.

2. أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي
المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، حوليات جامعة بشار في
العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020، الجزائر

3. ايمان مصطفى فؤاد، دور التكنولوجيا المالية في تحسين الاعمال و الاقتصاد في الدول العربية،
المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة اسبوط، العدد 71، 2021.

4. بباس منيرة، فالي نبيلة، الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات التكنولوجيا المالية :
دراسة حالة ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الدولية لمابية الريادية، المجلد 7،
العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، جانفي 2020
5. بن عيشوية رفيقة، صداقوي صورية، بزارية أمحمد، التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في
ظل جائحة فيروس كورونا، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة الجيلالي بونعامة، المجلد 04،
العدد 01، خميس مليانة الجزائر، 2021.

6. بن موسى محمد، قمان عمر، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي
للشمول المالي خلال الفترة 2011 - 2017 مع التركيز على الجزائر، مجلة الإصلاحات
الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 03، الجزائر، 2019

7. بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة
(2011 - 2018)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، مجلد 06، العدد 01، سنة 2021،

8. بوزانة، حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم
المصرفية العربية، مجلة دارسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 1، 2021

قائمة المراجع

9. پدر شحدة حمدان ، ماجد أبودية ، أثر الإشتغال المالي على التنمية الإقتصادية في فلسطين ، مجلة الإقتصاد والمالية ، المجلد 04 العدد 02، 2018 ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر
10. جامع ياسر، المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، الأردن، العدد 20. 2014،
11. حدة بوتبينة ، أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، بحث إستطلاعي لأراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول، 2018 ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، بغداد ، العراق
12. حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد23، الصادرة في 2020، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،
13. حيزية بنية، ابتسام عليوش قريوع، تكنولوجيا المعلومات ثروة اقتصادية جديدة-دراسة حالة منطقتي الشرق الاوسط وشمال افريقيا-،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد07، العدد03، 2018،
14. رحاب عادل صلاح الدين أمين، تجارب دولية في التكنولوجيا المالية، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 109، جوان 2021
15. رشا عودة لفته ، سالم عواد حسين ، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق ، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة ، المجلد 11 ، العدد 01 ، 2019 ، كلية مدينة العلم الجامعة ، العراق
16. زينب حمدي ، الزهراء أوقاسم ، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية ، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 01 2019 ، المركز الجامعي تامنراست ، الجزائر
17. سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة آفاق علمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد:11 ، العدد: 03 ، 2019 ،

قائمة المراجع

18. الصابوني، النعمان محمد الهادي، مفهوم الاشتغال المالي: الأهداف والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الأردن، المجلد 23، العدد 3، 2010
19. صليحة فلاق و آخرون، تعزيز الشمول المالي كمدخل إستراتيجي لدعم الإستقرار المالي في العالم العربي ، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 07 ، العدد 04، ديسمبر 2019 ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، الجزائر
20. صليحة فلاق، سامية شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي_ تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، باتنة، الجزائر،
21. صليحة فلاق، سوداني نادية، حمدي معمر، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021، جامعة تيسمسيلت، الجزائر
22. سورية شني، السعيد بن لخضر، دراسة عن أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر - مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 3 العدد 02 (2018)
23. عادل حسان ، التكنولوجيا المالية و مستقبل الشمول المالي ، مجلة المرساة المصرفية ، العدد 23، الصادرة في سبتمبر 2019
24. عبد القادر مطاي ، متطلبات إرساء التكنولوجيا المصرفية في دعم الذكاء التنافسي بالبنوك الجزائرية ، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، العدد 10 ، جوان 2013 ، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر
25. عمار ياسين أوسيف، شافية شاوي، مجلة الإقتصاد الإسلامي، مجلة شهرية ، العدد 97، يونيو 2020
26. فضيل بشير ضيف ،واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية ، مجلد 06، العدد 01 ، جوان 2020 ، جامعة الجلفة، الجزائر
27. قاسي يسمينة ،بو الصنام محمد ، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية،مجلةالمعيار ،جامعة غيليزان و المدية ،العدد 02 ، المجلد 12 ،الجزائر ، ديسمبر 2021

قائمة المراجع

28. كيلان إسماعيل عبدالله و نهى صافي، دور الوعي المالي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة (كوفيد-19) ، مجلة الشرق الأوسط ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت ، العدد 05، المجلد 01 ، 09/2021
29. لمياء عماني و وفاء حمدوش: نموذج الاعمال وخلق القيمة في شركات التكنولوجيا المالية، مجلة العلوم الادارة والمالية، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017
30. محمد بوطلاعة ، ساعد بخوش ، و بوقرة، واقع الشمول المالي وتحدياته - الأردن والجزائر نموذجا- ، مجلة إقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 04 ، العدد 02 ، جوان 2020، معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة ، الجزائر
31. محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر' مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، 2019، جامعة الشلف، الجزائر
32. محمد موسى علي شحاتة، نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 02، العدد 01، جامعة طنطا، مصر، 2019.
33. مليكة بن علقمة ، يوسف سايجي ، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية و المصرفية ، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية و الإقتصادية ، المجلد 07، العدد 03، الصادرة سنة 2018، المركز الجامعي تمنراست ،الجزائر
34. وفاء حمدوش، اهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي حالة الدول العربية، مجلة ارساد للدراسات الاقتصادية والادارية، جامعة باجي مختار عنابة، مجلد3، افريل 2020
35. وفاء حمدوش، لمياء عماني، سميرة بن علي، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع والتحديات، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 04، 1 أكتوبر 2021، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر
36. وهيبة عبد الرحيم، الزهراء اوقاسم، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، العدد 38، اوت 2019

قائمة المراجع

37. وهيبة عبد الرحيم ، أشواق بن قدور ، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة ، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية ، المجلد 07 ، العدد 03، 2018 ، المركز الجامعي تامنراست ، الجزائر

جـ_ أطروحات ومذكرات

_ حنين محمد بدر عجور ، دور الإشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الإجتماعية إتجاه العملاء -دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة- ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، مارس 2017

د_ تقارير ودوريات

1. تقرير التكنولوجيا المالية ، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، توجهات قطاع الخدمات المالية ، تم إعداده بالتعاون بين ومضة وبيرفورت ، 2016
2. جلال الدين بن رجب ، إحتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، يونيو 2018
3. صندوق النقد العربي ، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، دولة الإمارات المتحدة ، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، 2015
4. صندوق النقد العربي ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية ، الفصل العاشر ، 2012
5. صندوق النقد العربي ، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي ، رقم 77 ، 2017
6. نيفي حسين ، الاقتصاد الرقمي في الإمارات ، وزارة الاقتصاد ، الامارات العربية المتحدة
7. نيفي حسين ، الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية ، وزارة الاقتصاد ، الامارات العربية المتحدة
8. البنك المركزي المصري ، تقرير منظور التكنولوجيا المالية ، 2021.
9. يسر برنييه ، وآخرون ، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب ، صندوق النقد العربي أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، 2019.
10. صندوق النقد العربي ، تعريف بمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI

11. الأمانة لإتحاد المصارف العربية، الثقافة المالية في العالم العربي شرط اساسي لتحقيق الشمول المالي، أكتوبر 2017.

هـ_ ملتقيات

1. أمنة خلع ، عمر عمر ، دور الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي ، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس ، المدينة ، الجزائر ، يوم 26 سبتمبر 2019.

2. فيروز زروخي ، ختيزي وهيبه ، الإشتمال المالي -عرض بعض التجارب العربية الدولية-، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس ، المدينة ، الجزائر ، يوم 26 سبتمبر 2019.

3. نصيرة زعاف، أثر التكنولوجيا المالية على تحسين وإبتكار جودة الخدمة المصرفية ، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، يوم سبتمبر 2019.

4. نغم حسين نعمة ، أحمد نوري حسن ، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق ، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية -بغداد- ، المجلد 02 ، المنعقد في الفترة 28-29 / 11 / 2018 ، الجامعة التقنية الوسطى ، بغداد ، العراق.

5. هشام بوعافية ، نورة بوعلاقة ، أثر تطبيق التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية ، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس ، المدينة ، الجزائر، يوم 26 سبتمبر 2019.

6. يمينة شحرور، فريدة غباش، تشخيص واقع التجربة الأردنية في تفعيل التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019.

1. مروة عماد، "فينتك" قوة للتحويل في القطاع المالي والمصرفي، مقال متوفر في موقع العين الإخبارية، تم تصفحه بتاريخ 2022/04/20 على الساعة 09:20، متاح على الرابط:

<https://al-ain.com/article/fintech-economy>

2. ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية، اتحاد المصارف العربية، 2018/4/9، متاح على الرابط:

<https://uabonline.org/wp-content/uploads/2020/06/%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9.pdf>

3. _ عاطف حسن، استخدامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، المعهد المصرفي المصري، متاح على الرابط التالي:

https://masrafeyoun.ebi.gov.eg/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D8%B2/?fbclid=IwAR2oRaBuM46hcOz_YTs7XoDv8gK2WJrxldgo4vgB3C0pRPpx84UBYFdpMrdM

4. _ واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، إتحاد المصرف العربية، العدد 458، على الموقع : [واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه - Union of Arab Banks \(uabonline.org\)](https://www.banks.uabonline.org)

5. قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي GLOBAL FINDEX DATABASE

ثانياً: باللغة الأجنبية

1_ A White Paper Prepared by CGAP on Behalf of the G-20's Global Partnership for Financial Inclusion، **Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the Poor** ، October 2011.

2_ Dong He et al, **Fintech and Financial Services: Initial Considerations**, IMF staff discussion note, Vol 2017, Issue 5

3_ DOUGLAS ARNER; JÀNOS BARBERIS; ROSS BUCKLEY، **THE EVOLUTION OF FINTECH: A NEW POST-CRISIS PARADIGM?**، Research Paper No. 2015/047 ، University of New South Wales Law Research Series ،Hong Kong Faculty

- 4_ Erik Feyen et al, **Fintech and the digital transformation of financial services: implications for market structure and public policy**, Bis papers N° 117, July 2021
- 5_ Fintech report, by Akach Dubey, Enterslice, 2019.
- 6_ John schindler, **fintech and financial innovation: drivers and depth**, finance and economics discussion series, 7 sep 2017.
- 7_ Report with KMPG, value of fintech, October 2017
- 8_ Richard Bates, **banking on the future** , an exploration of fintech and the consumer interest , Coming together for change on the future , report undertaken for consumer international , July 2017 ,
- 9_ Sharmista Appaya, **On fintech and financial inclusion**, World bank blogs, published on October 26, 2021